

صراع الإرادات

السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية

2007 - 2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

إعداد

حسن الجبص
معين مناع
مريم عبتاني
وائل سعد

ملف الأمن

في السلطة الفلسطينية

2



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملف الأمن

في السلطة الفلسطينية

(2)

صراع الإرادات

السلوك الأمني لفتح وحماس

والأطراف المعنية

2007 – 2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

إعداد

مريم عيتاني

حسن ابحيص

وائل سعد

معين مناع



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

**The Security File of the Palestinian Authority (2)
Conflict of Wills between Fatah and Hamas and other
Relevant Parties 2006-2007**

Editor:

Dr. Mohsen M. Saleh

Contributors:

Hasan Ibhais

Mariam Itani

Mu'in Mannaa^c

Wa'il Sa'ad

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2008 م - 1429 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978 - 9953 - 500 - 05 - 8

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدججة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب : 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون : +961 1 303 644

تلفاكس : +961 1 303 643

بريد إلكتروني : info@alzaytouna.net

الموقع : www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

الحارث عدلوني

مريم غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 362987

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	3
المقدمة	7
الفصل الأول: السلوك الأمني حركة فتح	
أولاً: المواقف والتصريحات	11
1. انتخابات المجلس التشريعي	11
2. تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة	16
3. فتح ووثيقة الأسرى	19
4. حوار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية	24
5. فتح وحكومة الوحدة الوطنية	33
6. فتح والحسم العسكري	38
7. فتح ومؤتمر أنابوليس	46
ثانياً: الاتهام بالاعتداءات والاعتقالات	52
ثالثاً: المظاهرات والإضرابات	66
رابعاً: التمويل المالي	75
خامساً: التسليح والتدريب وتجنيد العناصر	79
سادساً: الانقسامات الداخلية في فتح وانعكاساتها الأمنية	90
خلاصة	101
الفصل الثاني: السلوك الأمني حركة حماس	
أولاً: حماس والانتخابات التشريعية	107
ثانياً: حماس والحكومة الفلسطينية العاشرة	109

114	ثالثاً: حماس ووثيقة الأسرى
118	رابعاً: حماس والبحث في تشكيل حكومة الوحدة.....
127	خامساً: حماس وحكومة الوحدة الوطنية.....
134	سادساً: حماس والحسم العسكري.....
142	سابعاً: حماس وحكومة الطوارئ.....
157	ثامناً: حماس ومؤتمر أنابوليس.....
164	تاسعاً: حماس: التمويل والتدريب
167	خلاصة

الفصل الثالث: صراع الصلاحيات

173	مقدمة.....
174	أولاً: الرئيس عباس والصلاحيات الأمنية قبل فوز حماس.....
176	ثانياً: الصلاحيات الأمنية بعد فوز حماس.....
177	1. التعيينات الأمنية وإدارة الأجهزة الأمنية.....
179	2. إدارة المعابر.....
180	3. القوة التنفيذية.....
185	4. الخطة الأمنية.....
186	ثالثاً: الصلاحيات الأمنية بعد إعلان حكومة الطوارئ.....
191	خلاصة.....

الفصل الرابع: موقف الفصائل الفلسطينية

195	مقدمة.....
196	أولاً: الفصائل والحكومة العاشرة
200	ثانياً: الفصائل وحكومة الوحدة الوطنية.....



203.....	ثالثاً: الفصائل بعد الحسم
205	خلاصة
الفصل الخامس: الموقف الإسرائيلي	
209.....	أولاً: المواقف والتصريحات والتحريض.....
222.....	ثانياً: الحملات العسكرية وحملات الاعتقال والاعتقال.....
222.....	1. الحملات العسكرية.....
226.....	2. الاعتقالات.....
228.....	3. الاعتقالات.....
234.....	ثالثاً: التمويل
236.....	رابعاً: التنسيق الأمني مع الرئاسة وعناصر فتح والسلطة
247	خلاصة
الفصل السادس: الموقف العربي و الإسلامي والدولي	
251.....	مقدمة.....
252	أولاً: الموقف العربي و الإسلامي
252	1. الجامعة العربية
256	2. مصر.....
264.....	3. الأردن.....
270.....	4. دول مجلس التعاون الخليجي.....
275	5. الموقف الإسلامي
277	ثانياً: الموقف الدولي.....
277.....	1. الولايات المتحدة الأمريكية
288.....	2. أوروبا.....

- 293 3. روسيا
- 294 4. الأمم المتحدة
- 298 خلاصة



المقدمة

هذا هو الجزء الثاني من دراسة تستهدف تسليط الضوء على الملف الأمني في السلطة الفلسطينية. وكان الجزء الأول قد استعرض تطورات الأحداث الأمنية في السلطة منذ فوز حماس في الانتخابات في أوائل سنة 2006 وحتى أواخر سنة 2007. أما هذا الجزء فهو يدرس السلوك الأمني للأطراف المعنية بهذا الملف. ويسلط الضوء على السلوك الأمني لحركة فتح، وعلى ما تُنسب إليها من ممارسات، خصوصاً وأنها الجهة المهيمنة على الأجهزة الأمنية للسلطة. كما يركز على السلوك الأمني لحركة حماس، وما تُنسب إليها من ممارسات، خصوصاً في إثر قيادتها للحكومة الفلسطينية، وفي إثر سيطرتها على قطاع غزة.

وبالطبع فقد أخذ الفصلان المتعلقان بفتح وحماس نصيباً كبيراً من الدراسة، لكونهما محطّ التركيز في الملف الأمني لفترة الدراسة. وحتى يتم استكمال الصورة، فقد أضيفت فصول أقل حجماً، فكان هناك فصل عن صراع الصلاحيات بين رئاسة السلطة، وبين الحكومة التي تقودها حماس. وكان هناك فصل حول السلوك الأمني الإسرائيلي، وآخر حول السلوك الأمني العربي والدولي.

نحن ندرك الحساسية الشديدة لمثل هذه الدراسات، خصوصاً عندما تصدر في مثل هذه الأوضاع غير المستقرة في الساحة الفلسطينية، والتي تكثر فيها الاتهامات المتبادلة والانقسامات. لقد كان هناك تنازع بين رغبتنا في تسليط الضوء على هذه المرحلة من خلال دراسة علمية موضوعية تهم الكثيرين، وبين الحاجة ربما لمزيد من الوقت حتى تهدأ النفوس، وينكشف

الغبار عن مزيد من المعلومات والحقائق. غير أننا آثرنا إصدار هذه الدراسة لعلها تضع بعض النقاط على الحروف، وتسهم في ملمة الصورة العامة للملف الأمني الفلسطيني في هذه المرحلة الحساسة، بينما ما تزال الكثير من المعلومات والأحداث حاضرة في الأذهان. ولعل هذه الدراسة تجد طريقها للتحديث والإضافة والتدقيق في طبعات قادمة.

لا بد من التنويه بشكل خاص إلى الجهد المميز الذي قام به الزميل حسن ابحيص في إعداد الفصل المتعلق بفتح والفصل المتعلق بـ "إسرائيل"، كما لا بد من التنويه إلى الجهد المميز الذي قام به الزميل وائل سعد في إعداد الفصل المتعلق بحماس، والفصل المتعلق بالفصائل الفلسطينية، وفي دعم الكتابة في الفصول الأخرى. والشكر موصول للزميلة مريم عيتاني على إعدادها الفصل المتعلق بصراع الصلاحيات، وللزميل معين مناع على إعداد الفصل المتعلق بالجانب العربي والدولي.

وبالطبع، فإن الدراسة غنيّة بالمعلومات الموثقة، وهي تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 2006 وحتى آذار/مارس 2008. وكما نؤكد دائماً، فإن الصدر مفتوح لكل نصح أو توجيه أو نقد بناء.

المحرر

محسن صالح



الفصل الأول

السلوك الأمني

لحركة فتح



الفصل الأول: السلوك الأمني لحركة فتح

أولاً: المواقف والتصريحات:

1. انتخابات المجلس التشريعي:

يُحسب لحركة فتح وقيادتها إصرارها على إجراء انتخابات المجلس التشريعي للسلطة، وعلى تنفيذها بشكل نزيه وشفاف. كما يحسب لها عدم استجابتها لضغوط استبعاد حماس من الانتخابات، وعدم استجابتها كذلك لرغبات بعض عناصرها بتأجيل الانتخابات مرّة أخرى، بعد التأجيل الذي حصل في تموز/ يوليو 2005.

كان التيار العام في فتح مطمئناً للفوز في الانتخابات، على الرغم من بعض المخاوف التي أبدتها البعض، بسبب تصاعد شعبية حماس أو بسبب نزول مرشحين من فتح من خارج قوائمها المعتمدة، ومنافستهم لزملائهم في الدوائر الانتخابية.

اتسمت الحملة الانتخابية لفتح بنوع من التصعيد الإعلامي تجاه حركة حماس ومحاولة التقليل من تجربتها وإنجازاتها وقدرتها على تنفيذ برامجها. كما تميزت بالثقة الكبيرة بالفوز في الانتخابات، وتصوير فكرة خسارة حركة فتح على أنها أمر مستبعد، على الرغم من التصريحات التي أظهرت استعدادها لقبول النتائج التي ستحملها صناديق الاقتراع.

ففي 2006/1/15 شنّ محمد دحلان، الذي كان منافساً رئيسياً لحماس، في خان يونس في قطاع غزة، هجوماً عنيفاً على حركة حماس، من خلال اتهامها بتقديم التنازلات لخدمة مصالحها السياسية، محذراً حركة فتح من خسارة الانتخابات بقوله: "ليس في وسعنا الحديث عن ذلك،

لأنه لن يكون لنا مكان في هذا البلد"¹. وفي 2006/1/18 حمل د. نبيل شعث، الذي تولى إدارة الحملة الانتخابية لحركة فتح، حركة حماس كامل المسؤولية عن استمرار حالات الفلتان الأمني في الشارع الفلسطيني وخصوصاً في قطاع غزة، من خلال مساعدتها ودعمها لنشوء جماعات مسلحة كثيرة وعديدة، الأمر الذي قاد فيما بعد إلى إضعاف قدرة السلطة الفلسطينية وأجهزتها على السيطرة على الشارع. ورفض شعث في حديثه التطرق لطبيعة الثمن الذي قد يترتب على فوز حماس في الانتخابات، واكتفى بالقول إن حركة فتح سوف تقبل أن تكون في المعارضة، مؤكداً في الوقت ذاته ثقته الكاملة بفوز حركته². كما أشارت جريدة الحياة اللندنية في 2006/1/24 إلى وثيقة داخلية في فتح، أوصت فيها كوادرها بالتركيز على سلبات حماس وأخطائها³.

شكّلت نتيجة الانتخابات مفاجأة لحركة فتح، فجاءت بعكس ما كانت واثقة من حصوله. ومنذ اليوم التالي لإعلان النتائج الأولية للانتخابات، التي أظهرت فوز حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، برزت لهجة تصعيدية في مواقف فتح من حماس ومشاركتها في السلطة؛ حيث نفى صائب عريقات أن يكون في نية فتح المشاركة في أي حكومة تشكلها حماس⁴. في حين قال محمد دحلان خلال مسيرة نظمها مسلحون من حركة فتح، إنه من العار على فتح أن

¹ جريدة القدس العربي، لندن، 2006/1/16.

² جريدة أخبار الخليج، البحرين، 2006/1/19.

³ جريدة الحياة، لندن، 2006/1/24.

⁴ الحياة، 2006/1/27.



تشارك في حكومة تقودها حماس، وأضاف: "نحن سنكون معارضة شديدة وقوية، وإذا فكر أي شخص مهما علا شأنه، في أن يقترب من وظيفة أي مواطن سيكون قد ارتكب الخطأ الأخير في حياته".⁵

إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الموقف الذي أعرب عنه الرئيس محمود عباس في يوم الانتخابات، والذي أكد فيه قبول نتائجها مهما كانت⁶، فإن الكلمة التي وجهها للشعب الفلسطيني عند تسلمه تلك النتائج تضمنت مجموعة إشارات موجهة بشكل غير مباشر إلى حركة حماس، من بينها التذكير بأنه رئيس منتخب وفق برنامج قائم على نهج المفاوضات والحلّ السلمي للصراع مع "إسرائيل"، والإشارة إلى الاتفاقيات الموقعة معها، بما فيها أوسلو Oslo Agreement وخريطة الطريق، بالإضافة إلى قرارات القمم العربية والتزامه بها، وحثّ الحكومة القادمة على العمل لكسب ثقة الأسرة الدولية والرأي العام العالمي.⁷

ويمكن القول إن هذا الخطاب احتوى الخطوط الرئيسية لموقف الرئيس عباس من حركة حماس في الفترات اللاحقة؛ حيث احتوى دعوات غير مباشرة لحماس لتبني برنامجها السياسي، ولتقديم تنازلات لكسب التأييد الدولي. وقد أخذت هذه الدعوات صورة أكثر مباشرة ووضوحاً في وقت لاحق؛ من خلال كتاب التكليف الذي سلّمه عباس لإسماعيل هنية في 2006/2/21 ودعا فيه الحكومة إلى العمل وفقاً للالتزامات

⁵ جريدة الأيام، فلسطين، 2006/1/28.

⁶ الحياة، 2006/1/26.

⁷ موقع عرب 48، 2006/1/27.

التي وردت في خطابه أمام المجلس التشريعي في جلسته الافتتاحية⁸. إلى جانب ذلك، اتخذ الرئيس عباس عدداً من الإجراءات التي وضعت الصلاحيات الأمنية في يده، وجرّدت الحكومة المقبلة من أي صلاحية فعلية في المجال الأمني. وقد جاء أول هذه الإجراءات في 2006/1/28، أي بعد يوم واحد فقط من إعلان نتائج الانتخابات؛ حيث عقد عباس اجتماعاً أبلغ فيه قادة الأجهزة الأمنية أنهم خاضعون له وليس للحكومة المقبلة، وأمرهم بتقديم تقاريرهم له شخصياً⁹. وهو موقف أكد عليه عباس في حوار مع جريدة "كل العرب" في 2006/2/24، حين أعرب عن أنه يفضل "الأيّتم تقاسم السيطرة على الأمن بين هذا الطرف وذاك". وأضاف أنه "عند الجّد، الرئاسة هي صاحبة القرار"¹⁰.

وبعد أيام من تشكيل الحكومة الجديدة، أصدر الرئيس عدة قرارات أخرى، تنصّ على نقل مسؤولية كل من الأمن الداخلي والإدارة العامة للمعابر والحدود للرئاسة مباشرة، بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية، وبتعيين رشيد أبو شباك مديراً للأمن الداخلي، والذي يشمل أجهزة الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني التي تتبع لوزارة الداخلية¹¹، دون التشاور مع الحكومة أو وزير الداخلية، علماً أن القانون الأساسي ينصّ على أن يصادق الرئيس على من ينسبّه وزير الداخلية لهذا المنصب، ولا يعطيه صلاحية التعيين فيه دون موافقة الوزير والحكومة.

⁸ جريدة السبيل، عمّان، 2006/2/28.

⁹ موقع القناة الإخبارية الأمريكية سي إن إن، 2006/1/29.

¹⁰ جريدة كل العرب، الناصرة، 2006/2/24.

¹¹ جريدة الخليج، الإمارات، وجريدة الشرق الأوسط، لندن، 2006/4/7.



وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات كانت سبباً في إيجاد أزمة صراع الصلاحيات، التي تصاعدت بين الرئاسة والحكومة التي شكلتها حركة حماس، وتمحورت حول الصلاحيات الأمنية.

من جهة أخرى، كان من اللافت للانتباه أنه برز في تلك الفترة تكرار استخدام مصطلح "انقلاب" من قبل حركة فتح في وصف سياسات حركة حماس؛ لمخالفاتها البرنامج السياسي الذي تبنته قيادة السلطة الفلسطينية حتى ذلك الوقت، ولمعارضتها توسيع صلاحيات الرئيس. ونجد هذا الأمر واضحاً في تصريحات عدد من قياديي فتح، فقد عدّ صائب عريقات في 2006/2/19 رفض حماس سياسات محمود عباس انتهاكاً للدستور، وقال إنه عندما يكلف الرئيس شخصية لتشكيل الحكومة المقبلة سيكلفه وفق برنامجه السياسي، وإذا رفض المجلس التشريعي الحكومة، فهذا يعني أنه سيكون هناك انقلاب أحمر وبداية للأزمة¹². وفي 2006/3/20 وصف أحمد عبد الرحمن، الناطق باسم فتح، الحكومة التي كانت حماس بصدد تشكيلها بأنها تمثل انقلاباً سياسياً خطيراً على السلطة، وذلك في معرض تبريره رفض حركته الانضمام لتلك الحكومة، وعزا ذلك إلى أن حركة حماس رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ورفضت وثيقة الاستقلال الوطني؛ كما رفضت الاعتراف بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية، وبالاتفاقات التي عقدها السلطة، وكذلك رفضت قرارات الشرعية الدولية¹³.

¹² الأيام، فلسطين، 2006/2/19.

¹³ جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2006/3/21.

2. تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة:

واصلت مواقف مؤسسة الرئاسة وحركة فتح في هذه المرحلة مسارها السابق نفسه، بالضغط على حركة حماس في اتجاه وجوب التزام الحكومة ببرنامج منظمة التحرير، على الرغم من وجود بعض التصريحات "الهادئة" الداعية لإعطاء حكومة حماس فرصتها قبل إصدار الأحكام. فقبل يومين من حصول الحكومة التي شكلتها حركة حماس على ثقة المجلس التشريعي، شدد عباس عقب لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في 26/3/2006 في شرم الشيخ على ضرورة تعديل برنامج تلك الحكومة، كي تبعد عن الشعب الفلسطيني شبح العزلة الدولية والمحلية. وأكد أن منظمة التحرير الفلسطينية تبقى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمظلة والمرجعية الرسمية للسلطة¹⁴. وعلى الرغم من تأكيده في اليوم التالي التزام مؤسسة الرئاسة الكامل بمساندة حكومة حماس، وإعطائها الفرصة كاملة لممارسة صلاحياتها المنصوص عليها في القانون الأساسي¹⁵، إلا أن عباس قال في 29/3/2006 إن أمام حماس شهوراً قليلة لتعديل برنامجها ليتفق مع برنامج منظمة التحرير الذي يعترف بـ "إسرائيل". وأضاف: "على المدى البعيد لا بد للحكومة الفلسطينية أن توائم برنامجها مع برنامج السلطة حتى لا نضع شعبنا في مأزق، فلي صلاحيات لا أريد أن أستعملها لكي لا أعطل عملها"¹⁶. وفي السياق نفسه، رأى أحمد عبد

¹⁴ الحياة، 2006/3/27.

¹⁵ جريدة الاتحاد، الإمارات، 2006/3/28.

¹⁶ جريدة الشرق، قطر، 2006/3/30.



الرحمن الناطق باسم حركة فتح في 2006/4/8 أن سبب المأزق الذي كان يواجهه الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة هو أن برنامج حركة حماس وضع ليكون بديلاً عن البرنامج الوطني الفلسطيني، وأن الحركة لم تدرك أهمية الالتزام ببرنامج القواسم المشتركة الوطنية الذي صدر عام 1988¹⁷.

من جهة أخرى، برز موقف ملفت للرئيس عباس من عمليات المقاومة في 2006/4/17، حيث نفذت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في ذلك اليوم عملية استشهادية في تل أبيب أوقعت تسعة قتلى، رآها عباس "عملية إرهابية" ووصفها بأنها "حقيرة"¹⁸. هذا الموقف غير المسبوق من أي مسؤول فلسطيني تجاه هذه العمليات، أسهم في تعزيز النظرة لعباس على أنه يتعد كثيراً عن مجمل مواقف التيارات الوطنية الفلسطينية في التعامل معها. وقد رفضت الفصائل الفلسطينية تصريحات عباس وطالبته بالاعتذار للشعب الفلسطيني¹⁹.

ضاقت حكومة حماس ذرعاً بالإجراءات التي اتخذها عباس لنزع عدد من صلاحياتها، كما ضاقت بالعديد من مظاهر عدم تعاون الأجهزة الأمنية معها، ولذلك اتخذ وزير الداخلية سعيد صيام قراراً بتشكيل القوة التنفيذية في 2006/4/20²⁰. وهو قرار شكل مفصلاً رئيسياً في صراع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، والأزمة بين حركتي فتح

¹⁷ جريدة الرأي، عمان، 2006/4/9.

¹⁸ الخليج، 2006/4/18.

¹⁹ الخليج، 2006/4/19.

²⁰ الأيام، فلسطين، 2006/4/21.

وحماس، وأخذت مواقف ففتح والرئاسة بعده منحىً تصعيدياً. حيث أعلن عباس إلغاء هذا القرار وعدّه غير دستوري ومخالفاً للقانون، ورأى فيه ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمحسوب على تيار الرئاسة، محاولة من حماس لشرعنة المجموعات المسلحة التابعة لها، وأضاف أنه ”ينذر بصراعات نحن بغنى عنها“²¹. ومن جهة أخرى، عبّر خالد مشعل عن ضيق حركة حماس مما تراه تعطيلاً وإفشالاً لعمل حكومتها من قبل الرئاسة ومن عناصر محسوبة على فتح، فألقى خطاباً شديد اللهجة في 2006/4/21، شنّ فيه هجوماً لاذعاً ضدّ عباس ومن أسماهم بالأذئاب في السلطة الفلسطينية، متهماً إياهم بتشكيل حكومة موازية؛ تهدف للتآمر والانقلاب عسكرياً وأمنياً ضدّ حكومة حماس. وهو ما أطلق عاصفة من التصريحات المضادة من قبل حركة فتح، تضمنت تجريحاً وهجوماً مباشراً وشخصياً على خالد مشعل؛ فقد أصدرت الحركة بياناً عدّت فيه حديث مشعل ”خطاب فتنة يسعى إلى توتير الأجواء في الساحة الفلسطينية، وتدير حرب أهلية بأوامر من أسياده الذين يريدون فتح معارك جانبية في فلسطين؛ لتحقيق أهداف خاصة بهم“، وقالت إنه جاء ليؤكد أن مشعل ”كان وما يزال يسعى إلى إراقة الدم الفلسطيني“. وأضاف البيان: ”جاء هذا الخطاب الهستيري من شخص اعتقد البعض أنه سيكون أكثر مسؤولية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، لكنه كشف حقيقته بأنه ليس أكثر من أداة رخيصة لتدمير النظام السياسي الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية“. وهو نفس ما ذهب إليه المستشار الرئاسي

²¹ الخليج، والشرق الأوسط، 2006/4/22.



أحمد عبد الرحمن، الذي اتهم مشعل بالتحريض على الفتنة، ودفع الأوضاع نحو حرب أهلية فلسطينية. كما قال صائب عريقات إن الخطاب كان خطيراً جداً، مطالباً حماس بإعلان تراجعها عنه فوراً، ومهاجماً مشعل بالقول: لا يستطيع هذا الرجل من دمشق تارة، ومن قطر تارة أخرى أن يستمر في إثارة الفتن ضدّ هذا الشعب²².

ومن اللافت للنظر أن الهجوم على مشعل اتخذ بعداً شخصياً استخدمت فيه ألفاظ غير معهودة في التجريح والشتائم لتشويه شخصية وطنية معروفة، وتحظى باحترام واسع فلسطينياً وعربياً وإسلامياً. وقد أثرنا عدم ذكر بعض الاتهامات والأوصاف التي ذكرها بعض المحسوبين على فتح لأنها تسيء إليهم أكثر مما تسيء إلى شخصه.

3. فتح ووثيقة الأسرى:

بناءً على اقتراح من عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي والقيادي في حماس، وجّه محمود عباس في 29/4/2006 دعوة رسمية للشروع في حوار وطني قال إنه يهدف إلى "مناقشة الوضع الراهن، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومواجهة الحصار المفروض على شعبنا الفلسطيني"²³، ولقيت دعوته ترحيباً من الحكومة وحركة حماس. إلا أن الحوار الذي كان مقرراً عقده ما بين 2-4/5/2006 تعرض للتأجيل مرات عديدة، وشهدت تلك الفترة زيادة حدة التوتر الإعلامي، فقد قال عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي، في 3/5/2006 إن حركته جاهزة لعقد انتخابات

²² القدس العربي، 22/4/2006؛ والحياة، وجريدة الغد، عمّان، 23/4/2006.

²³ الحياة، 30/4/2006.

رئاسية وتشريعية مبكرة. كما أوردت جريدة صنداي تايمز البريطانية The Sunday Times في 2006/5/7 تقريراً حول إحباط "إسرائيل" مخططاً لكتائب القسام لاغتيال الرئيس عباس ومحمد دحلان، إلا أن القسام والرئاسة نفتا ذلك الخبر²⁴. وتزامن ذلك مع أنباء عن فشل اللقاء الذي جمع عباس وهنية في غزة في 2006/5/6 لبحث أزمة الرواتب وتنازع الصلاحيات²⁵. وكان ملفتاً في حينه تتالي القرارات في حركة فتح بتعيين ناطقين إضافيين باسمها، بلغ عددهم سبعة ناطقين، هم: أحمد عبدالرحمن، وأحمد غنيم، وماهر مقداد، وتوفيق أبو خوصة، وجمال نزال، وعبد القادر الخطيب، وفهمي الزعارير. وقال مسؤولون في الحركة إن سلسلة التعيينات تلك أتت في إطار جهود الحركة لتوضيح مواقفها بشأن القضايا المختلفة²⁶.

عقب تلك الأجواء المشحونة شهدت الأراضي الفلسطينية تصعيداً ميدانياً، وجولة من أعمال العنف والفتنات الأمني، دفعت وزير الداخلية لاتخاذ قرار بنشر القوة التنفيذية في شوارع غزة في 2006/5/17، الأمر الذي أدى إلى رفع الرئاسة وحركة فتح من تصعيدها الإعلامي ضدّ الحكومة؛ حيث قال الناطق باسم فتح توفيق أبو خوصة إن نشر القوة "تصعيد خطير باتجاه الفتنة التي يقودها وزير الداخلية"، معتبراً أن القوة جزء من المشكلة وليس الحل. واتهم ياسر عبد ربه "قوى في الأراضي

²⁴ الشرق الأوسط، 2006/5/8.

²⁵ جريدة عكاظ، السعودية، 2006/5/8.

²⁶ جريدة الوطن، السعودية، 2006/5/9.



الفلسطينية“ بالتصرف على أن نتيجة الانتخابات التشريعية تمثل انقلاباً على النظام السياسي (في إشارة إلى حركة حماس)، وأن هذا الانقلاب لا بد من تعزيره بانقلاب عسكري على الأرض. وأضاف أن ما يجري على أرض الواقع يمكن أن يخدم ذلك المخطط الذي يرمي إلى إقامة دولة في قطاع غزة²⁷. وفي سياق المواقف التي صدرت في تلك الفترة من شخصيات في حركة فتح ضد الحكومة، تسرب في 2006/5/24 تسجيل صوتي لحوار أجراه محمد دحلان مع العاملين في إذاعة الحرية في غزة، قال فيه مستهزئاً من حكومة حماس: ”أنا راح أستلمهم خمسة بلدي من هان لآخر الأربع سنين“²⁸. وعند سؤاله خلال حوار مع جريدة الرسالة في 2006/8/28 عما إذا كان يعني من تلك العبارة ”مناكفة الحكومة“، أجاب دحلان: ”نعم، بالتأكيد“²⁹.

دفعت الأجواء المشحونة بين حركتي فتح وحماس ومؤسستي الرئاسة والحكومة سياسياً وميدانياً الأسرى الفلسطينيين ممثلين بقيادات الفصائل في السجون الإسرائيلية، إلى إطلاق وثيقة الوفاق الوطني أو وثيقة الأسرى، التي حاولت أن تكون موضع توفيق بين الجميع، وتقرر طرحها لمؤتمر حوار وطني تقرر عقده في 2006/5/25. وفي أولى جلسات الحوار، هدد عباس بطرح وثيقة الأسرى للاستفتاء الشعبي ما لم تتوصل الفصائل إلى

²⁷ الحياة، 2006/5/18؛ وجريدة الدستور، عمان، 2006/5/19.

²⁸ تسجيل صوتي لـ ”محمد دحلان“، موقع فلسطين الحرة، 2006/5/24، انظر:

<http://www.freepal.net/Dahlan.mp3>

²⁹ جريدة الرسالة، فلسطين، 2006/8/28.

صيغة توافقية حول الوثيقة خلال عشرة أيام³⁰، وقد جاء هذا التهديد عقب دعوة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني Tzipi Livni عباس في 20/5/2006 للإعلان عن انتخابات جديدة أو إجراء استفتاء شعبي لاستبدال حكومة حماس³¹. إلا أن مناقشة بنود الوثيقة استمرت حتى أواخر شهر حزيران/ يونيو؛ نتيجة تعرض الحوار لانتكاسات عديدة، ارتبطت بتوترات أمنية ميدانية بين حركتي فتح وحماس، رافقها استمرار التصريحات الاتهامية المتبادلة.

في الجانب الفتحاوي تواصل الهجوم على القوة التنفيذية من قبل قياديين في الحركة وناطقين باسمها، فقد وصف ماهر مقداد القوة التنفيذية بأنها ميليشيا تابعة لحماس، تستعملها كعصا حال شعورها بأنها غير قادرة على الحوار، واتهمها بأنها "تقوم بدور الاحتلال في اغتيال القادة والمجاهدين"³². فيما وصف محمد دحلان القوة التنفيذية بالعصابة، وانتقد وزير الداخلية سعيد صيام، وقال إنه يتوجب عليه أن يختار بين أن يكون قائداً لميليشيات مسلحة أو قائداً لأجهزة أمنية فلسطينية شرعية وقانونية رسمية، واتهمها في وقت لاحق بالمسؤولية عن تدهور الأوضاع الداخلية، ورأى أنها قادت لمزيد من القتل والخراب³³. كما كان الرئيس

³⁰ الحياة، 2006/5/26.

³¹ انظر: تقرير شموئيل طال، الإذاعة الإسرائيلية الثانية، رصد البث الإذاعي والتلفزيوني العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006/5/20.

³² عكاظ، 2006/5/29؛ ومركز الإعلام والمعلومات، 2006/6/6.

³³ الدستور، 2006/6/1؛ وجريدة البيان، الإمارات، 2006/6/6؛ والأيام، فلسطين، 2006/6/16.



محمود عباس نفسه طرفاً في هذا التصعيد، فخلال جلسة حوارية جمعت مع الحائزين على جائزة نوبل Nobel Prize في مؤتمر البتراء الثاني في الأردن في 21/6/2006، قال عباس تعليقاً على الاضطرابات التي كانت تشهدها الأراضي الفلسطينية: ”إن ما يجري هناك ليس اقتتالاً بين الحركتين، بل هو اشتباكات بين ميليشيا أسسها وزير الداخلية الفلسطيني وقوات الأمن الفلسطينية“، واتهم حماس بأنها ”أوصلتنا إلى مأزق عالمي بسياستها التي لا أقبل بها، ولا يقبل بها العالم العربي والعالم بأسره“. إضافة إلى ذلك، سجّل عباس خلال اللقاء موقفاً جديداً أثار استياء المقاومة الفلسطينية، حين قال إن السلطة الفلسطينية تلقي القبض على منغذي عمليات، وقد تضطر في بعض الأحيان إلى قتلهم لمنعهم عن القيام بأعمالهم، مضيفاً أن الأجهزة الأمنية أُلقت القبض على العديد من الذين كانوا ينوون تنفيذ العمليات ضدّ الإسرائيليين³⁴. وبعد تصريحات عباس بأيام نفذت ثلاثة من فصائل المقاومة عملية ”الوهم المتبدد“، وتمكنت من أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت Gilad Shalit وقتل جنديين آخرين³⁵، وقد عدّت الرئاسة العملية خرقاً للتفاهمات التي عبّرت عنها قيادات الفصائل الفلسطينية، التي تمّ الاجتماع بها خلال اليومين الماضيين، وأعلنت أنها ستجري تحقيقاً شاملاً وسريعاً حول منغذي هذه العملية³⁶.

³⁴ الرأي، عمّان، 22/6/2006.

³⁵ الحياة، 26/6/2006.

³⁶ جريدة المستقبل، بيروت، 26/6/2006.

4. حوار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية:

شهدت الفترة التالية لتنفيذ عملية الأسر وتوقيع وثيقة الوفاق الوطني هدوءاً نسبياً في التصريحات والاتهامات المتبادلة بين حركتي فتح وحماس، أسهم في إيجادها - إلى جانب توقيع الوثيقة - بدء "إسرائيل" بحملة عسكرية في قطاع غزة رداً على عملية الأسر أسمتها "أمطار الصيف". إلا أن هذا الهدوء لم يعكس اتفاقاً تاماً بين الرئاسة والحكومة أو بين الحركتين، فقد استمرت الاتهامات على خلفية التوترات الميدانية التي حدثت خلال هذه الفترة، حيث اتهمت حركة فتح عناصر من حماس بالمسؤولية عن مقتل الضابط في الأمن الوقائي صقر عنبر في خان يونس في 2006/8/2، و اغتيال العقيد في الاستخبارات العسكرية محمد الموسى في مخيم جباليا في 2006/8/6.³⁷

ترافقت تلك الأحداث مع بداية سجل سياسي بين حركتي فتح وحماس حول مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث اتفق عباس وهنية في 2006/8/16 على بدء المشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية استناداً إلى وثيقة التفاهم الوطني³⁸. إلا أن تلك المشاورات واجهت عقبات عدة، برزت أولها عندما حدد هنية مجموعة من الشروط قبل تشكيل حكومة الوحدة، وهو أمر استغربه فتح ورفضته. وظهرت عقبة أخرى تمثلت بإبلاغ عباس قادة حماس في لقاءاته معهم في غزة، أن وثيقة الأسرى لم تعد تشكل برنامجاً صالحاً للتسويق الدولي بعد أن أدخلت عليها

³⁷ الحياة، 2006/8/3؛ والأيام، فلسطين، 2006/8/7.

³⁸ الأيام، فلسطين، 2006/8/17.



الفصائل تغييرات جوهرية³⁹، بحيث لم تعد تتوافق مع شروط اللجنة الرباعية The Quartet. وهي نبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وبالالتفاقات الموقعة معها. وبعدها قال عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية، إن الرئيس عباس لن يشكل حكومة وحدة وطنية ما لم تقبل حماس بوضوح برنامجاً سياسياً يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل"⁴⁰. وهو ما عنى عملياً محاولة قيادة فتح إضافة شروط وتنازلات جديدة على وثيقة الوفاق الوطني.

من جانب آخر، بدا أن هناك حملة إعلامية وسياسية للضغط على حكومة حماس، ترافقت مع إضراب نقادته نقابة الموظفين الحكوميين، التي تسيطر عليها حركة فتح، في بداية شهر أيلول/سبتمبر 2006 احتجاجاً على عدم دفع الرواتب؛ فقد أكد محمود عباس في 2006/8/30 على شرعية الإضراب، رافضاً موقف الحكومة التي أبدت معارضتها للإضراب وشككت في شرعيته. كما دعا عباس الحكومة والفصائل بالعمل على سحب ذرائع العدوان الإسرائيلي، مطالباً بوقف إطلاق الصواريخ على "إسرائيل"، ورأى أن هذا الأمر سبب في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. وقال: لماذا هذه الصواريخ؟ ثم أين هي الرواتب؟ وأين هو الطعام؟ مضيفاً: إنكم تؤمنون قوت أنفسكم، لكن يجب أن تؤمنوا قوت شعب بأكمله. ورأى أن لقمة العيش أهم من نتائج الديمقراطية⁴¹. وفي

³⁹ الحياة، 2006/8/21.

⁴⁰ الرأي، عمان، 2006/8/23.

⁴¹ الغد، والخليج، 2006/8/31.

السياق نفسه قال ياسر عبد ربه في تصريحات صحفية في 2006/9/2: أظن أن المجتمع الفلسطيني قرر أخيراً أن يأخذ عملية التصحيح بنفسه، في إشارة إلى الإضراب⁴².

وفي سياق مواز، أسهم اغتيال العميد جاد التايه مسؤول العلاقات الدولية في جهاز المخابرات وأربعة من مرافقيه في 2006/9/15 في تأجيج الخلاف بين فتح وحماس؛ حيث وجهت فتح الاتهام بصورة مباشرة إلى حركة حماس، وقالت في بيان لها إن تحقيقات أجرتها أربعة من أجهزة الأمن الفلسطينية أثبتت تورط كوادر من حماس في عملية تصفية التايه ورفاقه. وقال محمد دحلان إن "حماس قامت باغتيالات سياسية لم تشهد لها الأراضي الفلسطينية من قبل"، معرباً عن أمله ألا تقود هذه الاغتيالات إلى حرب أهلية فلسطينية. وعلى إثر تلك الاتهامات أمهل الرئيس عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية مدة محددة لتسليم المشتبه فيهم من حماس للتحقيق معهم، وقرر تجميد المحادثات والاتصالات مع الحركة حتى تسليمهم. إلا أن حماس أدانت الاغتيال ونفت أية صلة لها به، متهمه "شخصيات قيادية رفيعة المستوى في جهاز أمني معروف" بالوقوف خلفه⁴³.

وفي 2006/9/21 ألقى محمود عباس كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أكد فيها أن الحكومة الفلسطينية المقبلة ستلتزم بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، والاتفاقات الموقعة بين

⁴² الخليج، 2006/9/3.

⁴³ الحياة، 2006/9/20-19؛ الأيام، فلسطين، 2006/9/20.



الجانبين وتبذ العنف⁴⁴. وبعد عودته من نيويورك التقى بالرئيس المصري محمد حسني مبارك في القاهرة في 23/9/2006، حيث أعلن عن عودة الحوار إلى نقطة الصفر. كما ذكّر في اليوم نفسه، عقب وصوله العاصمة الأردنية، بحقه في إقالة الحكومة "حينما تقتضي الحاجة إلى ذلك"⁴⁵.

وفي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر تصاعد التوتر الأمني في قطاع غزة، واندلعت اشتباكات بين القوة التنفيذية وعناصر الأجهزة الأمنية الذين كانوا يتظاهرون بسلاحهم احتجاجاً على انقطاع رواتبهم، أدت إلى وقوع ثمانية قتلى و70 جريحاً. وإثر تلك الأحداث حمّل النائب جمال الطيراوي، الناطق الرسمي باسم كتلة فتح البرلمانية، عناصر القوة التنفيذية مسؤولية الاشتباكات، ودعا "القاعدة الشعبية لحركة فتح إلى الثورة على القوة التنفيذية والميليشيا السوداء"، وأضاف: "يجب استنهاض الجماهير بكاملها للوقوف أمام هذه العصاة التي تسمى حماس، هذه العصاة التي ارتدت إلى جذورها التاريخية، ألا وهي الإخوان المسلمون التي عانينا منها كثيراً"⁴⁶ على حدّ تعبيره. وهدّد بيان صدر باسم كتائب شهداء الأقصى بتصفية قادة حماس، وخصوصاً خالد مشعل وسعيد صيام ويوسف الزهار مسؤول القوة التنفيذية، وادّعى البيان أن تلك القيادات هي المسؤولة عن التوترات في الأراضي الفلسطينية. كما هدد القيادي في كتائب الأقصى في رام الله، إبراهيم أبو نجمة، بالردّ على حماس في

⁴⁴ جريدة القدس، فلسطين، 2006/9/22.

⁴⁵ الحياة، والغد، 2006/9/24.

⁴⁶ القدس العربي، 2006/10/2.

الضفة، وقال: ”لدينا برنامج وخطوات سيتم اتخاذها، ومنها إغلاق كافة مقرات ومؤسسات الحكومة بشكل رسمي، وذلك كردة فعل ورسالة لحماس بأننا لن نسمح لها بانتهاك الديمقراطية الفلسطينية“. مؤكداً أن هذه الخطوات سيتم تنفيذها ضد الحكومة وحركة حماس ”ما لم تقوما بحلّ القوة التنفيذية“⁴⁷. في حين شنّ أمين سر حركة فتح في لبنان، سلطان أبو العينين، هجوماً غير مسبوق على الحكومة الفلسطينية وحركة حماس، واتهم الحركة بتنفيذ الاغتيالات ضد كوادر فتح والسلطة الفلسطينية، وإجراء اتصالات مع المخابرات الإسرائيلية في كردستان العراق⁴⁸. وهددها بعدها بأيام بـ ”مصير أسود“⁴⁹. في الوقت الذي اتهم فيه مدير المخابرات في الضفة الغربية اللواء توفيق الطيراوي حركة حماس بمراكمة السلاح والتحضير لحرب ضد حركة فتح والسلطة الفلسطينية⁵⁰. ومن اللافت للنظر أن هذه اللغة العنيفة والتحريضية ضد القوة التنفيذية وحماس، لم تترافق معها قراءة لجذور المشكلة المتمثلة في عدم تعاون الأجهزة الأمنية (التي تهيمن عليها فتح) مع الحكومة، بل ومشاركة بعض عناصرها في الفلتان الأمني، وانشغالها بإفشال الحكومة، بدلاً من الاستجابة لأوامرها.

⁴⁷ موقع إسلام أون لاين، 2006/10/2؛ والحياة الجديدة، 2006/10/4.

⁴⁸ جريدة السفير، بيروت، 2006/10/2.

⁴⁹ جريدة الأخبار، بيروت، 2006/10/5.

⁵⁰ TimesOnline, 8/10/2006, see: <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/article664977.ece>



ولكن على الرغم من استمرار التصعيد السياسي والفتنان الأمني، إلا أن جهود الوساطة المستمرة بين حركتي فتح وحماس أثمرت اتفاقاً على إنهاء حالة الاحتقان في 27/10/2006، وساد الهدوء نسبياً، لتعود أجواء الحوار الفلسطيني تبعث على الأمل وتوحي بقرب إعلان تشكيل حكومة الوحدة. إلا أن جلسات الحوار تأثرت سلباً بعدد من العوامل، تمثلت بالموقف الذي أبدته اللجنة الرباعية برفض التعامل مع أي حكومة ترفض قراراتها، وموقف الوفد الأمريكي المشارك في اجتماعات الرباعية في 15/11/2006، الرافض للتعامل مع حكومة جديدة تحوز حماس نصيباً كبيراً من حقائبها الوزارية⁵¹، إضافة إلى وجود خلاف بين الحركتين على بعض الوزارات السيادية. وإثر تلك التطورات، أكد نبيل عمرو في 29/11/2006 أن "الحوار جُمّد بشكل نهائي... بسبب فشل المتحاورين بالتوصل لاتفاق حول البرنامج السياسي للحكومة، وإصرار حركة حماس على التمسك بالحقائب السيادية، وخاصة وزارتي الداخلية والمالية". وقال إن "على عباس أن ينظر في بدائل أخرى" لتشكيل الحكومة⁵².

وفي الوقت الذي بلغ فيه الحوار بين حركتي فتح وحماس إلى هذه الدرجة من التآزم، وقع عدد من الأحداث التي زادت من اشتعال الوضع الأمني والتصعيد الإعلامي في الأراضي الفلسطينية، فقد أقدم مسلحون مجهولون في 11/12/2006 على قتل أربعة أطفال أثناء توجيههم إلى مدرستهم، وهم أبناء المقدم في المخابرات العامة بهاء بلعوشة. ولقد اتهم

⁵¹ الحياة، 17/11/2006.

⁵² جريدة الوطن، قطر، 30/11/2006.

النائب عن كتلة فتح جمال الطيراوي حركة حماس بالتورط في هذه الجريمة، حيث قال: ”لدينا معلومات أن حماس تتجه إلى أزمة داخلية جديدة قبيل إجراء انتخابات مبكرة، وأن حماس مسؤولة عن هذا الهجوم ولا يمكن أن أتخيل أن هذا الأمر سيمر من دون ردٍّ من فتح“. كما وجه أمين سر فتح في الضفة حسين الشيخ الاتهام إلى حماس بقوله إن أناساً مقربين من حماس على الأقل هم وراء عملية القتل، محملاً الحكومة ووزارة الداخلية المسؤولية المباشرة. إلا أن حماس نفت أي علاقة لها بالعملية، وعلّق النائب عن الحركة مشير المصري على ذلك الاتهام قائلاً: ”يبدو أن بعض قادة فتح يحاولون استغلال دماء الأطفال الأبرياء لتحقيق مكاسب سياسية“⁵³.

وفي 2006/12/14 تعرض رئيس الوزراء إسماعيل هنية لمحاولة اغتيال عقب دخوله إلى قطاع غزة من معبر رفح عائداً من جولة عربية، وهو ما رفع مستوى التصعيد الإعلامي إلى حدٍّ غير مسبوق، فقد اتهمت حركة حماس النائب محمد دحلان بالوقوف خلف محاولة الاغتيال. وهو ما ردّ عليه دحلان خلال مقابلة هاتفية مع التلفزيون الفلسطيني بقوله إن ”هذا شرف لا أدّعيه“، كما قال أيضاً: ”لن أقول إنها [الاتهامات] باطلة وساذجة، فقد عودتنا حماس على الكذب والنصب وتلفيق التهم. وما حدث لهنية لم يكن محاولة اغتيال، فهو ليس مطلوباً لنا أو لإسرائيل، ولو سار وحده في الشارع لما تعرض له أحد“⁵⁴. كما ردّت كتائب الأقصى على

⁵³ السفير، 2007/12/12؛ والحياة، 2006/12/13.

⁵⁴ جريدة القبس، الكويت، 2006/12/16.



هذا الاتهام بالتهديد بتصفية قادة في حركة حماس. بمن فيهم إسماعيل هنية ومحمود الزهار وسعيد صيام، إن أقدمت حماس على قتل محمد دحلان. واتهمت حماس بالتخطيط لاغتياله وسبعة قياديين آخرين في فتح⁵⁵.

في ظلّ تلك الأجواء، أعلن الرئيس محمود عباس في خطابٍ ألقاه في 16/12/2006 أنه قرر اللجوء إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وقال: ”وفقاً لحقي الدستوري، وقعت على قرار تشكيل الحكومة، وأستطيع إقالتها متى أشاء، فلنرجع إلى الشعب الذي هو مصدر السلطات“⁵⁶. وانعكس التوتر السياسي على الوضع الأمني، فأسفر عن اشتباكات دامية بين الحركتين في غزة، على إثرها هددت كتائب الأقصى في الضفة الغربية باستهداف مؤسسات حركة حماس وقادتها هناك ما لم يتوقف الاقتتال في غزة⁵⁷. وتواصل هذا التوتر حتى نهاية العام 2006 وبداية العام 2007، الذي شهدت أيامه الأولى موجة جديدة من الاقتتال، أخذ الاشتباك الإعلامي معها منحىً أكثر خطورة؛ ليعمل على تهيج الأجواء على الأرض، حيث شنّ محمد دحلان هجوماً عنيفاً في خطاب ألقاه بتاريخ 7/1/2007 في الذكرى الـ 42 لانطلاقة فتح، وقال فيه: ”إذا اعتدي على فتحاوي واحد سنردّ الصاع صاعين، وإذا اعتقدت قيادتهم أنهم بمنأى عن قوتنا يكونون مخطئين، وسنرفض أسلوبهم الذي يقتلنا بالمساء ويجلس معنا بالصباح“. وخاطب دحلان كتائب شهداء الأقصى، وكل التشكيلات

⁵⁵ الشرق الأوسط، 2006/12/17.

⁵⁶ الحياة، 2006/12/17.

⁵⁷ القدس العربي، 2006/12/20.

العسكرية لحركة فتح قائلاً: ”واجبكم منذ هذه الليلة أن تبقى أصابعكم وأيديكم على الزناد ليس من أجل الاعتداء، ولكن حتى لا يتكرر ما تكرر في الماضي“. وأضاف دحلان: ”لنردد جميعاً وبصوت واحد تحية فتح والموت للقتلة، والعار لهم والحياة لنا“. وردد الحشد شعارات ضد حماس هاتفين ”شيعه، شيعه، شيعه“⁵⁸. كما اتهم عبد الحكيم عوض، الناطق باسم حركة فتح في غزة، حركة حماس بحفر شبكة أنفاق أرضية في القطاع، قد تستخدم في عمليات اغتيال تستهدف محمود عباس ومحمد دحلان⁵⁹. وهو اتهم كرره جمال نزال الناطق باسم فتح بالضفة الغربية، حيث اتهم حماس باستخدام 60 مليون دولار من الأموال التي تم تحويلها من دول إسلامية، في إقامة ”جمهورية أنفاق“ في قطاع غزة، وأضاف أن هذه الأنفاق تستخدم لأهداف تخريبية ولا علاقة لها بمقاومة الاحتلال⁶⁰.

وعادت الوساطات مرة أخرى لتنجح في تهدئة الأوضاع ميدانياً وسياسياً، وجمعت الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في دمشق في 2007/1/21. وتقرر إثر اللقاء استئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية، إلا أن الاتهامات المتبادلة تواصلت بين حركتي فتح وحماس، وفي كل مرة كان يحصل فيها تقارب وقرب اتفاق بينهما، كانت الأوضاع تنفجر ميدانياً لتتشعل التوتر من جديد، وتدخل

⁵⁸ السفير، 2007/1/8.

⁵⁹ القدس العربي، 2007/1/16.

⁶⁰ وكالة معاً الإخبارية، 2007/1/21.



التحريض الإعلامي مراحل جديدة. ففي 2007/2/1 قال أحد مسؤولي حركة فتح إن مجموعات حرس الرئاسة التي اقتحمت مبنى الجامعة الإسلامية في غزة في ذلك اليوم اعتقلت سبعة إيرانيين في الجامعة، وأن ثامناً فجر نفسه خلال الاشتباك، كما قال مصدر آخر إن أمن الرئاسة عثر على مصنع للعبوات الناسفة وصواريخ القسام تحت مباني الجامعة. وقد نفت حركة حماس صحة هذه الأنباء⁶¹. وعلى الرغم من أن الصحف والقنوات الفضائية تناقلت تصريح "اعتقال الإيرانيين"، إلا أن حرس الرئاسة والجهات المسؤولة في فتح لم تنجح في إظهار أي من "الإيرانيين" ممن ادعت اعتقالهم، وهو ما أضر بمصداقية حملة فتح الإعلامية ضد حماس.

بدا في تلك الفترة أن الحوار بين الحركتين دخل في دورة مغلقة تكرر نفسها مرة تلو الأخرى، وهو ما دفع العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز للتدخل والتوسط بين الفريقين، ونجح في جمع وفدي الطرفين، وعلى رأسهم محمود عباس وخالد مشعل، في مكة المكرمة، في لقاءات أسفرت عن توقيع اتفاق مكة في 2007/2/8.

5. فتح وحكومة الوحدة الوطنية:

انعكس اتفاق مكة على التصريحات الإعلامية لحركة فتح، فظهر بعض الهدوء في المواقف في تلك الفترة، حيث رأى محمد دحلان في 2007/2/11 أن اتفاق مكة يمثل رغبة الشعب الفلسطيني، وقال إن مواقف حركتي فتح

⁶¹ وكالة رويترز للأنباء، 2007/2/2؛ والقبس، 2007/2/5.

وحماس باتت متقاربة إن لم تكن متوافقة ومتطابقة⁶². وشرح الرئيس عباس لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في لقائهما في رام الله في 2006/2/18 مضامين اتفاق مكة، في إطار سعيه لتسويق الاتفاق دولياً، موضحاً أنه حقق هدفين كبيرين: الأول هو وقف الاقتتال الداخلي، والثاني جلب حركة حماس إلى الشرعية الدولية⁶³. كما طالبت حركة فتح كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ورفع اسم حركة حماس عن لائحة المنظمات الإرهابية⁶⁴.

إلا أن ذلك الهدوء شابته مواقف دلت على وجود حالة من انعدام الثقة في حركة حماس على الرغم من وجود اتفاق مكة، فقد نقلت وكالة رويترز Reuters أنباء عن استمرار تجهيز أحد معسكرات التدريب التابعة لحرس الرئاسة في مدينة أريحا⁶⁵. وبعد أيام من نيل حكومة الوحدة ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17، أدى تجدد الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس في محيط منزل القيادي في كتائب الأقصى سميح المدهون في 2007/3/21 إلى ظهور الخطاب الاتهامي مجدداً؛ فقد اتهم المدهون الذي كان حرسه طرفاً في الاشتباكات "بمجموعة من الحاقدين والقتلة محسوبين على حركة حماس... بعضهم متورط في اغتيال الشهيد القائد القسامي

⁶² جريدة المنار، فلسطين، 2007/2/12.

⁶³ الحياة، 2007/2/19.

⁶⁴ وكالة سما الإخبارية، فلسطين، 2007/2/26.

⁶⁵ رويترز، 2007/3/6.



يحيى عياش“ بقيادة حملة ضدّ أبناء فتح في شمال غزة⁶⁶. كما أثارت تصريحات نمر حماد المستشار السياسي للرئيس محمود عباس التي دعا فيها لتنسيق أمني مع الجانب الإسرائيلي في 2007/3/25 زوبعة سياسية في الأراضي الفلسطينية، إلا أن حماد دافع عن تصريحاته بالقول إنها قد فُهمت بشكل خاطئ⁶⁷.

على الرغم من تلك المواقف، إلا أن الهدوء الإعلامي استمر بصورة عامة حتى أواخر شهر نيسان/ أبريل، الذي نظمت حركة فتح في الخامس والعشرين منه مهرجاناً تكريمياً لأسر ضحايا الفلتان الأمني. وقال ماهر مقداد المتحدث الإعلامي باسم فتح خلال المهرجان إن حركته لن تستسلم أمام الجرائم التي ترتكبها ”الفئة الظلامية“، وأضاف: ”المقاومة أصبحت ليس لها مضمون على أرض الواقع؛ لأنها أعدت أصلاً لمواجهة الاحتلال، لكن صوت البنادق والقذائف إلى صدور الشعب لقتل الشرفاء والمناضلين“. في حين قال عبد الحكيم عوض: ”نحن لن ننسى دماء شهدائنا الذين سقطوا على أيدي فئة أرادت أن تحول هذه الأرض الطيبة إلى صومال جديد ومكان يضرب فيه المثل بالفوضى“⁶⁸. وهي خطوة لم تسهم في تعزيز فكرة التهدئة والتصالح التي كان من المفترض أن تسير جنباً إلى جنب مع حكومة الوحدة، بل بدأ أنها صبّت في الاتجاه المعاكس.

وفي ذلك الوقت، قدّم وزير الداخلية في حكومة الوحدة هاني

⁶⁶ موقع صوت فلسطين التابع لحركة فتح، 2007/3/22، انظر:

<http://news.palvoice.com/print.php?id=1174569047&archive>

⁶⁷ القدس العربي، 2007/3/26.

⁶⁸ الأخبار، بيروت، 2007/4/26.

القواسمي استقالته لرئيس الحكومة في 17/4/2007؛ نتيجة استمرار الفلتان الأمني ووجود خلاف بين القواسمي ومدير جهاز الأمن الداخلي العقيد رشيد أبو شباك، إذ اتهم القواسمي أبو شباك بمنعه من التصرف وفق رؤيته بإدارة الأجهزة الأمنية، وبالحد من صلاحياته، مما دفع حركة حماس للمطالبة بإقالة أبو شباك. وهو الأمر الذي رفضته حركة فتح، وقال الناطق باسمها عبد الحكيم عوض إن التعرض لمدير الأمن الداخلي بهذه الطريقة أمر يثير علامات الاستفهام، ولا يأتي في الإطار الصحيح⁶⁹. في حين علّق أبو علي شاهين، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، على خطوة القواسمي بالقول إن الأخير "استقال بأمر من قيادة حماس، وتراجع عن الاستقالة بأمر منها"⁷⁰. وعقب قبول استقالة القواسمي في 14/5/2007 رأى ياسر عبد ربه أن هذه الاستقالة "أمر هزلي"، مضيفاً أن القواسمي أصبح يتلهف بالبحث عن صلاحيات له، بدلاً من البحث عن وسائل تقوية مؤسسات الأمن الواحدة. كما شنّ نائب رئيس الوزراء عزام الأحمد هجوماً عنيفاً على القواسمي واتهمه بأنه شكّل عامل فرقة بين الفصائل⁷¹. وأظهرت هذه التصريحات الهجومية بحق القواسمي تغييراً واضحاً في موقف قيادات حركة فتح منه، بعد أن كانت وافقت على اختياره وزيراً للداخلية عند تشكيل الحكومة. وبدأ أن ذلك التغيير يرجع إلى موقف الأخير من رجل الرئيس عباس وحركة فتح في الأمن، رشيد أبو شباك، حيث حمّله مسؤولية إعاقة تطبيق الخطة الأمنية. كما لعبت تلك التصريحات دوراً في

⁶⁹ جريدة إيلاف الإلكترونية، لندن، 2007/5/1.

⁷⁰ وكالة سما، 2007/4/29.

⁷¹ شبكة فراس الإعلامية: فراس برس، 2007/5/14؛ والاتحاد، 2007/5/15.



توتير الوضع الأمني، وشكّلت ضربة للتوافق الذي نتجت عنه حكومة الوحدة؛ كونها جاءت ضدّ شخصية مستقلة كانت حركتا فتح وحماس توافقتا عليها لحقيبة الداخلية بعد مشاورات طويلة، وكان اختيارها مفتاح العقبة الكبرى والأخيرة أمام تشكيل حكومة الوحدة.

ترافقت هذه الأجواء مع دورة دامية جديدة من الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، حملت معها عودة الاتهامات المباشرة والتحريض الإعلامي. فقد عدّ مدير جهاز الأمن الوقائي العميد يوسف عيسى تصريحات حماس، التي اتهمت الجهاز بالوقوف خلف ظاهرة الفلتان الأمني "تهيئة مقصودة لدورة عنف دموية جديدة يخطط لها بليل"⁷². كما اتهم جمال نزال، ما وصفه "تياراً عسكرياً" داخل حركة حماس بأنه "يريد أن يجعل من فلسطين لبنان عام 1983 أو الجزائر عام 1991"، مشيراً إلى أن ذلك يحدث بنصف قرار من حماس، التي قال بأنها فقدت البوصلة بحكم التيارات التي تتنازعها⁷³.

في 2007/5/16 بدا من خلال وتيرة التصعيد الإعلامي أن الأمور بلغت نقطة اللاعودة؛ فقد اتهم عبد الحكيم عوض "جميع عناصر وقيادات حماس" بالتورط في أحداث الاقتتال الداخلي، إثر تعرض منزل رشيد أبو شباك لهجوم من قبل عناصر القسام والقوة التنفيذية. وحثّ عوض عناصر حركته على حماية أنفسهم؛ "لأنهم يواجهون قتلة مجرمين لا ينتمون لقيم ومبادئ شعبنا". وأضاف: "هؤلاء أطلقوا رصاصه الرحمة على اتفاق

⁷² البيان، 2007/5/6.

⁷³ وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2007/5/14.

مكة والوحدة الوطنية، وينفذون انقلاباً على المشروع الوطني، والوحدة الوطنية". وقد طالب عزام الأحمد الرئيس عباس في اليوم ذاته بإعلان حالة الطوارئ على خلفية التوتر الميداني. وقال إن "القوة التنفيذية يجب أن تختفي من الوجود مهما كان الثمن، وعصابات القسام يجب وضع حد لها"⁷⁴. وفي 20/5/2007 اتهمت اللجنة المركزية لحركة فتح، قيادات محلية وميدانية في حركة حماس بالوقوف وراء الاقتتال الداخلي، بهدف الإطاحة بحكومة الوحدة الوطنية وبتوافق مكة⁷⁵. كما دخلت الفتاوى الدينية لأول مرة على خط التحريض على القتل، حيث نشر أحد المواقع الإلكترونية المحسوبة على حركة فتح مقالاً باسم الشيخ شاکر الحيران، وصف فيه عناصر حماس بالخنوارج، وأفتى بجواز قتلهم، بل وبدخول قاتليهم الجنة⁷⁶. وهو ما شكّل سابقة في تاريخ القضية الفلسطينية، دلّت على مستوى الشرخ غير المسبوق الذي آلت إليه الأمور بين الطرفين.

6. فتح والحسم العسكري:

مع بلوغ الأمور إلى هذه المرحلة من التصعيد، تدخلت الوساطات مجدداً لوقف تدهور الأوضاع بين الحركتين، وعقدت مصر سلسلة من اللقاءات مع ممثلين عن عدد من الفصائل الذين استضافتهم في القاهرة بهدف تثبيت التهدئة بين فتح وحماس، وبحث مسألة الهدنة مع "إسرائيل". إلا أن الأوضاع ما لبثت أن تفجرت من جديد نتيجة استمرار

⁷⁴ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ورويترز، 2007/5/16؛ والقدس العربي، 2007/5/17.

⁷⁵ فراس برس، 2007/5/21.

⁷⁶ الوطن، السعودية، 2007/5/22.



التوتر الأمني، وظهور نوع جديد من الاعتداءات، تمثل في عمليات الحطف وإطلاق النار على أقدم المختطفين، من قبل جهة بدا أنها كانت تقوم بشكل متعمد بتصعيد الوضع الأمني لإفشال أية تهدة فلسطينية داخلية. وقد عادت لغة التحريض مع عودة الاشتباكات إلى قطاع غزة، فقد اتهم ماهر مقداد حركة حماس بأنها "تتخذ من الدم الفلسطيني آية للضغط السياسي" في الحوارات الداخلية، وأرجع عدم صمود واستمرار قرارات وقف إطلاق النار إلى "قرار داخل حماس باستمرار التصعيد". ورأى عضو المجلس الثوري لحركة فتح، محمد الحوراني، أنه لم يعد من المفيد الحديث عن تيار انقلابي داخل الحركة، لأن "الهجوم في قطاع غزة يتم على كامل حركة فتح"⁷⁷. ومجدداً عاودت كتائب الأقصى تهديدها بنقل الصراع إلى الضفة الغربية، عقب مقتل أحد قياديينها في غزة، جمال أبو الجديان، حيث توعدت قادة ونشطاء حماس فيها بالتعرض لهم إذا واصلت حماس غزة المس بحياة فتحاويي القطاع⁷⁸. وتطورت الأوضاع الميدانية إلى الحد الذي أعلنت عنده حركة حماس أنها قررت حسم الأمر في قطاع غزة عسكرياً، إثر تعرض منزل رئيس الوزراء إسماعيل هنية لقصف بقذائف الهاون في 2007/6/12. وفي اليوم ذاته أصدر القيادي في كتائب الأقصى سميح المدهون وعيداً شديداً بالهجة بالانتقام بعد مهاجمة منزله في غزة، قائلاً لمحطة إذاعية تابعة لفتح: "إذا حرقوا دارنا فأنا حرقنا 20 داراً... بيت مقابل بيت ودم مقابل دم... أقسم بالله العظيم أنني

⁷⁷ قدس برس، 10-11/6/2007.

⁷⁸ وكالة معاً، 11/6/2007؛ والقدس العربي، 12/6/2007.

سأقتل كل شخص من حماس عسكري أو مدني... سأقتلهم جميعاً”⁷⁹، في تصريح كان الأكثر حدة وخطورة من بين تصريحات شخصيات حركة فتح حتى ذلك الوقت، حيث شكّل اعترافاً مباشراً منه بضلوعه في أحداث الاقتتال الداخلي، كما جهر فيه باستعداده لقتل أي شخص لمجرد كونه من حركة حماس.

وفي وقت لاحق، عرضت قناة الحوار الفضائية في 2008/1/11 فيلماً وثائقياً عن فترة الحسم العسكري، الذي شهده قطاع غزة في شهر حزيران/ يونيو 2007، ظهر فيه توفيق أبو خوصة، أحد الناطقين باسم حركة فتح، متحدثاً عن تجاوزات شهدتها تلك الفترة من قبل حركته، كان أبرزها اعترافه بوجود قتل على الهوية والخلفية التنظيمية، مشيراً إلى حادثة إعدام الشاب حسام أبو قينص بالقائه من فوق أحد الأبراج على يد مجموعة من عناصر فتح، لاشتباههم بانتمائه لحركة حماس بسبب لحيته، قبل أن يتبين لاحقاً أنه أمين سر شعبة في فتح، بحسب تصريحات أبو خوصة⁸⁰. وقد أثارَت هذه التصريحات تساؤلات حول مدى مصداقية الاتهامات التي وجهتها فتح لحماس في مناسبات عدة، بالوقوف وراء عدد من الاعتداءات والاعتيالات التي كان يتعرض لها عناصر وقياديو فتح، وكانت حماس تنفي مسؤوليتها عن أيٍّ منها.

إثر الإجراءات التي اتخذتها حماس، اتجهت حركة فتح نحو القطيعة التامة معها، وبدأت بإعلان تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة في 2007/6/12. وتالت بعدها المواقف والإجراءات من قبل حركة فتح

⁷⁹ البيان، 2007/6/13.

⁸⁰ قناة الحوار، برنامج منتصف حزيران: ماذا حدث؟، 2008/1/11.



والرئيس محمود عباس لتكريس تلك القطيعة، التي أسهمت في تكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. واتجهت المواقف نحو اعتبار ما قامت به حماس في غزة انقلاباً على الشرعية الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس، غاضبة الطرف عن الشرعية التي يمثلها المجلس التشريعي، مع الإصرار على جعل حماس تدفع ثمن فعلتها في غزة، ودفعها للتراجع عما قامت به من إجراءات. وفي هذا السياق قال عزام الأحمد إن ”الانقلابيين سيكون كثيراً لما فعلوه“، مستبعداً أي حوار معهم إلا بعد تسليمهم مؤسسات السلطة⁸¹. كما اتخذت اللجنة المركزية لحركة فتح في 2007/6/19 قراراً بـ ”عدم إجراء أي حوار أو اتصال أو لقاء مع حركة حماس الانقلابية على أي مستوى“⁸². وأعلن محمود عباس خلال خطاب أمام المجلس المركزي الفلسطيني في 2007/6/20 رفض الحوار مع حركة حماس، ووصف قادتها بـ ”القتلة والإرهابيين“، متهماً خالد مشعل بالضلوع في مؤامرة لاغتياله. كما اتهم قيادة حركة حماس بالإعداد المسبق لما عدّه مخطط الانقلاب، بالتوافق مع جهات إقليمية⁸³. وهو ما ذهب إليه أيضاً مدير المخابرات العامة توفيق الطيراوي، الذي اتهم إيران بلعب ”دور كبير فيما جرى في غزة سواء في التمويل أو التنفيذ“. في حين وجه محمد دحلان انتقادات لقطر بسبب دعمها المالي والإعلامي لحماس التي وصفها بأنها ”عصابة مجرمة تحتل غزة“⁸⁴.

⁸¹ الشرق الأوسط، 2007/6/17.

⁸² القبس، 2007/6/20.

⁸³ الحياة، 2007/6/21.

⁸⁴ الخليج، وفراس برس، 2007/6/25.

إضافة إلى ما سبق، اشترط عباس على حماس خمسة شروط لقبول الحوار معها؛ وهي⁸⁵:

1. التراجع عن إجراءات حماس في غزة وإزالة كل آثار ما سماه "الانقلاب".
 2. الاعتراف بشرعية السلطة الوطنية.
 3. الاعتراف بشرعية حكومة سلام فياض واعتبارها حكومة تصريف أعمال.
 4. اعتذار حماس للشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي عن تصرفها في غزة.
 5. الموافقة على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة.
- وقد أضاف عباس شرطاً سادساً إلى الشروط السابقة خلال اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في 2007/7/18، وهو الاعتراف والقبول بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني "كما هي"⁸⁶.
- أما في الضفة الغربية، وفي الوقت الذي أعلن فيه زكريا الزبيدي حلّ كتائب الأقصى بناء على توصية المجلس المركزي لمنظمة التحرير، وتسليم سلاحها للسلطة الفلسطينية، ووقف عملياتها ضدّ الاحتلال؛ أعلن الزبيدي أيضاً أن كتائبه ستلاحق كتائب القسام في الضفة، وستسند قوات الأمن النظامية في هذا الشأن⁸⁷.

⁸⁵ الخليج، 2007/7/9.

⁸⁶ وكالة وفا، 2007/7/18.

⁸⁷ الشرق الأوسط، وإيلاف، 2007/6/27.



وفي سياق التحريض على حركة حماس، قال الرئيس عباس في حديث لتلفزيون راي الإيطالي الحكومي Rai TV، قبل اجتماعه مع رئيس الوزراء الإيطالي في 10/7/2007 في روما، إن حماس تحمي تنظيم القاعدة وتتيح له الحصول على موطئ قدم في غزة⁸⁸. وهو ما شكل مؤشراً خطراً على مدى تدهور العلاقة بين فتح وحماس، حيث تجاوزت هذه التصريحات التعبير عن خلاف أو قطيعة مع حماس إلى استعداد لها وتحريض دولي ضدها. كما أن تصريحاً لوزير الإعلام في حكومة الطوارئ رياض المالكي في 9/7/2007 عدّته حماس دليلاً على صحة اتهامها لتلك الحكومة بتشجيع "إسرائيل" على مواصلة إغلاق معبر رفح؛ حيث قال إن بين العالقين على معبر رفح 79 شخصاً "يحملون معتقدات سياسية متشددة" جاؤوا من إيران وسورية وقطر. وقالت مصادر حكومية إنهم كانوا قد غادروا غزة إلى تلك الدول لتلقي تدريبات عسكرية⁸⁹.

وفي 18/7/2007 شنّ عباس هجومه الأقسى ضدّ حركة حماس، خلال اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله، مستخدماً أوصافاً لم يسبق استخدامها من قبل في الخطاب السياسي الفلسطيني؛ حيث قال إن قيادة حماس "لا تهتم إلا بنفسها وبأنصارها ومحازبيها، وتأخذ الشعب رهينة لتحقيق أغراضها الحقيرة"، وإنها "اخترعت ما لا يخطر على بال الشيطان من أكاذيب وأراجيف، لتبرير فعلتها في غزة". وأضاف أنه مطمئن إلى أنهم "ليسوا من الإسلام في

⁸⁸ الخليج، 11/7/2007.

⁸⁹ البيان، والحياة، 10/7/2007.

شيء"، ووصف استمرار سيطرة الحركة على القطاع بأنه عملية "انقلابية سخيفة وحقيرة". وتابع قائلاً: "لا نريد معاقبة الشعب الفلسطيني، ولكن يجب معاقبة حماس، خاصة أن مسؤوليها يحاولون كل يوم تبرير جريمتهم التي اقترفوها باسم الدين، من أجل أن يصلوا إلى أهدافهم الدنيئة والمنحطة". كما أعلن عباس في كلمته إلغاء اتفاق القاهرة، محملاً حماس المسؤولية عن هذا الأمر؛ فقال: "قد يقول قائل هناك اتفاق القاهرة، وأقول لقد قضوا بفعاليتهم هذه على اتفاق القاهرة"، وأضاف أن مشعل "أنهى اتفاق القاهرة"⁹⁰.

وطوال الفترة اللاحقة واصلت الرئاسة رفضها الحوار مع حماس، وإصرارها على شروطها. واستمرت مواقف عباس وسلطته الساعية للتضييق على الحركة في قطاع غزة؛ ففي خطوة غير مسبوقه عرقل المراقب الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي رياض منصور مشروع قرار تقدم به مندوب قطر للإعلان عن منطقة غزة منطقة منكوبة إنسانياً. ونقلت جريدة السفير في عددها الصادر في 2007/8/2 عن جريدة معاريف Maariv أن الرئيس عباس، قرر بشكل نادر العمل ضدّ القرار، مع أن هذا القرار كان سيحسن ظاهرياً من وضع السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. ونقلت الجريدة عن عباس قوله: "لن أسمح لحماس بموطئ قدم في العالم عبر تحقيق إنجازات في مجلس الأمن"⁹¹. كما قال عباس خلال مقابلة مع جريدة واشنطن بوست الأمريكية The Washington Post منشورة

⁹⁰ الحياة، والخليج، والأخبار، بيروت، والمستقبل، 2007/7/19.

⁹¹ السفير، 2007/8/2.



في 2007/9/30، ردّاً على سؤال عمّا إذا كان يرى في السياسة الأمريكية بالضغط على حركة حماس وعزلها أمراً خاطئاً "في البداية، اعتقدت أنهم كانوا مخطئين، لكننا الآن في نفس الموقع. أنا ضدّ حماس"⁹².

وفي أواخر شهر آب/أغسطس، خلصت دراسة إعلامية أجراها طلبة من قسم الصحافة من جامعتي بيرزيت والنجاح في الفترة الزمنية الممتدة من 2007/6/15 إلى 2007/8/15، إلى أن 93% من خطاب حركة فتح الإعلامي موجه ضدّ حركة حماس بشخصها ونهجها ومؤسساتها في الداخل والخارج، مقابل 7% تحمل نقداً لـ "إسرائيل"⁹³.

وفي 2007/10/1 كشف المركز الفلسطيني للإعلام عمّا قال إنها وثيقة سرية حصل عليها، تتضمن خطة أعدتها حركة فتح لتشويه صورة حركة حماس دينياً وتنظيماً وإعلامياً، وتحمل عنوان "الخطة الرباعية لكشف المستور". وتوضح الوثيقة أن الخطة تمتد لأربعة أشهر بدءاً من 2007/9/1، وتهدف إلى إظهار تقارب بين الخطاب الديني لحركة حماس وخطاب الجماعات التكفيرية، ونشر الإشاعات التي تبين أن حركة حماس تعاني من أزمات داخلية عميقة، وإظهار التناقض الإعلامي في تصريحات حماس، إضافة إلى الضغط على القنوات التي تدّعي الخطة أنها تروج لحركة حماس إعلامياً⁹⁴. وفي السياق نفسه اتهمت حماس على لسان فوزي

The Washington Post newspaper, 30/9/2007, in:⁹¹

http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/28/09/2007/AR2007092801325_pf.html

⁹³ قدس برس، 2007/8/29.

⁹⁴ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/1.

برهوم الناطق باسمها الرئيس عباس بتخصيص 800 ألف دولار أمريكي لتنفيذ حملة إعلامية لتشويه صورتها، نافية بشدة أنباء نقلتها بعض المواقع الإلكترونية الفلسطينية آنذاك عن تقارير لجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، تتهم فيها محمود الزهار بالضلوع في اغتيال الرئيسي بزراع عبوة ناسفة في سيارته⁹⁵.

7. فتح ومؤتمر أنابوليس:

في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الخريف للسلام في أنابوليس Annapolis، صبّت الرئاسة الفلسطينية وقيادة حركة فتح، اهتمامها على التحضيرات لهذا اللقاء، وترافق ذلك مع تطبيق حكومة سلام فياض خطتها الأمنية في نابلس كجزء من التزامات السلطة الفلسطينية. بموجب المرحلة الأولى من خريطة الطريق، التي أكدت البيانات الصادرة في ختام مؤتمر أنابوليس على استئنافها، في حين استمرت القطيعة مع حركة حماس، وواصلت الرئاسة وحكومة فياض تصريحاتها وإجراءاتها الهادفة للتضييق على حماس محلياً ودولياً.

وقد عبّر موقف الرئيس محمود عباس عن هذه القطيعة، حين رفض طلباً من نواب حماس في المجلس التشريعي في الضفة الغربية لترتيب لقاء معه من أجل بحث سبل الخروج من الأزمة الداخلية الفلسطينية، وتمسكه أولاً بتنفيذ الشروط التي حددها حماس من أجل الحوار⁹⁶.

⁹⁵ العدد، 2007/10/9.

⁹⁶ وكالة سما، 2007/10/4.



وفي خطوة بدأ أنها مرتبطة بتجفيف منابع المالية لحركة حماس، أقر عباس في 26/10/2007 قانوناً لمكافحة غسل الأموال، يلزم "أي شخص يدخل إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بالإفصاح عما بحوزته من العملات والسندات والمعادن النفيسة، وفرض عقوبات على جميع المخالفات لأحكام هذا القرار بقانون"⁹⁷.

كما تقدمت بعثة فلسطين في الأمم المتحدة UN – United Nations بمشروع قرارين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها الثانية والستين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2007، تضمنتا استخدام مصطلح "مليشيا خارجة على القانون" لدى الإشارة إلى حركة حماس، وجاء في أولهما أن أعضاء الجمعية العامة:

يعربون عن القلق من الاستيلاء المسلح على مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة من قبل ميليشيات فلسطينية خارجة على القانون في حزيران 2007، ويدعون لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حزيران 2007 وذلك من أجل السماح باستئناف الحوار الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

فيما تضمن الآخر الإعراب عن "القلق العميق من تواصل استمرار الوضع الأمني والإنساني في غزة... وكذلك من إطلاق الصواريخ على إسرائيل والتأثير السلبي لأحداث حزيران 2007 والتي قامت خلالها ميليشيات فلسطينية خارجة على القانون بالاستيلاء على مؤسسات

⁹⁷ السفير، 27/10/2007.

السلطة الفلسطينية في قطاع غزة⁹⁸.

وفي السياق نفسه، شدد الرئيس عباس في خطاب متلفز ألقاه في 2007/11/15، بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لإعلان استقلال فلسطين، على وجوب "إسقاط الزمرة الانقلابية، التي استولت بالقوة المسلحة على قطاع غزة"⁹⁹.

وفي إطار الإجراءات ضد حركة حماس في الضفة الغربية، أعلن وزير الخارجية في حكومة فياض والناطق الرسمي باسمها، رياض المالكي، أن الأجهزة الأمنية تمكنت من تفكيك عشرات الخلايا المسلحة التابعة لحركة حماس، والتي كانت تخطط لإحداث اضطرابات في الضفة خلال أعمال مؤتمر السلام الدولي المنعقد في أنابوليس، وفق تصريحات المالكي¹⁰⁰. وذلك قبل أيام من نشر جريدة القدس العربي تقريراً نقلت فيه عن أحد محققي جهاز الأمن الوقائي قوله: "التعليمات واضحة، حماس محظورة ويجب اجتثاثها من الضفة الغربية"¹⁰¹.

كما اتهمت حركة فتح حركة حماس بتسهيل تسلل عناصر من مجموعة "فتح الإسلام" إلى قطاع غزة، على خلفية تبني الأخيرة إطلاق قذيفة على سديروت من القطاع في 2007/12/23. ووصف الناطق باسم فتح، أحمد عبد الرحمن، بيان "فتح الإسلام" بأنه "تطور خطير يشير إلى الوضع الذي آل إليه قطاع غزة، في ظل غياب الشرعية ومؤسساتها،

⁹⁸ السفير، 2007/11/8.

⁹⁹ الأيام، فلسطين، 2007/11/16.

¹⁰⁰ وكالة وفا، 2007/11/26.

¹⁰¹ القدس العربي، 2007/11/30.



إذ بات [القطاع] مرتعاً وملاذاً آمناً لجماعات الإرهاب المختلفة". وهو اتهام نفته حكومة الوحدة الوطنية المقالة ووصفته بأنه "هراء"¹⁰².

وفي تلك الأثناء، نقلت جريدة ידיعوت أحرונوت Yedioth Ahronot الصادرة في 2008/1/1 عن مصادر داخل حركة حماس في التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى مع "إسرائيل"، تؤدي للإفراج عن نواب حماس المختطفين إلى جانب عدد من الأسرى الفلسطينيين، موضحة أن ذلك قد يؤدي لترجيح كفة حماس في المجلس التشريعي، ويمكنها من حجب الثقة عن حكومة فياض¹⁰³.

كما برز خلال تلك الفترة في تصريحات الرئاسة وحكومة رام الله انتقاد إطلاق الصواريخ من قطاع غزة بصورة أكبر من ذي قبل، بالتزامن مع تصعيد الإجراءات الإسرائيلية بحق سكان القطاع، من خلال الهجمات العسكرية وتشديد الحصار وإغلاق المعابر، وحمّلت تلك التصريحات الصواريخ مسؤولية توفير المبرر لذلك التصعيد. ففي كلمة له أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير في رام الله في 2008/1/13، قال الرئيس عباس: "أنا أعلنها بصراحة وبوضوح، أنا ضد هذه الصواريخ العبيثة ولا فائدة منها وكل الضرر يأتي منها"¹⁰⁴. وعاد ليقول بعدها بأيام إن "إسرائيل تقفل المعابر والصواريخ تعطّيها الحجة"¹⁰⁵. كما انتقد سلام

102 الحياة، 2007/12/26.

103 Ynetnews, 1/1/2008, see:

<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3489255,00.html>

104 السفير، 2008/1/14.

105 جريدة النهار، بيروت، 2008/1/23.

فياض تلك الصواريخ في 2008/1/19، محملاً إياها مسؤولية استدراج الغارات الإسرائيلية، ورأى أنها ”لم تجلب سوى الكوارث“¹⁰⁶.

ويذكر أن فضائية الأقصى كانت قد بثت في 2007/6/22 تسجيلاً تلفزيونياً للرئيس عباس يحرض فيه ضد مطلقي الصواريخ ويأمر بإطلاق النار عليهم وقتلهم، وقد ظهر عباس في التسجيل وهو يقول لعدد من قادة الأجهزة الأمنية: ”اللي بيشوف واحد معاه صاروخ يضربه... يقتله... يطخه، منيح هيك؟“¹⁰⁷.

وفي أواخر شهر شباط/فبراير 2008، كرر عباس اتهامه لحركة حماس بإيواء تنظيم القاعدة في قطاع غزة، حيث قال عباس في حوار لجريدة الحياة اللندنية:

أنا أعتقد أن القاعدة موجودة في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في غزة. والذي جاء بالقاعدة حركة حماس، والذي يساعدها على الدخول والخروج بالطرق المعروفة هو حركة حماس... القاعدة موجودة في غزة، وأعتقد بأنهما حلفاء. أعتقد أن ذلك الوجود للقاعدة تم بتسهيل من حماس وفي غزة بالتحديد¹⁰⁸.

وهو تصريح شكّل مرة أخرى تحريضاً خطيراً ضد حركة حماس، خاصة وأنه صدر قبيل بدء عدوان عسكري إسرائيلي ضد قطاع غزة في

¹⁰⁶ الحياة، 2008/1/20.

¹⁰⁷ لمشاهدة التسجيل، انظر:

<http://www.youtube.com/watch?v=byRSq11-wag>

¹⁰⁸ الحياة، 2008/2/27.



عملية حملت اسم "الشتاء الساخن".

وإضافة إلى تصريحات عباس هذه، حمّل رياض المالكي حركة حماس المسؤولية عن ذلك العدوان، قائلاً: "وفرت حماس وعبر صواريخها الحجّة والمبرر ليس فقط لإسرائيل لكي تشن عدوانها كما تدعي الأخيرة، وإنما وفرت للمجتمع الدولي لكي يغيض النظر عما يجري في القطاع من جرائم تحت تفسيرات الدفاع عن النفس". وهو موقف لقي استنكاراً واسعاً من مختلف الفصائل، بمن فيها حركة فتح التي رفض عدد من قياديين تلك التصريحات، ومن بينهم جبريل الرجوب ومحمد الحوراني وحاتم عبد القادر¹⁰⁹.

إلا أن جريدة السبيل الأردنية نشرت في 2008/3/4 رسالة قالت إنها "خاصة وسرية"، بدا من خلالها أن هناك في داخل فتح من يعارض التوجه الذي أبداه هؤلاء القادة الثلاثة، وقالت الجريدة إن الرسالة المؤرخة في 2008/3/1 موجهة من محمد دحلان إلى قائمة من القيادات الفتحاوية أعدها بنفسه، خلاصتها أن "لا تتركوا لعواطفكم ولا مشاعركم ولا انفعالاتكم أن تدفعكم للتورط والانخراط في معركة ليست هي معركتكم، ولا معركة شعبكم الفلسطيني"، في إشارة إلى العدوان الإسرائيلي الذي استهدف قطاع غزة في ذلك الوقت، موضحاً أن هذه المعركة هي "معركة حماس، التي تريد منها تبييض صفحاتها، وتلميع صورتها، وتقديم نفسها من جديد على أنها طليعة المقاومة والتحرير والجهاد"¹¹⁰.

¹⁰⁹ الخليج، 2008/3/2؛ والشرق الأوسط، 2008/3/3.

¹¹⁰ السبيل، 2008/3/4.

ثانياً: الاتهام بالاعتداءات والاعتيالات:

لم يكن أسلوب الاغتيالات واستهداف الشخصيات ذات التأثير من الفصائل الفلسطينية أمراً جديداً في الساحة الفلسطينية، إلا أن اللجوء إليه ازداد بشكل واضح في الفترة التي أعقبت فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة، في سياق الاقتتال الداخلي الذي نشب بين حركتي فتح وحماس في تلك الفترة. وقد أخذت هذه الاعتداءات منحىً تصاعدياً، من حيث نوعها وعددها والشخصيات المستهدفة فيها، فأخذت تستهدف شخصيات سياسية وأكاديمية، إلى جانب الشخصيات الأمنية والعسكرية. وقد بدا في بعض المراحل أن طرفاً بعينه كان يتعمد اللجوء إلى هذا الأسلوب لتوتير الأوضاع الأمنية، وخصوصاً في قطاع غزة؛ لفرض واقع أمني يُصعّب على حكومة حماس أداء مهامها، ويعمل على إظهارها على أنها عاجزة عن التعامل مع الفلتان الأمني الذي تعهّدت بضبطه. وقد أسهمت التصريحات الإعلامية التي رافقت حوادث الاغتيال وأعمال الفوضى الأمنية في تعزيز هذا الاعتقاد؛ حيث اتُّخذت مدخلاً للتحريض على الحكومة بالطريقة المذكورة. كما بدا في بعض المراحل أن الاغتيالات استخدمت لإعادة توتير الأجواء بين حركتي فتح وحماس في الفترات التي كانت تشهد تقارباً وتقدماً في الحوار بينهما، وكعامل استفزاز كبير في الفترات التي كانت تظهر فيها محاولات لضبط النفس تجاه اعتداءات أقل حجماً. وهو ما يفسر تزايد الاغتيالات والاعتداءات على الشخصيات بشكل كبير، وبطريقة أكثر "جرأة" في المرحلة التي سبقت الحسم العسكري الذي أقدمت عليه حركة حماس في قطاع غزة. وركز في هذا البند على الاغتيالات والاعتداءات التي تورطت أو



أُتهمت عناصر من حركة فتح والأجهزة الأمنية الموالية لها بالتورط فيها، في الفترة التي تلت فوز حماس في الانتخابات التشريعية في أوائل 2006، وطالت شخصيات أساسية في الساحة الفلسطينية، أو شكّلت نقاط تصعيد بارزة في أحداث الاقتتال الداخلي.

أبرز المتهمين بالوقوف وراء عمليات الاغتيال والاعتداءات تلك، كان جهاز الأمن الوقائي في غزة، فقد اتهمته لجان المقاومة الشعبية باغتيال أمينها العام عبد الكريم القوقا في 2006/3/31، في انفجار سيارة مفخخة في غزة، بعد أيام قليلة من نيل الحكومة الجديدة ثقة المجلس التشريعي. وقد نفت "إسرائيل" صلتها بالانفجار، وقالت لجان المقاومة إن لديها معلومات تدلّ على أن محمد دحلان ورشيد أبو شباك وسمير مشهراوي هم المسؤولون عن ذلك، وعزت ذلك إلى ما أسمته تمرد القوقا على أوامره¹¹¹. كما اتهمت ألوية الناصر صلاح الدين، الجناح العسكري للجان المقاومة، عناصر من جهاز الأمن الوقائي بمحاولة اغتيال أحد قادتها الميدانيين في 2006/5/9، بإطلاق النار عليه عند أحد الحواجز التابعة للجهاز في مدينة غزة، على الرغم من معرفتهم لهويته¹¹².

وفي 2006/5/16 اتهمت حركة حماس جهاز الأمن الوقائي بالوقوف وراء اغتيال محمد التتر، أحد اثنين من كوادر كتائب القسام كانا قد تعرضا للاغتيال في ذلك الوقت¹¹³، وكان اغتيالهما الحدث الذي اتخذ وزير

¹¹¹ الحياة، 2006/4/1.

¹¹² قدس برس، 2006/5/10.

¹¹³ الحياة، 2006/5/18.

الداخلية سعيد صيام عقبه قراره بنشر القوة التنفيذية في غزة. كما اتهمت حماس الجهاز نفسه بقتل سالم قديح أحد عناصرها، عشية انطلاق الحوار الوطني الذي جمع الفصائل الفلسطينية في 2006/5/25 لبحث وثيقة الأسرى¹¹⁴؛ ومحاولة اغتيال علاء رضوان أحد قياديينها في 2006/6/18، بإطلاق النار عليه بالقرب من خان يونس¹¹⁵، بعد أيام من الهدوء الذي تزامن مع تقدم في جلسات الحوار الوطني.

وبالتزامن مع توقيع اتفاق مكة وفي الفترة التي تلت الاتفاق، تجددت الاغتيالات بحق قادة ميدانيين في القسام، واتهمت حماس عناصر أمنية موالية لمحمد دحلان وعناصر من حركة فتح بالوقوف خلفها؛ فقد تعرض القيادي محمد أبو كرش للاغتيال في 2007/2/6، وروى أحد الناجين الذين كانوا برفقة أبو كرش أن عناصر من الأمن الفلسطيني وحراس منزل دحلان أطلقوا النار عليهم بصورة مباشرة، بعد إجبارهم على النزول من السيارة التي كانوا يستقلونها¹¹⁶. كما تعرض القيادي محمد الكفارنة للاغتيال في 2007/3/10، ليكون أول ضحايا الاقتتال بعد اتفاق مكة، وقد اتهمت حماس آنذاك مسلّحين من حركة فتح بنصب كمين لسيارة الكفارنة¹¹⁷. واغتيال القيادي علاء الحداد في 2007/3/13 بإطلاق النار على سيارته، واتهمت حماس عناصر من الأمن الوقائي بالتورط في اغتياله¹¹⁸.

¹¹⁴ الرأي، عمّان، 2006/5/25.

¹¹⁵ الحياة، 2006/6/20.

¹¹⁶ قدس برس، 2007/2/7.

¹¹⁷ رويترز، 2007/3/11.

¹¹⁸ القدس، 2007/3/14.



وفي 2007/5/13 تعرّض بهاء أبو جراد، القيادي في كتائب شهداء الأقصى، للاغتيال على يد مسلحين مجهولين في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، في عملية بدا أنها جاءت بقصد تفجير الأوضاع بين حركتي فتح وحماس بصورة كبيرة، لإفشال حكومة الوحدة الوطنية واتفاق مكة؛ خصوصاً وأنها جاءت عقب اجتماع، عقده عباس وهنية في 2007/5/9 بهدف تدارك أزمة وزير الداخلية وألبدء بتطبيق الخطة الأمنية، أسفر عن الاتفاق على تشكيل قوة أمنية مشتركة بين حرس الرئاسة والقوة التنفيذية بإمرة وزير الداخلية هاني القواسمي¹¹⁹. وقد حملت حركة فتح على الفور حركة حماس مسؤولية مقتل أبو جراد، متهمه عناصر منها باغتياله. إلا أن حماس وصفت موقف فتح بـ”المتسرع”، وأكد ممثلها إيمان طه أنه ”لا يوجد أي علاقة لحركة حماس لا من قريب ولا من بعيد بعملية الاغتيال“، متهماً جهات خارجة عن الصف الوطني بالسعي لتدمير الاتفاق بين حركتي فتح وحماس خدمة لأجندة خارجية¹²⁰.

عقب ذلك الاغتيال تفجّرت الأوضاع مجدداً بين الحركتين، وخلال تلك الفترة تعرّض عدد من عناصر حماس وكتائب القسام لاعتداءات واغتيالات اتهمت حماس عناصر الأجهزة الأمنية بالوقوف خلفها، فقد اتهمت حماس عناصر من أمن الرئاسة وحركة فتح باختطاف وقتل اثنين من العاملين في جريدة فلسطين المقربة من حماس في غزة في

¹¹⁹ الأيام، فلسطين، 2007/5/10.

¹²⁰ وكالة معاً، 2007/5/13.

13/5/2007، هما سليمان العشي ومحمد عبدو¹²¹، وبإعدام صحافي ثالث يعمل في جريدة الصحوة التابعة للكتلة الإسلامية في 15/5/2007، يدعى عصام الجوجو¹²². وفي التاريخ المذكور تعرّض إبراهيم منية القائد الميداني في القسام للاغتيال، واتهمت الكتائب حرس الرئاسة بقتله في أثناء تفقده مواقع المرابطين، بإطلاق النار عليه من أحد مواقع الحرس في حي الشجاعية بمدينة غزة¹²³. كما تمّ إعدام الشيخ ناهض النمر أحد قادة حماس بعد اقتياده أمام أفراد أسرته من منزله في حي تل الهوا في مدينة غزة، واتهمت حماس الأجهزة الأمنية بإعدامه¹²⁴. وفي 16/5/2007 اتهمت حماس "فرقة الموت" التابعة للأمن الوقائي بإعدام خمسة من عناصر القوة التنفيذية بعد اعتقالهم، إلا أن الأمن الوقائي قال إن كتائب القسام استهدفت سيارة تابعة للجهاز كانت تقلّ المعتقلين الخمسة، فقتلت إلى جانبهم اثنين من عناصره¹²⁵. وفي 18/5/2007 اتهمت حماس مسلّحين من حركة فتح بقتل خالد عبد الرازق، قائد وحدة الصواريخ بكتائب القسام في منطقة تل الهوى¹²⁶.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الجولة من الاقتتال تزامنت مع تصعيد عسكري إسرائيلي تركّز ضدّ مواقع القوة التنفيذية وكتائب القسام بصورة رئيسية.

¹²¹ الأيام، فلسطين، 14/5/2007؛ والأخبار، بيروت، 15/5/2007.

¹²² قدس برس، 15/5/2007.

¹²³ المركز الفلسطيني للإعلام، 15/5/2007.

¹²⁴ قدس برس، 15 و 16/5/2007.

¹²⁵ الأيام، فلسطين، 17/5/2007.

¹²⁶ عكاظ، 19/5/2007.



وفي الأيام الأولى من شهر حزيران/ يونيو 2007 تصاعدت وتيرة الاعتداءات من جديد، واتهمت كتائب القسام "فرقة الموت" التابعة لجهاز الأمن الوقائي بإطلاق النار على ياسر الغلبان أحد قياديينها في خان يونس في 2007/6/4، مما أدى لمقتل اثنين من أفراد عائلته الذين كانوا معه في السيارة، التي تعرضت لإطلاق النار، ووفاة الغلبان في وقت لاحق متأثراً بجراحه¹²⁷. كما اتهمت مسلحين من حركة فتح باغتيال أحمد أبو حرب، جنرال الوحدة المدفعية في الكتائب، في 2007/6/9¹²⁸. واتهمت حماس عناصر من حرس الرئاسة بإعدام محمد الرفاتي إمام مسجد العباس في 2007/6/10¹²⁹، وقالت إن مسلحين من حركة فتح أقدموا في 2007/6/11 على قتل مازن عجور، القائد في كتائب القسام، داخل منزله قرب مسجد العباس في مدينة غزة، وإعدام محمد الدحدوح، أحد عناصر القوة التنفيذية¹³⁰.

إضافة إلى الاعتداءات التي طالت عناصر وقادة عسكريين من حماس، فقد سُجلت اعتداءات بحق شخصيات سياسية من الحركة، تورطت أو اتُهمت فيها عناصر محسوبة على حركة فتح، وقد طال عدد منها أعضاء في المجلس التشريعي والحكومة والبلديات، وكانت أخطرها محاولتا الاغتيال اللتان تعرّض لهما رئيس الوزراء إسماعيل هنية؛ ووقعت أولاهما

¹²⁷ القدس العربي، 2006/6/6.

¹²⁸ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/10.

¹²⁹ الأخبار، بيروت، 2007/6/11.

¹³⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/12.

في 14/12/2006 حين تعرض لإطلاق نار كثيف عقب مروره من معبر رفح عائداً من جولة عربية، وأسفرت عن جرح مستشاره السياسي أحمد يوسف، وقتل مرافقه، وإصابة نجله¹³¹. وأطلقت تلك المحاولة شرارة موجة اقتتال عنيفة في تلك الفترة. والمحاولة الثانية وقعت في 12/6/2007 حين تعرض منزل هنية لقصف بالقذائف خلال تواجده داخله¹³²، وكانت الشرارة التي قررت حماس على أثرها حسم الأمور عسكرياً في قطاع غزة. ويشار في هذا السياق إلى أن رئيس الوزراء كان قد تعرض لاعتداءات أخرى أقل حجماً في وقت سابق؛ حيث منع عناصر جهاز الأمن الوقائي موكبه من المرور أمام مقرّ الجهاز في 8/4/2006، في سابقة كانت الأولى من نوعها¹³³. كما حاول المئات من موظفي السلطة الذين كانوا ينفذون إضراباً مدعوماً من الرئيس عباس منع هنية من دخول المجلس التشريعي في 18/9/2006 لحضور جلسة للمجلس¹³⁴.

وكان من بين الشخصيات التي طالتها الاعتداءات الدكتور حسين أبو عجوة، عضو المكتب السياسي لحركة حماس وأحد كبار قادتها، والذي كان يعمل محاضراً في جامعة الأقصى في مدينة غزة، وقد تعرض للاغتيال علي يد مسلحين في 6/7/2006، واتهمت حماس "فرقة الموت" التابعة

¹³¹ وكالة معاً، 14/12/2006.

¹³² رويترز، 12/6/2007.

¹³³ الحياة، 9/4/2006.

¹³⁴ الوطن، السعودية، 19/9/2006.



لجهاز الأمن الوقائي بالوقوف وراء اغتياله¹³⁵. كما تعرض الوزير وصفي قبحها في 2006/12/13 لمحاولة اغتيال فاشلة، حين أقدمت مجموعة مسلحة على إطلاق النار على سيارته في رام الله دون وقوع إصابات¹³⁶. واغتالت مجموعة مسلحة القاضي بسام الفراء أحد قادة حماس في اليوم نفسه، واتهمت حماس مجموعة من الجهاز بتنفيذ عملية الإعدام بحق الفراء، وقد ذكر بعض شهود العيان أن المسلحين أجبروا الفراء على الركوع، وأطلقوا النار عليه أمام المارة. وقد نفت حركة فتح مسؤوليتها عن مقتله، واتهمت الفراء في الوقت نفسه بالتورط في مقتل عطا كوارع أحد كوادرها¹³⁷.

وعقب الحسم العسكري الذي تمّ في غزة، تزايدت الاعتداءات بحق عناصر حركة حماس وأنصارها في الضفة الغربية على يد الأجهزة الأمنية، تمثلت غالبيتها في الاعتقالات. وفي هذا السياق قالت حركة حماس إنها رصدت خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2007/6/11 وحتى 2007/8/31 أكثر من ألف اعتداء على أبناء ومناصري حماس وممتلكاتهم، وعلى الجمعيات والمؤسسات التابعة لها في الضفة الغربية، من بينها 639 عملية اعتقال¹³⁸. وقد شملت الاعتداءات نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة، ومن بينها مدهامة عناصر الأجهزة الأمنية منزل رئيس المجلس التشريعي الأسير عبد العزيز الدويك، في 2007/6/18، وإضرار النار فيه،

¹³⁵ الحياة، 2006/7/7.

¹³⁶ القدس العربي، 2006/12/15.

¹³⁷ السفير، ووكالة وفا، 2006/12/14.

¹³⁸ المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4.

واقترح عناصر الأمن منزل النائب الأسير حسن يوسف في 21/6/2007 ومصادرة بعض الوثائق منه، إضافة إلى اعتقال النائب عن حماس أحمد الحاج في 2/7/2007¹³⁹.

كما أصيب عدد من المتظاهرين بجروح خلال تفريق الأجهزة الأمنية في الضفة مسيرة نظمتها حركة حماس في الخليل في 22/10/2007 تضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال، قالت عنها الأجهزة إنها "غير قانونية وتشكل خطراً على حياة المواطنين في الخليل". وقد اتهمت حماس عناصر من الأجهزة الأمنية بأنهم "فتحوا النار بشكل عشوائي باتجاه المواطنين، واعتدوا على عدد منهم بالضرب المبرح بالهراوات والعصي الكهربية، وقاموا بإطلاق النار بشكل كثيف، ما أدى إلى وقوع خمس إصابات، وقامت بملاحقة المواطنين في الشوارع لاعتقالهم"¹⁴⁰.

أما في قطاع غزة الذي عادت بعض مظاهر الفلتان الأمني للظهور فيه مجدداً في أواخر شهر آب/أغسطس 2007، فقد تبنت مجموعات مسلحة أطلقت على نفسها اسم "كتائب شهداء الأجهزة الأمنية" و"كتائب شهداء الانقلاب" في 4/9/2007 أربعة تفجيرات استهدفت حركة حماس خلال الأيام السابقة لذلك التاريخ في القطاع¹⁴¹. كما أعلنت وزارة الداخلية في غزة في 11/10/2007 أنها ألقت القبض على مجموعة كانت تحاول زرع عبوة ناسفة على مقربة من منزل الأمين العام لحركة "فتح الياسر" خالد أبو

¹³⁹ المصدر نفسه.

¹⁴⁰ البيان، 2007/10/24.

¹⁴¹ القدس العربي، 2007/9/5.



هلال، مؤكدة أن أفراد المجموعة تلقوا أوامر من رام الله باستهداف أبو هلال¹⁴².

وفي سياق مماثل، أعلنت الشرطة الفلسطينية في غزة في وقت لاحق إلقاء القبض على مجموعة حاولت وضع عبوة ناسفة بزنة ثلاثة كيلو جرامات ونصف، في احتفال حضره رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية لتكريم الحجاج. وقد عرض القيادي في حماس سعيد صيام تسجيلات لبعض ناشطي فتح، يدلون فيها باعترافات بأنهم تلقوا تعليمات من قيادات ميدانية من فتح والأمين العام للرئاسة، عضو اللجنة المركزية للحركة، الطيب عبد الرحيم، بتنفيذ عملية انتحارية في أحد المساجد بهدف اغتيال هنية. وفي تفاصيل المخطط الذي عرضته حماس، ذكرت أنه كان من المخطط أن يقوم المدعو نافذ الدبكي في 2008/1/4 بتفجير نفسه في المسجد الذي يصلي فيه هنية، إلا أن الدبكي تردد في تنفيذ العملية فتقرر إعادة الكرة يوم الجمعة التالية الموافق 2008/1/11. لكن الدبكي تردد مرة أخرى وتهرب من تنفيذ العملية. عند ذلك تمّ تغيير الخطة وتحولت إلى تفجير حقيبة مفخخة عن بُعد خلال مشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية في حفل تكريم الحجاج الذي أقيم في ملعب فلسطين بغزة في 2008/1/12، ولكن الشرطة الفلسطينية تمكنت من إلقاء القبض على أحد أعضاء فتح وهو يحاول إدخال الحقيبة إلى الحفل¹⁴³. وفي وقت لاحق أعلنت وزارة الداخلية في غزة أنها ألقت القبض على محمد شبات العقيد في المخابرات العامة السابقة، واتهمته بأنه مصدر الدعم المادي

¹⁴² الخليج، 2007/10/12.

¹⁴³ جريدة العرب، الدوحة، 2008/2/16.

الرئيسي للمجموعة التي خططت وحاولت تنفيذ عملية اغتيال هنية، كما أنه حلقة الوصل والاتصال الرئيسية بين المجموعة المتورطة وجهات في رام الله، لتنفيذ ودعم هذه المخطط، خاصة مدير جهاز المخابرات توفيق الطيرواي¹⁴⁴.

وفي المقابل، قال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية في بيان له:

درجت حركة حماس على اختلاق وتلفيق روايات وقصص من النوع الرخيص، كان آخرها ما أعلنه صيام عن مسرحية هزلية يزعم فيها بعض من لقنوا ما يقولون، أن أمين عام الرئاسة ومدير عام المخابرات وبعض الكوادر قد أعدوا وخططوا لاغتيال هنية وادعوا بوجود اتصالات ورسائل ووعود (...). حركة حماس التي درجت على ترديد واختلاق الأكاذيب ومحاولة إثباتها بكل الوسائل والطرق حتى ولو كانت هذه الوسائل هي التعذيب والتنكيل، فقدت مصداقيتها بشكل كامل منذ أن ولغت في الدم الفلسطيني، وتعدت على كل المحرمات والقيم الوطنية، ولن تجدي هذه الأكاذيب في إقناع أحد، بل تزيد القلوب اطمئناناً على أن حركة حماس ليست خارجة عن القانون فحسب، بل هي حركة خارجة عن كل القيم والتقاليد والأعراف¹⁴⁵.

لكن في الوقت نفسه لم يصدر من الرئاسة أو من حركة فتح أي نفي لانتماء العديد من العناصر المقبوض عليها إلى فتح.

¹⁴⁴ الدستور، 2008/2/21.

¹⁴⁵ العرب، الدوحة، 2008/2/16،



ومن جانب آخر، شهدت الضفة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر توتراً بين الأجهزة الأمنية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على خلفية محاصرة تلك الأجهزة مجموعة من كتائب أبو علي مصطفى، الجناح العسكري للجبهة في مخيم العين بمدينة نابلس، لاتهمهم بإطلاق النار في الهواء بشكل مخالف للقانون، بحسب ما قاله محافظ نابلس جمال المحيسن. إلا أن الكتائب أكدت أن عناصرها المحاصرين مطلوبون للاحتلال، وعدت الجبهة في بيان لها هذا الإجراء بأنه أحد مظاهر تطبيق الشق الأمني من خطة خريطة الطريق، مطالبة بالتمييز بين سلاح الفلتان الأمني وسلاح المقاومة¹⁴⁶. وقد امتدت تلك التوترات إلى جامعة القدس المفتوحة فرع بيت جالا وجامعة بيرزيت، اللتين شهدتا عراكاً ومواجهات بين أنصار الكتلتين الطلابيتين التابعتين لحركة فتح والجبهة الشعبية¹⁴⁷.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحداث تزامنت مع تصريحات أدلى بها وزير الداخلية في حكومة فياض، عبد الرزاق يحيى، تحدث خلالها عن وجود مرسوم رئاسي بحل كافة الأجنحة المسلحة التابعة لفصائل المقاومة، وجمع الأسلحة¹⁴⁸.

وفي سياق التحضيرات لمؤتمر أنابوليس، أعلنت حكومة فياض في 2007/11/26 أنها قررت منع أي تظاهرات أو مسيرات مناهضة للمؤتمر

¹⁴⁶ عرب 48، 2007/11/18؛ والشرق الأوسط، 2007/11/19.

¹⁴⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/11/20؛ والخليج، 2007/11/21.

¹⁴⁸ القدس العربي، 2007/11/19.

في الضفة الغربية¹⁴⁹. وقد فرقت الشرطة الفلسطينية بالقوة عدة مسيرات خرجت في اليوم التالي في عدد من مدن الضفة، إحداها كانت في مدينة الخليل بدعوة من حزب التحرير، وقتل فيها فلسطيني يدعى هشام البرادعي وأصيب عدد آخر بينهم صحفيون بجروح ما بين متوسطة وطفيفة¹⁵⁰. وقد اندلعت مواجهات عنيفة في المدينة خلال تشييع جثمان البرادعي بين المشيعين وقوات الأمن، سقط خلالها نحو 60 مصاباً من الطرفين¹⁵¹. وكانت تلك الأحداث مقدمة لتصعيد ضد طرف جديد غير حركة حماس هذه المرة، حيث اتهم حزب التحرير في بيان أصدره في 2007/12/7 الأجهزة الأمنية في الضفة باختطاف نحو 500 من عناصره، عقب قمع تلك المسيرات، مشيراً إلى أن تلك الأجهزة "استخدمت أساليب قدرة مع المعتقلين خلال فترة اعتقالهم"، قبل أن يطلق سراح بعضهم في وقت لاحق¹⁵².

وقد تكرر مشهد المواجهات نفسه في 2008/1/10، حين اشتبك عناصر الأمن مع عدد من المشاركين في تظاهرة نظمتها القوى الوطنية والإسلامية في مدينة رام الله، احتجاجاً على زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush. وأدى الاشتباك إلى إصابة عدد من المشاركين في التظاهرة، من بينهم متضامنون أجنب، بكسور ورضوض

¹⁴⁹ الرأي، عمان، 2007/11/27.

¹⁵⁰ الدستور، والحياة الجديدة، 2007/11/28.

¹⁵¹ الخليج، 2007/11/29.

¹⁵² المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/12/8.



واختناق بالغاز المسيل للدموع¹⁵³.

إلا أن الاتهام الأبرز الذي وُجّه لأجهزة السلطة في الضفة الغربية في تلك الفترة، كان اتهام جهاز المخابرات بالمسؤولية عن وفاة الشيخ مجد البرغوثي، أحد كوادر حماس وإمام مسجد قرية كوبر بقضاء رام الله، الذي قضى أثناء احتجازه في مقر الجهاز في مدينة رام الله. ووفقاً لبيان صادر عن مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، فإن البرغوثي وصل مساء يوم 2008/2/22 إلى مستشفى خالد الجراحي في المدينة جثة هامدة، بعد أن كان معتقلاً وموقوفاً على ذمة جهاز المخابرات العامة منذ 2008/2/15. وأشار البيان إلى أن البرغوثي كان قد أدخل إلى ذات المستشفى قبل ثلاثة أيام من تاريخ الوفاة، لمعاناته آلاماً حادة في المعدة، وكانت تظهر على جسده علامات تعذيب، وقد تمت إعادته إلى السجن على الرغم من معارضة الأطباء ذلك، وهو ما قد يشير إلى أن الوفاة قد وقعت بعد تعرض البرغوثي للتعذيب أثناء اعتقاله¹⁵⁴.

وقد اتهمت كل من عائلة البرغوثي وحركة حماس والحكومة المقالة في غزة جهاز المخابرات بقتل الشيخ البرغوثي تحت التعذيب، إلا أن الجهاز نفى هذه الاتهامات، مؤكداً أنه توفي نتيجة جلطة مفاجئة. كما أصدر الرئيس محمود عباس تعليماته للنائب العام للتحقيق في الوفاة بأسرع

¹⁵³ الحياة، 2008/1/11.

¹⁵⁴ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة، 2008/2/23، انظر:

<http://www.aldameer.org/>

?action=details&id=news&code=486&sid=000009_000185_

000198&language=1

وقت ممكن، وتقدم بالتعازي لعائلة الشيخ¹⁵⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن فضائية الأقصى ووسائل إعلام أخرى نشرت صوراً لجثمان البرغوثي تظهر عليه علامات تعذيب.

ثالثاً: المظاهرات والإضرابات:

عقب إعلان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، بدأت مظاهر التدمير في بعض أوساط حركة فتح، فلبجأت هذه الأوساط إلى أساليب عدّة للتعبير عن هذا التدمير، كانت من بينها المظاهرات والاعتصامات والإضرابات. وعلى الرغم من أن هذه الأساليب في التعبير عن الرأي تُعدّ حقاً مشروعاً وعلامة على صحة الحياة السياسية، إلا أن المنحى الذي أخذته هذه الأساليب جعلها عاملاً مسهماً في توتير الأمن في الأراضي الفلسطينية؛ من خلال مشاركة المسلحين واستخدام السلاح فيها، واعتداء المشاركين فيها على المرافق العامة ومؤسسات السلطة، إضافة إلى مشاركة العسكريين وأفراد الأجهزة الأمنية فيها بزيتهم الرسمي وسلاحهم، وهو الأمر الذي يشكل ظاهرة نادرة في تاريخ المؤسسات الأمنية، التي يُفترض بها حفظ الأمن لا المشاركة في أحداث تسهم في الإخلال به.

وعند قراءة سلوك عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية المشاركة في هذه الأنشطة، نجد أنها استخدمتها بداية للتعبير عن رفض الشراكة مع حماس في الحكومة، ورفض تسليمها الصلاحيات الأمنية. وبدأت

¹⁵⁵ الشرق الأوسط، 2008/2/24؛ والحياة، 2008/2/25.



مع الأيام الأولى لإعلان النتائج. فقد خرجت أولى تلك المظاهرات في مدينة غزة في 2006/1/27، وسارت باتجاه منزل الرئيس محمود عباس فيها. وعبر المشاركون فيها بوضوح عن غضبهم من نتائج الانتخابات، ورفضهم مشاركة حماس في تشكيل الحكومة؛ حيث هتفوا "كلنا محمود عباس ولا حكومة مع حماس"، و"المجلس التشريعي لفتح وليس لحماس". ويذكر أن محمد دحلان قد شارك في تلك التظاهرة¹⁵⁶. وفي 2006/1/30 سيطر نحو 30 شرطياً على مبنى المجلس التشريعي في غزة، وأطلقوا النار في الهواء، في خطوة فسرت على أنها جاءت للمطالبة بضم الشرطة إلى المؤسسة الرئاسية وعدم تركها تحت قيادة الداخلية، خشية تعرض عناصرها إلى الفصل في حال تسلمتها حماس¹⁵⁷. وخرجت مسيرة أخرى في رام الله في 2006/2/22 احتجاجاً على قرار رئيس المجلس التشريعي المنتخب عزيز الدويك بتجميد تعيين أمين عام للمجلس من قبل المجلس السابق. وشارك فيها حوالي 200 من موظفي فتح العاملين في مؤسسات السلطة، يتقدمهم عدد من نواب الحركة الجدد، وبضعة مسلحين من الجناح العسكري للحركة. وأطلق المشاركون هتافات ترفض الشراكة مع حماس، وأخرى مناهضة لرئيس المجلس وقراراته. كما تهجم بعض المشاركين على الرئيس الدويك ووصفوه ومساعديه بـ"مجموعة من الزعران". كما طالبه بعضهم بمغادرة المجلس¹⁵⁸.

¹⁵⁶ المستقل، 2006/1/27.

¹⁵⁷ عرب 48، 2006/1/30.

¹⁵⁸ الحياة، 2006/2/23.

وعقب تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية، استخدمت الأوساط نفسها، المذكورة سابقاً في حركة فتح والأجهزة الأمنية، التظاهرات والاعتصامات كأدوات احتجاج وضغط سياسي، بل وأمني أحياناً على الحكومة؛ وظهر ذلك في مسألة انقطاع الرواتب، وعند وقوع الأحداث التي شكلت نقاط خلاف مفصلية بين مؤسستي الرئاسة والحكومة. فعلى سبيل المثال، خرجت تظاهرات ومسيرات غاضبة لعناصر فتح ومؤيديها في عدة مناطق في الأراضي الفلسطينية في 2006/4/22، احتجاجاً على خطاب ألقاه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل. وكانت أبرز تلك الأحداث في قطاع غزة، حيث شهدت الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر مواجهات بين الطلاب أوقعت 30 جريحاً. كما احتشد عشرات من مسلحي كتائب الأقصى أمام مجمع السرايا الحكومي وسط مدينة غزة، وأطلقوا الرصاص في الهواء، وفجروا عدداً كبيراً من القنابل محلية الصنع، ونددوا بتصريحات مشعل ووصفوه بأوصاف مقذعة¹⁵⁹. وفي 2006/5/19 خرج الآلاف من أنصار فتح وكتائب الأقصى في مسيرة حاشدة دعماً لقرار عباس بانتشار القوى الأمنية، الذي اتخذته رداً على نشر وزير الداخلية للقوة التنفيذية في غزة قبلها بيومين. وطالبوا الوزير بسحب القوة، ووصفها متحدثون باسم حركة فتح بأنها مصدر للقلق وإشاعة الفوضى، وتؤدي إلى إشعال نار الفتنة الداخلية¹⁶⁰.

كما تظاهر الآلاف من منتسبي الأجهزة الأمنية أمام المجلس التشريعي

¹⁵⁹ الغد، 2006/4/23.

¹⁶⁰ الحياة الجديدة، 2006/5/20.



في غزة في 2006/6/1 احتجاجاً على عدم تقاضي رواتبهم، واقتحم بعضهم البوابة الرئيسية لمقرّ المجلس وأقدموا على تحطيم بعض النوافذ والممتلكات التابعة للمقرّ. وردد المتظاهرون هتافات ضدّ الحكومة وضدّ القوة التنفيذية¹⁶¹. ووقع أمر مماثل في الضفة الغربية حين اقتحم نحو 300 من موظفي السلطة مبنى المجلس التشريعي في رام الله في 2006/6/14 للمطالبة بدفع رواتبهم، ودخلوا قاعة الاجتماعات في المجلس التشريعي في أثناء انعقاد إحدى الجلسات، وتسببوا برفعها. كما أقدموا على تمزيق وثائق كانت موضوعة على مكاتب النواب، فيما اشتبك آخرون بالأيدي مع بعض النواب. وقد برر أحمد عبد الرحمن المتحدث باسم فتح التظاهرات والفوضى التي صاحبها بوصفها "ثورة جياح"، مطالباً حكومة حماس بالتخلي عن مواقفها لإنقاذ الوضع¹⁶².

كما تكرر استخدام مسلحين محسوبين على حركة فتح أسلوب احتلال المرافق العامة ومؤسسات السلطة كأسلوب ضغط لتحقيق مطالبهم، منها محاولة عدد من ناشطي كتائب الأقصى اقتحام مقرّ الحكومة في رام الله بأسلحتهم في 2006/4/1؛ كي يوصلوا ما أسموه مطلباً عادلاً إلى نائب رئيس الوزراء، تمثّل في تنفيذ قرار لوزير المواصلات السابق، يقضي بصرف 800 نمرّة سيارة ركاب عمومية لصالح أسر شهداء ومعتقلين ومطلوبين لـ"إسرائيل"¹⁶³. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

¹⁶¹ الاتحاد، 2006/6/2.

¹⁶² الاتحاد، والشرق، 2006/6/15.

¹⁶³ الحياة، 2006/4/2.

هذه الممارسات كانت موجودة منذ فترة في الساحة الفلسطينية، إلا أنها أخذت طابعاً تصعيدياً في أثناء وجود حكومة حماس. وقد أقرّ محمد دحلان في مقابلة نشرتها جريدة الأهرام المصرية في 26/10/2006 بوجود تلك الممارسات، إلا أنه حاول التقليل من شأنها بقوله إنه في ”أثناء وجود حركة فتح في الحكومة كانت هناك احتجاجات من شباب الحركة، فكانوا يغلقون الشوارع ويحتلون المرافق. ورغم أن هذا كان سلوكاً خاطئاً إلا أنه حصل. وهو ليس نهجاً جديداً بسبب وجود حماس في السلطة“¹⁶⁴. وقد وقعت حوادث مشابهة في 12 و 16/2/2006، اقتحم فيها عناصر من الأمن الوطني ومسلحون من حركة فتح مقرّ وزارة المالية في غزة، احتجاجاً على بعض التعيينات وللمطالبة بدفع رواتبهم¹⁶⁵.

إلا أن الحدث الأبرز ضمن هذه الأساليب كان الإضراب الذي نفذته نقابة الموظفين الحكوميين، التي تسيطر عليها حركة فتح، احتجاجاً على عدم دفع الرواتب، في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر 2006، وجاء بدعم من الرئيس الفلسطيني محمود عباس¹⁶⁶. وقد أدى هذا الإضراب الذي تزامن مع بداية العام الدراسي الجديد إلى شلّ عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية على مدى نحو 100 يوم، وشارك فيه اتحاد المعلمين، كما انضم له العاملون في القطاع الصحي وموظفو المجلس التشريعي¹⁶⁷. وخرجت خلال فترة الإضراب مسيرات واعتصامات بهدف زيادة الضغط على الحكومة لدفع

¹⁶⁴ جريدة الأهرام، القاهرة، 26/10/2006.

¹⁶⁵ الوطن، قطر، 13/2/2006؛ والرأي، عمّان، 17/2/2006.

¹⁶⁶ الغد، 31/8/2006.

¹⁶⁷ البيان، 5/9/2006.



الرواتب، أو دفعها للاستقالة. ومع مشاركة العسكريين في تلك الأحداث واعتدائهم على المؤسسات في مناسبات متكررة، تأثر الوضع الأمني سلباً؛ ففي 2006/9/5 نظم الآلاف من منتسبي الأجهزة الأمنية مسيرات احتجاج، وهاجموا مقرّ المجلس التشريعي في قطاع غزة، وأطلقوا النار داخله، وكسروا محتوياته¹⁶⁸. كما خرج العشرات من منتسبي الأجهزة الأمنية إلى شوارع غزة في 2006/9/28، وأغلقوا المفترقات الرئيسية في المدينة، والشوارع الرئيسية الموصلة بين مدن القطاع، وأشعلوا النار في إطارات السيارات مطلقين النار في الهواء. وطالبوا الحكومة بصرف رواتبهم أو الاستقالة¹⁶⁹. ولم تقتصر هذه المسيرات على قطاع غزة، بل امتدت إلى الضفة الغربية التي شهدت على سبيل المثال تظاهرة لأفراد الأجهزة الأمنية في مدينة جنين في 2006/12/8، ومهرجاناً احتجاجياً في الخليل في 2006/12/13، احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم¹⁷⁰.

إضافة إلى ما تقدم، فقد استهدف مسلحو حركة فتح وعناصر الأجهزة الأمنية المحسوبة عليها المؤسسات الحكومية والمؤسسات التابعة لحركة حماس في سياق الاقتتال الداخلي، وكأداة لإيصال الرسائل للحركة. فعقب إعلان الرئيس عباس عن قراره إجراء انتخابات مبكرة، اندلعت أحداث اقتتال داخلي في غزة، سُجِّل خلالها وقوع اعتداءات على بعض المؤسسات، حيث احتل عدد من أفراد حرس الرئاسة مقرّي وزارتي الزراعة

¹⁶⁸ الدستور، 2006/9/6.

¹⁶⁹ الخليج، 2006/9/29.

¹⁷⁰ عرب 48، 2006/12/9؛ ووكالة وفا، 2006/12/14.

والنقل والمواصلات في 2006/12/17، وطرّدوا الموظفين منها وأغلقوها بالأقفال والسلاسل الحديدية. وقال موظفون إن عناصر الحرس الرئاسي قالوا لهم إن الوزارتين ستظلان مغلقتين إلى أن تعودا إلى أصحابهما، في إشارة إلى حركة فتح¹⁷¹. إلا أن الاعتداء الأضخم على المؤسسات حدث عندما قامت مجموعات من حرس الرئاسة باقتحام الجامعة الإسلامية في غزة في مطلع شهر شباط/فبراير 2007، إثر قيام عناصر من كتائب القسام باعتراض ما قالت إنه شحنات أسلحة ومعدات كانت في طريقها إلى الحرس الرئاسي؛ حيث تعرضت مباني الجامعة لأضرار هائلة نتيجة تدمير أجزاء كبيرة منها وتخریب مختبراتها ومكنتبتها. ونقلت وسائل الإعلام في ذلك الوقت صوراً للجامعة بعد حرقها تظهر فيها عبارات مكتوبة على الجدران تحمل توقيع حرس الرئاسة وحركة فتح. وقد قيّم الدكتور كمالين شعث رئيس الجامعة قيمة الأضرار في المنشآت دون التجهيزات آنذاك بنحو 15 مليون دولار¹⁷². وفي 2007/6/11، اليوم السابق لاتخاذ حركة حماس قراراً بحسم الأمور عسكرياً في قطاع غزة، وفي إطار الاشتباكات العنيفة الدائرة بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة، تعرض مقرّ رئاسة الوزراء في غزة لإطلاق نار، في اعتداء كان الأبرز من بين الاعتداءات التي طالت المؤسسات؛ حيث وقع أثناء انعقاد الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، وكان رئيس الوزراء إسماعيل هنية حاضراً فيها. كما تعرض مبنى وزارة الشباب والرياضة ومكتب الوزير باسم نعيم لإطلاق نار مماثل في

¹⁷¹ الأخبار، بيروت، 2006/12/18.

¹⁷² جريدة الرياض، السعودية، 2007/2/14.



ذلك اليوم¹⁷³.

وفي أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة، تعرضت المؤسسات والجمعيات التابعة لحركة حماس في الضفة الغربية لعدد كبير من الاعتداءات من قبل عناصر الأجهزة الأمنية ومسلحي حركة فتح، رداً على ما جرى في غزة، من بينها جمعيات خيرية ومدارس ورياض أطفال. كما طالت تلك الاعتداءات أيضاً مقارّ الوزارات والمجالس البلدية التي تسيطر عليها حماس، ومكاتب كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي. وأفادت حماس أنه خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2007/6/11 وحتى 2007/8/31 بلغ مجموع تلك الاعتداءات 175 اعتداء على مؤسسات وجمعيات، و156 اعتداء على ممتلكات خاصة بأبناء ومناصري الحركة، و25 اعتداء على وسائل الإعلام، و34 اعتداء على المجالس البلدية والقروية التي فازت فيها الحركة، و17 اعتداء على المساجد، و163 اعتداء على الجامعات وطلبتها¹⁷⁴.

وفي قطاع غزة تصاعدت تحركات مؤيدي حركة فتح في نهاية شهر آب/ أغسطس 2007، فدعت الحركة وإلى جانبها فصائل منظمة التحرير أنصارها إلى الخروج لصلاة الجمعة في العراء؛ احتجاجاً على ما وصفته "استيلاء" حركة حماس على القطاع واستغلالها المساجد كمنابر سياسية. وقد أقيمت أولى تلك الصلوات في 2007/8/31، وأعقبها خروج أعداد من المصلين في مسيرة غاضبة رددت هتافات "شيعة، شيعة"، في إشارة لحركة حماس، وهتافات أخرى مؤيدة للرئيس عباس ولمحمد دحلان

¹⁷³ القدس العربي، 2007/6/12.

¹⁷⁴ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4.



وسميح المدهون، وقد أقدم عدد من المتظاهرين على رشق مركز الشرطة الرئيسي (الجوازات) في مدينة غزة بالحجارة عند مرور المسيرة أمامه، مما أدى إلى اشتباكات محدودة بين القوة التنفيذية والمتظاهرين، أسفرت عن اعتقالات وإصابة 12 شخصاً¹⁷⁵. ودعت فتح وفصائل المنظمة مجدداً إلى الصلاة في العراء في الجمعة التالية، وفي هذه المرة استخدمت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية القوة لمنع إقامة الصلاة في الساحات العامة، مما أدى لإصابة أكثر من 30 شخصاً واعتقال آخرين، بينهم عدد من قادة حركة فتح وحزب الشعب والجبهة الديمقراطية، أفرج عنهم في وقت لاحق¹⁷⁶. واحتجاجاً على إجراءات القوة التنفيذية في ذلك اليوم، دعت حركة فتح وفصائل المنظمة، إلى إضراب عام في 2007/9/9 في غزة¹⁷⁷.

وفي غزة أيضاً، تعرضت بعض المؤسسات لاعتداءات ضمن عمليات التوتير الأمني التي شهدتها شهر أيلول/ سبتمبر؛ حيث هزّ انفجار مقرّ القيادة العامة للقوة التنفيذية في غزة في 2007/9/16، وأعلن عن إبطال مفعول عبوة ناسفة عند مدخل مقرّ المجلس التشريعي في غزة في اليوم نفسه، واتهم رئيس المجلس التشريعي بالإصابة أحمد بحر حينها "فريق رام الله" بالمسؤولية عن زرع العبوة¹⁷⁸.

¹⁷⁵ القدس العربي، والحياة، 2007/9/1.

¹⁷⁶ الخليج، 2007/9/8.

¹⁷⁷ الشرق الأوسط، 2007/9/9.

¹⁷⁸ الدستور، والشرق الأوسط، 2007/9/17.



رابعاً: التمويل المالي:

عقب صعود حماس إلى السلطة نتيجة فوزها في الانتخابات التشريعية، فرضت الجهات الدولية المانحة حصاراً مالياً شديداً على الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. وتحولت المساعدات المالية التي كانت تقدمها لدعم ميزانية السلطة ومشاريعها التنموية إلى مساعدات إنسانية ضمن آلية محددة، بحيث تتجنب وصول أي من الأموال إلى الحكومة التي شكلتها حماس. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة تواصلت، وجاءت في معظمها من الولايات المتحدة، لمساعدتها على تطبيق الالتزامات المتعلقة بخريطة الطريق، وتقويتها في مواجهة ما تسميه "قوى الإرهاب". وكُشف خلال تلك الفترة عن عدة خطط أعدتها الإدارة الأمريكية لدعم تلك الأجهزة؛ بهدف تقويتها في مواجهة حماس، والعمل على إضعاف حكومتها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن تلقي جهات في حركة فتح لدعم مالي أمريكي كان قد بدأ في مرحلة الانتخابات التشريعية، حيث كُشف في تلك الفترة عن وثيقة تناول تلقي بعض الشخصيات في فتح دعماً مالياً من الوكالة الأمريكية للتنمية؛ بهدف تمويل حملتهم الانتخابية. وكانت الوثيقة عبارة عن رسالة موجهة من الوكالة الأمريكية إلى نبيل عمرو، تتضمن موافقة على تمويل حملته الانتخابية إلى جانب بعض الأشخاص، شريطة التمسك بموقفهم ضدّ حركة حماس ومواجهتها. إلا أن نبيل عمرو نفى صحة تلك الوثيقة واتهم حركة حماس بفسادها،

كما نفت الوكالة الأمريكية وجود مثل هذه المراسلات¹⁷⁹. إلا أن جريدة الشرق الأوسط نشرت في 2006/1/23 تقريراً جاء فيه أن الوكالة نفسها كانت تعمل على دعم الحملة الانتخابية لحركة فتح عبر برنامج خاص بمبلغ مليوني دولار أمريكي، يشمل عدداً من الأنشطة والتبرعات تقوم بها السلطة الفلسطينية لتحسين صورتها¹⁸⁰.

أما في المرحلة التي تلت تشكيل حماس للحكومة، كانت هناك عدة خطط لدعم فريق الرئيس محمود عباس. من بينها ما ورد في تقرير نشرته جريدة القدس العربي في 2006/10/14 نقلاً عن وكالة رويترز، جاء فيه أن الولايات المتحدة بدأت بشكل هادئ حملة قدرت تكلفتها بنحو 42 مليون دولار لتدعيم خصوم حماس قبيل انتخابات فلسطينية مبكرة محتملة. وتضمنت الخطة تقديم أموال للمساعدة على إعادة هيكلة حركة فتح، وتقديم التدريب والمشورة الاستراتيجية لسانسة وأحزاب علمانية يعارضون الإسلاميين في حماس¹⁸¹. وجاء ذلك بالتزامن مع بدء الحديث عن توجه عباس للدعوة لانتخابات مبكرة. كما كشفت الوكالة نفسها في 2007/1/5 عن وجود وثيقة حكومية أمريكية، تتحدث عن تقديم الولايات المتحدة 86.4 مليون دولار لدعم قوات الأمن الموالية للرئيس عباس. وجاء في الوثيقة أن تلك الأموال ستستخدم "في مساعدة الرئاسة الفلسطينية في الوفاء بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب خريطة الطريق، لتفكيك

¹⁷⁹ القدس العربي، 2005/12/22.

¹⁸⁰ الشرق الأوسط، 2006/1/23.

¹⁸¹ القدس العربي، 2006/10/14.



البنية الأساسية للإرهاب وإقامة القانون والنظام في الضفة الغربية وغزة“،
في إطار برنامج يشرف عليه منسق الأمن الأمريكي بين الجانبين الإسرائيلي
والفلسطيني الجنرال كيث دايتون¹⁸² Keith Dayton.

ولم تكن الولايات المتحدة وحدها الجهة التي قدّمت الدعم للقوات
الموالية لعباس، في إطار دفعها للمواجهة مع حركة حماس، فقد سعت
”إسرائيل“ إلى أن تستخدم أموال الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها لدعم
الأجهزة الأمنية الموالية لعباس، إذ ذكرت جريدة معاريف الإسرائيلية
على موقعها في 2007/3/8 أن من بين 100 مليون دولار أفرجت عنها
”إسرائيل“ للسلطة الفلسطينية من أموال الضرائب المحتجزة لديها، فإن
مبلغ 86 مليون دولار كان من المفترض أن يذهب لتعزيز قوى الأمن التابعة
للرئاسة، على أن يتمّ صرف باقي المبلغ على بعض الجوانب الإنسانية المتفق
عليها سلفاً، وادّعت أن السلطة قد أخلّت بتعهد مكتوب بيد سلام فياض،
التزم فيه بأن يتمّ صرف الأموال حسب الاتفاق السابق¹⁸³. كما أعلنت
هولندا في 2007/6/1 أنها ستدفع مبلغ 6.3 مليون يورو لتدريب قوات
الشرطة الفلسطينية¹⁸⁴.

وفي المرحلة التي تلت الحسم العسكري في غزة، ومع الإعلان عن
تشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض، سارعت الإدارة الأمريكية
إلى استئناف مساعداتها الاقتصادية للحكومة الفلسطينية الجديدة؛ فقد

¹⁸² رويترز، 2007/1/5.

¹⁸³ الحياة الجديدة، 2007/3/9.

¹⁸⁴ الدستور، 2007/6/2.

أعلنت كوندوليزا رايس أن بلادها قررت إعادة تقديم مساعدتها الاقتصادية كاملةً، وأشارت إلى أنه ستتمّ جدولة المساعدة المالية البالغة قيمتها 86 مليون دولار، والتي كانت الولايات المتحدة تنوي الإفراج عنها للقوى الأمنية التابعة لمحمود عباس¹⁸⁵. كما وعد بوش في 2007/7/17 بالعمل على زيادة المساعدات الأمريكية والدولية لحكومة فياض، موضحاً أن حكومته ستقدم نحو 190 مليون دولار خلال تلك السنة مساعدات أمنية وإنسانية، من بينها 80 مليون دولار مساعدات مباشرة "لإصلاح الأجهزة الأمنية" الفلسطينية¹⁸⁶.

وقد بدا واضحاً في ذلك الوقت أن استئناف الدعم الأمريكي إنما جاء لتقوية طرف فلسطيني ضدّ آخر، وتأييداً للمواقف المتشددة التي أظهرها الرئيس محمود عباس وحكومة فياض تجاه حركة حماس. وهو ما عني أن تلك المساعدات إنما كانت تصبّ في خانة تعميق الشرخ الفلسطيني، بدل أن تأتي في إطار تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق تعهد القنصل الأمريكي العام في مدينة القدس جاكوب والاس Jacob Walles بأن الإدارة الأمريكية ستقدم مساعدات للسلطة والشعب الفلسطيني تصل في مجموعها إلى قرابة 642 مليون دولار أمريكي¹⁸⁷. وفي وقت لاحق، وقّعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مع رئيس الوزراء سلام فياض اتفاقية لتقديم مساعدة بقيمة 80 مليون دولار لإصلاح أجهزة

¹⁸⁵ الأيام، فلسطين، 2007/6/19.

¹⁸⁶ النهار، 2007/7/17.

¹⁸⁷ الرأي، عمّان، 2007/7/20.



الأمن الفلسطينية¹⁸⁸. كما أعلنت كندا عن استئناف مساعداتها للسلطة، وقدمت ثمانية ملايين دولار كندي مساعدات لحكومة سلام فياض¹⁸⁹.

وفي 2007/11/14، أعلن رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون James Gordon Brown أن بلاده ستقدم 500 مليون دولار مساعدة لإعمار المناطق الفلسطينية، في حال "إحراز تقدم ملموس" في تطبيق الخطة الأمنية لحكومة سلام فياض. وجاء ذلك في اليوم نفسه الذي تعهد فيه فياض بمواصلة الخطة الأمنية، وصولاً إلى فرضها في قطاع غزة¹⁹⁰.

خامساً: التسليح والتدريب وتجنيد العناصر:

بدأت مظاهر التوتر الأمني بين حركتي فتح وحماس منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، من خلال اشتباكات بين المتظاهرين من أنصار الحركتين، قبل أن تتطور في وقت لاحق إلى أشكال أكثر دموية استخدم فيها السلاح والخطف والاعتقالات. وفي ظلّ هذا التوتر، تواترت الأنباء عن سعي كل من الطرفين إلى تجهيز عناصره وتسليحها وتدريبها، خصوصاً بعد إعلان وزير الداخلية في الحكومة التي شكلتها حركة حماس تشكيل القوة التنفيذية، كقوة مساندة تابعة للوزارة. وفي هذا السياق أوردت جريدة الحياة اللندنية في 2006/5/7 تقريراً تحدث عن شروع الحركتين في القيام بأعمال تجييش واسعة في قطاع غزة في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، ونسبت إلى مصادر في الحركتين قولها إن أعمال التجييش هذه تشمل

¹⁸⁸ الأيام، فلسطين، 2007/8/3.

¹⁸⁹ الدستور، 2007/7/24.

¹⁹⁰ الحياة، 2007/11/15.

تجنيد أعداد كبيرة تعدد بالآلاف، وشراء المزيد من قطع السلاح والذخيرة، وإقامة معسكرات تدريب¹⁹¹.

أما فيما يتعلق بحركة فتح، فقد كانت الأنباء التي تتحدث عن وجود خطط لتسليح وتدريب عناصر الحركة والأجهزة الأمنية التابعة لها بدأت في 29/4/2006، حين أوردت وكالة رويترز تقريراً تحدث عن وجود مخططات دولية لدعم الحرس الرئاسي التابع لعباس، عن طريق زيادة عدده وتدريبه وتمويله، ونقل عن مصدر مطلع على مشاورات أمريكية بهذا الشأن أن "الهدف هو تشكيل قوة يعتد بها لمحاربة الإرهاب في حال امتناع حماس عن ذلك"¹⁹². وازدادت في الفترة التالية كثافة الأنباء التي تتحدث عن تسليح الحركة وتجنيد عناصر موالية، حيث أعلن مسلحون من حركة فتح بعدها بأيام، عن تشكيل قوة قوامها ألفا فرد، وقال المتحدث باسمها إن تشكيلها جاء تحدياً للقوة التي شكلتها حماس والتي يعتبرونها غير شرعية¹⁹³، في إشارة إلى القوة التنفيذية. وتجدد الإشارة هنا إلى أن مسلحين من الحركة انتشروا في مدينتي جنين وقلقيلية في 14 و 17/6/2006، معلنين أن خطوتهم جاءت لتعزيز وحفظ الأمن في المدينتين¹⁹⁴، إلا أن هذا الانتشار لم يدم طويلاً. كما ذكر المعلق السياسي في جريدة هآرتس Haaretz زئيف شيف Ze'ev Schiff في 28/5/2006 أن الرئاسة الفلسطينية تنوي زيادة عدد عناصر الحرس الرئاسي إلى عشرة

¹⁹¹ الحياة، 2006/5/7.

¹⁹² القدس العربي، 2006/4/29.

¹⁹³ الدستور، 2006/5/4.

¹⁹⁴ الاتحاد، 2006/6/18؛ والرأي، عمان، 2006/6/25.



آلاف عنصر. وقد أوردت الجريدة في ذلك الوقت أنباء عن موافقة "إسرائيل" على تمرير أسلحة إلى قوة الرئاسة، تزودها بها مصر والأردن، وهو ما نفته الرئاسة¹⁹⁵. إلا أن رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi أعلن في 2006/6/15 أنه تمّ نقل أسلحة من الأردن إلى القوات الموالية لعباس بموافقة "إسرائيل". وبحسب ידיעות أحرّونوت فإن ثلاث شاحنات تنقل 950 رشاشاً أمريكياً من نوع إم - 16 M-16 عبرت جسر اللنبي، وتمت مواكبتها من قبل الجيش الإسرائيلي حتى رام الله ومعبر إيريز Erez Passage على الحدود بين "إسرائيل" وقطاع غزة. وقد نفى الرئيس محمود عباس مجدداً التصريحات الإسرائيلية¹⁹⁶.

وفي سياق تجنيد العناصر الموالية، أفاد محمد دحلان خلال مقابلة أجرتها معه جريدة هآرتس في 2006/6/20، أن 22 ألف متطوع انضموا إلى الأمن الوقائي منذ بدء الأزمة بين فتح وحماس¹⁹⁷. وإلى جانب ذلك، فقد سعت الرئاسة إلى استقدام لواء بدر التابع لجيش التحرير الفلسطيني من الأردن إلى الأراضي الفلسطينية، وطلبت من "إسرائيل" بالسماح لها بإدخاله إلى قطاع غزة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم توافق على ذلك الطلب في حينه¹⁹⁸. وعلى الرغم من تكرار الحديث عن إدخال تلك القوات في مناسبات عدة، إلا أنها لم تغادر الأراضي الأردنية.

¹⁹⁵ الاتحاد، 2006/5/29؛ والأيام، فلسطين، 2006/5/29.

¹⁹⁶ الخليج، 2006/6/16.

¹⁹⁷ القدس العربي، 2006/6/21.

¹⁹⁸ عرب 48، 2006/11/5.

وفي سياق الدعم الخارجي لحرس الرئاسة، نشرت جريدة هآرتس في 31/10/2006 تقريراً ذُكر فيه أن المنسق الأمريكي الجنرال كيث دايتون، وضع خطة لتدريب حرس الرئاسة الفلسطينية، وأضاف التقرير بأن الخطة تقتضي رصد مليوني دولار لتعزيز قوة عباس، وذلك من خلال زيادة عدد قواته من 3,500 إلى 6,000 عنصر، وأشار التقرير إلى أن هذه التدريبات تأتي في ظلّ تصاعد وتيرة الصراع بين حركتي فتح وحماس¹⁹⁹.

في 28/12/2006 عاودت "إسرائيل" مجدداً الحديث عن دخول أسلحة لقوات الرئيس عباس، وقالت إنها سمحت بإدخال شحنة كبيرة من الأسلحة الخفيفة قدّمتها مصر إلى حرس الرئاسة والقوات الموالية لحركة فتح، وذكرت جريدة هآرتس أن شحنة الأسلحة تشمل ألفي بندقية كلاشنيكوف Klashnikov و20 ألف مخزن ومليون رصاصة، وهو ما نفته الرئاسة مجدداً²⁰⁰. كما أوردت رويترز في 28/1/2007 تقريراً يتحدث عن تكديس القوات الأمنية الموالية لعباس للأسلحة في قطاع غزة والضفة الغربية، ونقلت عن مصادر أمنية فلسطينية رفيعة المستوى أن ما يتراوح بين 3,900 و4,900 بندقية كلاشنيكوف وإم - 16 وأسلحة أخرى، كان يتم تخزينها في الضفة الغربية، للأمن الوقائي والأمن الوطني والمخابرات العامة²⁰¹. وبالتزامن مع تلك الأنباء، تحدثت تقارير إسرائيلية عن أن محمد

Aluf Benn, U.S. Preparing Abbas Guard to Take on Hamas, *Haaretz*,¹⁹⁹ 31/10/2006, in:

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/781482.html>

²⁰⁰ الحياة، 2006/12/29.

²⁰¹ رويترز، 2007/1/28.



دحلان يعمل على إقامة قوات خاصة من 12 ألف مقاتل بهدف تعزيز قوات حركته في مواجهة حماس في قطاع غزة. وذكرت جريدة يديعوت أحرونوت أن هذه القوات ستمول من تبرعات أوروبية عن طريق مكتب الرئيس عباس، فيما تقوم الولايات المتحدة بتوفير المعدات اللازمة من أسلحة خفيفة ومركبات وسترات واقية وأجهزة اتصال وغير ذلك. ونقلت الجريدة عن أحد قادة فتح قوله: "نحن نقوم بفحص كل واحد من المرشحين للقوات الجديدة"، مشيراً إلى أنه "حتى لو كان للمرشح أخ يؤيد حماس، فإنه لن يقبل في هذه القوات"²⁰².

وعلى الرغم من توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن تدريب العناصر والسعي لزيادة عددها وتسليحها بقي مستمراً. وفي الجانب المتعلق بالقوات الموالية لعباس، أوردت رويترز في 2007/3/6 تقريراً تحدث عن استمرار تجهيز أحد معسكرات التدريب التابعة لحرس الرئاسة في مدينة أريحا، إضافة إلى استكمال التجهيزات في كلية تابعة لجهاز المخابرات، وبدء الجهاز بنشر إعلانات عن وظائف خالية في الصحف المحلية²⁰³. كما أوردت جريدة هآرتس في 2007/4/1 تقريراً تحدث عن تشكيل حركة فتح لجهاز عسكري جديد في قطاع غزة استعداداً لتجديد المواجهات مع حركة حماس، تحت مسمى "القوة الخاصة"، وقالت الجريدة إن نحو 1,400 عنصر جُنِّدوا في إطار تلك القوة، وإن بضع مئات منهم تلقوا تدريبات في

²⁰² الخليج، 2007/1/30.

²⁰³ رويترز، 2007/3/6.

مصر²⁰⁴. وقد نفى المتحدث باسم حركة فتح في قطاع غزة ماهر مقداد ما أوردته الجريدة، وأوضح أن العناصر الذين كانوا متواجدين في مصر آنذاك ذهبوا "بشكل رسمي من أجل الخضوع لدورات تدريبية لتأهيلهم وليس استعداداً للمواجهة مع أي فصيل"²⁰⁵.

وقد عبّر أحد قادة جهاز حرس الرئاسة عن الروح التي ظلت الأجهزة الأمنية تعيشها، حتى بعد اتفاق مكة، عندما علّق على مسألة استمرار تجهيز أحد المواقع العسكرية التابعة للجهاز، قال فيه: "هذا موقع عسكري يجب أن يتم تجهيزه سواء كان هناك اتفاق مكة أم لم يكن... نحن لا نقصنا العامل البشري ولكن تنقصنا التجهيزات. حماس لديها قذائف هاون وصواريخ... وأما نحن فلا نملك ذلك"²⁰⁶.

في الخلاصة، فإن الظاهر من التقارير والأبناء التي أوردناها سابقاً، أن المساعدات الخارجية التي كان يتلقاها حرس الرئاسة والقوات الموالية للرئيس عباس، لم تكن من باب الدعم لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وإنما جاءت لتعزيز الصراع الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس. فقد ربطت تلك التقارير ذلك الدعم بالمواجهة التي كانت قائمة بين تلك الأجهزة الأمنية وحركة حماس. كما كان هناك عدد من التصريحات من مختلف الجهات تعزز هذا الاعتقاد، من بينها ما قاله رئيس الطاقم الأمني السياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos

Avi Issacharoff, New Fatah Gaza Force Training for Future Clashes²⁰⁴ with Hamas, *Haaretz*, 1/4/2007.

²⁰⁵ القبس، 2007/4/2.

²⁰⁶ رويترز، 2007/3/6.



Gilad، عقب إعلان "إسرائيل" السماح بإدخال أسلحة من مصر إلى حرس الرئاسة، من أن "هذا الدعم يأتي لتمكين قوى السلام في مواجهة القوى الظلامية التي تهدد مستقبل الشرق الأوسط". وما قاله وزير البنى التحتية بنيامين بن إيعازر Binyamin Ben-Eliezer من أنه يأتي "لتمكين عباس من مواجهة إرهابيي حماس الذين تمولهم إيران"، إلى جانب ما ذكره وزير الإسكان مئير شيتريت Meir Sheetrit من أن هذه الأسلحة "لا يمكن أن تهدد إسرائيل في المستقبل، لكنها ضرورية للقوات الفلسطينية المؤيدة للسلام مع إسرائيل في التصدي للحركة التي تدعو للقضاء على إسرائيل"، في إشارة إلى حركة حماس²⁰⁷.

وقد تعزز هذا الاعتقاد بصورة أكبر في وقت لاحق، مع نشر مجلة فانيتي فير Vanity Fair الأمريكية تقريراً في عددها لشهر نيسان/ أبريل 2008، تحدثت فيه عن وجود خطة مدبرة أعدتها واشنطن للإطاحة بحكومة حركة حماس؛ تضمنت تحريض الإدارة الأمريكية للرئيس عباس على الضغط على تلك الحكومة لتبني شروط اللجنة الرباعية أو عزلها في حال الرفض. وأبرزت المجلة عدداً من الوثائق كأدلة على صحة التقرير، الذي أشار كذلك إلى أن الخطة قضت بأن تكون قوات الأمن التي يقودها محمد دحلان، والمدعومة بالسلاح الحديث الذي تم تزويدها به بناء على أوامر من واشنطن، بمنزلة القوة التي تحتاجها فتح للقضاء على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بقيادة حماس²⁰⁸.

²⁰⁷ الحياة، 2006/12/29.

David Rose, The Gaza Bombshell, *VanityFair* magazine, April 2008, see:

<http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804>

إضافة إلى ذلك، فقد كانت هذه المساعدات عاملاً مسهماً، وبشكل مباشر أحياناً، في تأجيج التوتر الميداني بين حركتي فتح وحماس؛ حيث كان لها دور كبير في إثارة الشكوك والاتهامات التي رافقت بصورة مستمرة الحديث عنها. وأبرز الأمثلة على ذلك الاشتباكات العنيفة التي اندلعت إثر اعتراض كتائب القسام لفاطمة تابعة لحرس الرئاسة قادمة من معبر رفح في 2007/2/1، وقالت حماس في حينه إن الشاحنات التي هاجمتها كانت تقل أسلحة ثقيلة مخصصة للحرس الرئاسي وأجهزة أمنية تابعة للرئيس عباس. إلا أن الناطق باسم حرس الرئاسة نفى ذلك، موضحاً أنها كانت تحمل مساعدات هي عبارة عن خيام ومساعدات صحية²⁰⁹.

وعقب تشكيل حكومة الطوارئ في الضفة الغربية، تزايدت أنباء تقديم التدريب والسلاح للأجهزة الأمنية الفلسطينية فيها؛ ففي 2007/7/26 نقلت وكالة معاً الإخبارية عن جريدة هآرتس أن "إسرائيل" وافقت على إدخال ألف بندقية من الأردن إلى السلطة في الضفة دعماً للرئيس عباس²¹⁰، وذكر موقع عرب 48 أن القوات الأمنية تسلمت في 2007/7/25 أربع شاحنات محملة بالسلاح والذخائر والعتاد قادمة من الأردن، وأن هذه الخطوة أتت في إطار المشروع الأمريكي الذي يقوده الجنرال كيث دايتون لدعم الرئيس عباس²¹¹. وفي إطار التدريب أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها في 2007/8/19، إلى برنامج تدريب يقوم به مسؤولو

²⁰⁹ القدس العربي، 2007/2/2.

²¹⁰ وكالة معاً، 2007/7/26.

²¹¹ عرب 48، 2007/7/26.



أمن الدبلوماسيين لحرس الرئاسة، يستمر بين الخريف ومطلع عام 2008، وأوضحت الخارجية أن البرنامج يهدف لمساعدة السلطة الفلسطينية "على تقديم الأمن للشعب الفلسطيني، ومحاربة الإرهاب، وبناء الثقة بين الأحزاب، والمساعدة في نهاية المطاف على تلبية الاحتياجات الأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍ سواء"²¹². كما زار وفد أمني أوروبي مقرّ تدريب الشرطة في أريحا في 2007/9/5 للوقوف على الاحتياجات الأمنية للجهاز، معلناً زيادة عدد المدربين الأوروبيين الذين يتولون تدريب عناصر الشرطة الفلسطينية إلى 35 مدرباً²¹³. وافتتح الرئيس محمود عباس في 2007/9/20 الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية التي يشرف عليها جهاز المخابرات العامة في المدينة نفسها²¹⁴.

أما نابلس التي اختارتها السلطة كأول منطقة تبدأ فيها خطتها الأمنية، فقد كانت محطة زيارات متكررة للجنرال دايتون، قبل دخول الأمن الفلسطيني إليها وبعده، في سياق إشرافه المباشر على تطبيق تلك الخطة²¹⁵. وخلال إحدى الزيارات في 2007/10/25، التقى دايتون يرافقه وفد أمني ضم رجال أمن بريطانيين وكنديين وأستراليين، بعدد من قادة الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية، وأبلغهم بأن نقل السيطرة عن المناطق الفلسطينية للسلطة مرهون بقدرتها الأمنية على ضبط الأمن فيها. وقد ذكر محافظ نابلس، عقب اللقاء الذي تمّ في المدينة، أن الوفد الأمني وعد بتقديم

²¹² رويترز، 2007/8/19.

²¹³ القدس العربي، 2007/9/6.

²¹⁴ الحياة الجديدة، 2007/9/21.

²¹⁵ القدس العربي، 2007/12/12.

الدعم اللازم من احتياجات أفراد الأجهزة من أسلحة وعتاد ومبان²¹⁶.

وبعد تلك الزيارة بأيام، نقلت جريدة هآرتس الصادرة في 2007/10/30 عن جاكوب والاس قوله إن الإدارة الأمريكية ستكلف شركات مقاولات أمريكية تدريب قوات أمن فلسطينية موالية للرئيس عباس على "تنظيم التدريب والعتاد"، وأن هذا الأمر سيتم بالتعاون مع الجنرال دايتون، مشيراً إلى تحويل 77 مليون دولار للسلطة كجزء من المساعدات الأمنية²¹⁷.

وفي خطوة بدا أنها هدفت لإرضاء السلطة الفلسطينية قبل أيام من انعقاد مؤتمر أنابوليس للسلام في 2007/11/27، أعلن أن إيهود أولمرت Ehud Olmert وافق على دخول 25 مدرعة عسكرية ستزودها روسيا لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وسيتم نشرها في مدينة نابلس. وقال مسؤولون إسرائيليون إن أولمرت وافق أيضاً على إدخال ألف بندقية ومليون رصاصة لقوات الأمن التابعة للسلطة²¹⁸. إلا أن المتحدث باسم الإدارة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، شلومو درور Shlomo Dror، أعلن في 2007/12/3 أنه تقرر تأخير تسليم تلك المدرعات للسلطة؛ لأنها طلبت "العمل على تزويدها برشاشات ثقيلة، وكان ردنا سلبياً"²¹⁹.

²¹⁶ القدس العربي، 2007/10/26.

²¹⁷ عرب 48، 2007/10/30.

²¹⁸ عرب 48، 2007/11/21.

²¹⁹ الدستور، 2007/12/4.



إضافة إلى ذلك، فقد ذكرت وكالة رويترز أن الكتيبة الأولى من قوات الأمن الفلسطينية غادرت إلى الأردن في 24/1/2008 لبدء تدريب في إطار برنامج أمريكي بعد تأخير نحو عام، موضحة أن الكتيبة ضمت 700 مجند اختارتهم الولايات المتحدة، يشكلون طلائع قوة قوامها نحو 50 ألفاً من أفراد الأمن في الضفة الغربية تشملهم الخطة الإجمالية²²⁰. وكانت الوكالة نفسها ذكرت في وقت سابق أن برنامج التدقيق الأمريكي درس خلفية وبيانات كل مجند، كما احتفظت "إسرائيل" بحق الاعتراض على أسماء عدد من المشاركين، لأنها الجهة التي تملك إصدار تصاريح لهم بالسفر إلى الأردن²²¹.

وفي وقت لاحق أشار تقرير جريدة واشنطن بوست إلى أن قوات الأمن الأردنية ومتعاقدين أمريكيين يدربون 600 عنصر من قوات الأمن الوطني ضمن برنامج مدته 16 أسبوعاً، إضافة إلى 425 عضواً من الحرس الرئاسي، يخضعون للتدريب على مدى ثمانية أسابيع. ولفتت الانتباه إلى أن برنامج التدريب المذكور يواجه صعوبة كبيرة؛ بسبب التأجيلات، ونقص الموارد، والخلافات بين الإسرائيليين والأمريكيين حول ماهية القدرات الأمنية التي ينبغي أن تتحلى بها تلك القوات بعد نشرها في الأراضي الفلسطينية²²².

²²⁰ الوطن، قطر، 25/1/2008.

²²¹ رويترز، 9/1/2008.

²²² Ellen Knickmeyer and Glenn Kessler, Palestinian Forces' Training Marred by Delays, Politics, *The Washington Post*, 15/3/2008, in: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/03/14/AR2008031403965_pf.html

سادساً: الانقسامات الداخلية في فتح وانعكاساتها الأمنية:

عانت حركة فتح انقساماً داخلياً ظهرت بوادره في السنوات الأخيرة لحكم الرئيس الراحل ياسر عرفات، وازدادت مظاهره بعد رحيله، فوصلت حركة فتح الانتخابات التشريعية وهي ما زالت تعاني منه. وهو ما لعب دوراً في رأي المحللين في هزيمتها في تلك الانتخابات. وقد ظهر ذلك خلال مرحلة تشكيل الحركة لقائمتها الانتخابية؛ حيث شهدت العلاقة بين الرئيس محمود عباس واللجنة المركزية توتراً ملحوظاً، ولم تتجاوز حصة اللجنة في القائمة ثلاثة أعضاء فقط²²³. كما خاض عدد من أعضاء الحركة الانتخابات خارج القائمة الموحدة للحركة، وهي خطوة لم يتساهل معها محمود عباس عقب هزيمة الحركة في الانتخابات، فقرر فصل هؤلاء الأعضاء، قبل أن تخفف المحكمة الحركية لفتح، التي شكّلت في وقت لاحق، قرار الفصل إلى تجميد مؤقت للعضوية لعدد منهم، اعترضوا أمامها على القرار، فيما بقي قرار الفصل سارياً في حق بقية المفصولين.

مع ظهور نتائج الانتخابات، انعكس الانقسام الداخلي في حركة فتح على الوضع الأمني، فقد خرجت تظاهرتان في مدينة غزة في 2006/1/27، قاد إحداهما عضو مكتب التعبئة والتنظيم للحركة سمير المشهراوي، وطالبت باستقالة اللجنة المركزية للحركة والرئيس عباس. فيما شارك في الثانية محمد دحلان وطالب المشاركون فيها باستقالة اللجنة المركزية كذلك، إلا أنهم عبّروا عن تأييدهم لمحمود عباس. كما سارت في خان يونس تظاهرة ثالثة شارك فيها نحو 15 ألف شخص من

²²³ الحياة، 2006/1/3.



أنصار الحركة، وطالبت باستقالة قيادة الحركة ومحاسبتها²²⁴. وقد اتهم بعض أعضاء اللجنة المركزية في ذلك الوقت محمد دحلان، الذي قالت أوساط داخل الحركة إنه وراء تلك التحركات الاحتجاجية، بمحاولة الانقلاب عليهم وعلى الحركة، مستغلاً أجواء السخط السائدة²²⁵.

إلا أن الخلاف الأبرز داخل الحركة، كان بين تيارين بخصوص سياستها وتوجهاتها، حول الموقف من أحداث الاقتتال الداخلي، ومن حركة حماس. فإلى جانب الخلاف الموجود بين الرئيس محمود عباس وفاروق القدومي أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح على البرنامج السياسي وعلى قيادة الحركة، اتخذ القدومي موقفاً مغايراً لذلك الذي اتخذه عباس من أحداث الاقتتال الداخلي ومن حركة حماس؛ حيث عدّ القدومي أن محاولات الصدام مع حماس ومع العلماء والمشايخ، تحركها أصابع خارجية ضدّ حكومة انتخبت ديمقراطياً، وهو ما رفضه عدد من قيادات الحركة، ورأوه انحيازاً لحركة حماس²²⁶. وأكد القدومي في مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط في 29/5/2006 وجود أكثر من تيار داخل الحركة، وقال إن "هناك جماعات لها علاقات حميمة بإسرائيل، اغتنت مالياً وجمعت السلاح بطرق غير شرعية"، ووصف هؤلاء بأنهم "أمراء الحرب"، معلناً تبرؤهم²²⁷. كما رفض القدومي دعوة عباس للانتخابات المبكرة في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2006،

²²⁴ المستقبل، 28/1/2006.

²²⁵ الحياة، 29/1/2006.

²²⁶ القدس العربي، 5/5/2006.

²²⁷ الشرق الأوسط، 29/5/2006.

وجاء ذلك بالاتفاق مع قادة المنظمات الفلسطينية العشر الذين اجتمع بهم في دمشق في 2006/12/16²²⁸. ورأى القدومي في مقابلة مع مجلة الكفاح العربي في 2007/1/6 أن الإصرار على تلك الدعوة سوف يقود إلى حرب أهلية فلسطينية، وأرجع خلال تلك المقابلة خلافه السياسي مع عباس إلى أنه يرفض "الشروط الإسرائيلية للتسوية، مثل وقف المقاومة وملاحقة النشطاء، في حين أن أبا مازن يمكن أن يتعاطى مع هذه المبادئ، بل إنه يدعو إليها". وأضاف إن الرئيس أبا مازن "أمريكي وغربي المزاج والهوى، على الرغم من أن الغرب يستغله من دون تقديم أي شيء للشعب الفلسطيني". كما قال إنه "ليس هناك خلافات بين فتح وحماس. الخلاف هو بين المجموعة التي تعمل في الرئاسة وحماس. والمجموعة التي تعمل في الرئاسة لها مصالحها الخاصة وبرنامجهما السياسي الخاص"، وأضاف إن تصرفات بعض العناصر الفتحاوية "تخرج عن السياق العام" للحركة، وإنهم يحتاجون إلى تربية وتدريب. وضرب مثلاً بجهاز الأمن الوقائي²²⁹، وهو الجهاز الذي قال القدومي في تصريح نشرته جريدة الشرق الأوسط في 2007/6/22 إنه "تعود القيام بأعمال لا نرضى عنها، خاصة بعد تعيين محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي"²³⁰.

وقد رأى القدومي في حوار نشرته مجلة الأسبوع المصرية في 2007/6/23 أن ممارسات جهاز الأمن الوقائي كان مرضياً عنها من

²²⁸ الحياة، 2006/12/17.

²²⁹ مجلة الكفاح العربي، لبنان، 2007/1/6.

²³⁰ الشرق الأوسط، 2007/6/22.



جانِب دحلان، ووصف الجهاز بكامله بأنه "غير منضبط". كما تطرق القُدومي، في ذلك الحوار، مجدداً إلى خلافه مع محمود عباس وما أسماه "فتح - السلطة"؛ حيث قال إن الرئيس عباس ليست له أية سلطات خارج إطار السلطة الفلسطينية، المحصورة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورأى أن فلسطين الآن "دولة بلا رئيس". ووصف الحسم الذي قامت به حماس في غزة وجملة الإجراءات التي اتخذتها الرئاسة ردّاً عليه بأنها "جملة من الانقلابات"، مؤكداً أن "التيار الفتحاوي الأصيل يختلف عن الطرفين"²³¹. وفي وقت لاحق، أصدر الرئيس عباس مرسوماً موجهاً لرئيس وزرائه سلام فياض، يقضي بتسمية رياض المالكي وزيراً لخارجية فلسطين، بعد أن كان قد سمي، رئاسياً أيضاً، مكلفاً بوزارة خارجية السلطة، وهو الأمر الذي عنى تجريد القُدومي، الذي يصرّ على الاحتفاظ بلقب وزير خارجية فلسطين، من مهامه الخارجية²³².

ولم يكن القُدومي الوحيد في حركة فتح الذي كان مخالفاً للتوجه الذي سار به البعض داخل الحركة، فقد حذر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية للحركة في 2006/5/26 من محاولات ومساعد أمريكية للسيطرة على الحركة، من خلال الأموال التي تدفع لبعض قادة الحركة في صفوف القيادة الأولى²³³.

²³¹ جريدة الأسبوع، القاهرة، 2007/6/23.

²³² القدس العربي، 2007/10/12.

²³³ القدس العربي، 2006/5/27.

وفي الخارج، صدرت مذكرة داخلية باسم أعضاء وكوادر حركة فتح ومنظمة التحرير على الساحة الأردنية في شهر آب/ أغسطس 2006، تضمنت هجوماً عنيفاً على أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح احتجاجاً على الأوضاع التي تمرّ بها الحركة. كما اتهمت المذكرة البعض ممن وصفتهم بأنهم ”أصحاب فرق الموت والخطف والتهديد“ بأن لا همّ لهم إلا وراثة الحركة والقضاء عليها، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني ليس أمريكياً ولا إسرائيلياً ولا عربياً فحسب، بقدر ما هو فلسطيني ومن حركة فتح تحديداً²³⁴. كما صدر في عمان بيان باسم أعضاء وكوادر وضباط حركة فتح في الخارج في 2007/1/14، كشف عن تدخل متنفذين في الحركة لمنع تحقيق داخلي عن أسباب مقتل الرئيس الراحل ياسر عرفات. وتطرق البيان أكثر من مرة للقيادي محمد دحلان والمجموعة المقربة منه دون ذكر الأسماء، موجهاً تحذيراً شديداً للهجة بالكشف عن الوثائق والوقائع في حال استمرار العمل على حرب أهلية داخل فلسطين²³⁵.

أما في الداخل، فقد كانت الخطوة التي قام بها أحمد حلس، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، من خلال عقد مؤتمر ”رسالتنا“ في 2007/4/10 في قطاع غزة، إحدى أبرز علامات وجود انقسام داخل الحركة، ووجود رفض للقرارات الحركية التي كان يصدرها الرئيس عباس، ولبعض السياسات التي كان ينتهجها المقربون منه؛ حيث وجه المشاركون

²³⁴ جريدة الحقائق، لندن، 2006/8/26.

²³⁵ القدس العربي، 2007/1/16.



في المؤتمر الذي ضمّ كوادر حركية وعسكرية انتقادات لاذعة لقادة في الحركة، ورأوا أنهم "استولوا على الحركة من أجل مصالحهم الخاصة"، وتعهدوا بتصحيح مسار الحركة. وقد أوضح حلس في تلك الفترة أن المؤتمر هدف إلى مواجهة القرارات غير الشرعية التي صدرت باسم الرئيس عباس، في إشارة إلى قرار عباس بتشكيل ما عُرف ببلجان الساحة كأطر تنظيمية بديلة، واتهمه بأنه "يحاول فرض من لا يملكون الكفاءة على المؤسسة الأمنية ويمنحهم الصلاحيات التي تخرب العمل التنظيمي الجادّ وتعيقه، وتكبله بمجموعة من الإجراءات والمحاذير التي تصبّ في صالح شخصيات محددة"²³⁶.

وإضافة إلى الانقسام السياسي، فقد ظهرت بوادر انقسام في الجهاز العسكري للحركة، حيث خرج المئات من كتائب الأقصى في 2006/5/24 في مسيرة لدعم الحكومة الفلسطينية، أعلنوا خلالها انضمامهم للقوة التنفيذية. وقاد المسيرة الناطق باسم وزارة الداخلية خالد أبو هلال، الذي كانت اللجنة المركزية لحركة فتح قد فصلته من الحركة قبل المسيرة بعدة أسابيع²³⁷. كما عقد عدد من القادة العسكريين في كتائب الأقصى مؤتمراً صحفياً بعد مؤتمر "رسالتنا" بأيام، أيدوا فيه ما وصفوه "الحركة التصحيحية" التي يقودها حلس. وقال القيادي في الكتائب خالد الجعبري خلال المؤتمر إن حركة "فتح محتتطفة من قبل قياديين في الحركة تحت ضغط أمريكي وإسرائيلي"، في إشارة إلى محمد دحلان. وأضاف أن "هناك بعض

²³⁶ الأيام، فلسطين، 2007/4/11؛ والحياة، 2007/4/13.

²³⁷ القدس العربي، 2006/5/25.

الشخصيات في فتح تتلقى دعماً أمريكياً وإسرائيلياً ونحن ضده، في إشارة إلى الأموال التي قرر الكونجرس الأمريكي منحها للرئيس محمود عباس في تلك الفترة²³⁸.

في مرحلة لاحقة، وعقب الحسم العسكري الذي أقدمت عليه حماس في غزة، ازداد وضوح الانقسام في حركة فتح. وكانت أبرز معالم ذلك الانقسام التصريحات التي أدلى بها هاني الحسن في 2007/6/27 عبر قناة الجزيرة، وهي تصريحات تصدر لأول مرة عن قيادي في فتح، اعترف فيها بوجود مخطط أمريكي أعده الجنرال دايتون بالتنسيق مع جهات في حركة فتح، لإشعال الاقتتال الداخلي وإسقاط تجربة حماس. وأكد الحسن وجود تيارين داخل حركة فتح، وقال إن حماس في البداية تحركت ضد التيار الفاسد الذي ارتضى العمل تحت راية دايتون، في حين أن "فتح بأغليبتها الساحقة لم تكن تهتم..."²³⁹. وقد تسببت تصريحات الحسن بعاصفة سياسية أثارها ضده عدد من قيادات فتح، من بينهم عزام الأحمد وسمير المشهراوي وحسين الشيخ. إلا أن البعض أيد تلك التصريحات، فقد قال حاتم عبد القادر عضو قيادة لجنة الساحة في الضفة الغربية إن "ما قاله الأخ هاني الحسن في مقابله مع محطة الجزيرة يتفق مع آراء الكثير من عناصر وكوادر فتح"، إلا أنه انتقد التوقيت الذي اختاره الحسن في تصريحاته، ورأى أن مكان تلك الملاحظات هو في الأطر الداخلية للحركة لا في

²³⁸ الحياة، 2007/4/15.

²³⁹ قناة الجزيرة الفضائية، برنامج بلا حدود، 2007/6/27، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28EDE91A-A4CD-4C59-AD49-0014C7A5675D.htm>



وسائل الإعلام. كما قال عدد من كوادر فتح في اجتماع عقده في رام الله في 2007/6/30 إن ما طرحه الحسن "يحاكي في التشخيص والتحليل والاستقراء، ما يدور في أوساط القواعد الحركية والقيادية في كافة المستويات"²⁴⁰.

ويأتي هذا إلى جانب تقرير أعدّه المكتب العسكري لحركة فتح في غزة في 2007/6/20، حول أسباب الانهيار السريع للأجهزة الأمنية في الأحداث التي أدت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة. وقد تحدث التقرير عن غياب القيادة والمسؤوليات داخل تلك الأجهزة، وأشار إلى حالة الإهمال والترهل التي تعيشها. كما أظهر وجود انقسام داخل الأجهزة الأمنية، حيث لفت الانتباه إلى وجود "قناعة لدى عدد كبير من منتسبي قطاع الأمن أنهم لا يدافعون عن المشروع الوطني، ولكنهم يدافعون عن مشروع تيار واحد متنفذ في السلطة وحركة فتح"²⁴¹. وهي النقطة نفسها التي ركّز عليها تقرير اللجنة الرئاسية المكلفة بالتحقيق في أحداث غزة برئاسة الطيب عبد الرحيم، والتي قدّمت تقريرها في أوائل شهر كانون الثاني/يناير 2008؛ حيث أشار التقرير في مناسبات متكررة إلى أن هناك من لم يتعامل مع تحركات حماس على أنها تستهدف حركة فتح، وإنما باعتبارها تستهدف تياراً محدداً فيها، "وكأن المواجهة هي بين حماس وأحد مراكز القوى التي تتألب ضدها المراكز الأخرى بالحركة أو تتشظى

²⁴⁰ القدس العربي، 2007/6/29؛ والاتحاد، 2007/7/1.

²⁴¹ المكتب الحركي العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، قطاع غزة، دراسة لأسباب الانهيار السريع للأجهزة والسلطة والوطنية في الأحداث المسلحة الأخيرة، غزة، 2007/6/20.

بها، لتبدو كأنها مستفيدة من نتائج المواجهات“. ولفت التقرير إلى أن حماس نجحت ”بتحيد قسم كبير من الحركة (حتى في أطرها القيادية)، هذا القسم الذي لم يكن يرى أن هذه المعركة هي معركة فتح“²⁴². وقد حمل التقرير هؤلاء مسؤولية ما وصفه بـ”التقصير“، إلى جانب تحميله لمحمد دحلان مسؤولية أساسية في تلك الأحداث.

إضافة إلى ما سبق، فقد نشأت أزمة بين الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في غزة، والتي عينها عباس لإدارة شؤون الحركة في القطاع عقب سيطرة حماس عليه، وبين حكومة رام الله؛ إثر توقف رواتب نحو عشرة آلاف من أبناء فتح العاملين في الأجهزة الأمنية في غزة. حيث قدم أعضاء الهيئة العشرة برئاسة زكريا الآغا استقالاتهم للرئيس عباس، وفق ما أكده أحمد حلس القيادي في الحركة، موضحاً أن الهدف من الاستقالة هو الاحتجاج على ”عدم المسؤولية التي يتعاطى بها بعض قيادات فتح في رام الله“²⁴³.

كما ظهرت في وقت لاحق خلافات أشد حدة على خلفية التحضيرات لعقد المؤتمر السادس لحركة فتح، كانت أحداث غزة حاضرة فيها، كان من بينها شجار نشب بين نصر يوسف، عضو اللجنة المركزية للحركة، ومحمد دحلان، عضو مجلسها الثوري، خلال انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الثوري في رام الله، خلال الفترة 10-13/1/2008،

²⁴² تقرير اللجنة المكلفة من السيد الرئيس محمود عباس في التحقيق بالتقصير في التصدي لانقلاب الميليشيات الخارجة عن القانون في غزة، ص 19-20.

²⁴³ رويترز، 2007/9/20؛ والحياة، 2007/9/25.



حيث بادر يوسف إلى توجيه نقد عنيف لدحلان، محملاً إياه المسؤولية عن "الكارثة" التي حلت بحركة فتح في غزة، وتبادل الرجلان كلاماً قاسياً على أثره²⁴⁴.

إلا أن الخلاف الأبرز كان توجيه أبو علي شاهين، عضو المجلس الثوري للحركة، نقداً شديداً إلى الرئيس عباس حول قضية معالجته لما وصفه بـ"الانقلاب الحمساوي"، ووصفه إياه بأنه "قائد فاشل"، واتهامه بأنه لا يتخذ القرار المناسب في اللحظة التاريخية المناسبة. وقد جاء الرد على هذه الاتهامات في بيان أصدره حكم بلعاوي، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح في الداخل، باسم الرئيس عباس واللجنة المركزية، وصف شاهين بأنه "صاحب خيال مريض". واتهم البيان بصورة واضحة قيادة حركة فتح في غزة في أثناء أحداث الاقتتال التي شهدتها القطاع بأنها "أوصلت الحركة إلى الخذلان، سواء بالميدان أو بالتنظير والغرور والادعاء والهرب"²⁴⁵.

كما برز تراشق إعلامي آخر بين محمد دحلان وحكم بلعاوي، على خلفية أنباء نشرتها جريدة المحرر العربي الأسبوعية، قالت فيها إن دحلان صرّح في جلساته المغلقة باستعداده لإحداث انشقاق داخل الحركة، وذلك من خلال التهديد بتشكيل حركته الخاصة إذا لم تضع اللجنة الشروط التي تمكنه من البقاء على الكرسي بصفته الرجل الأقوى في حركة فتح²⁴⁶.

²⁴⁴ شاكِر الجوهري، شجار حاد بين يوسف ودحلان تخلل اجتماعات المجلس الثوري لفتح، الحقائق، 2008/1/18.

²⁴⁵ القدس العربي، 2008/2/4.

²⁴⁶ فراس برس، 2008/2/13، انظر:

<http://fnpn.net/arabic/?action=detail&id=47866>

وأصدر بلعاوي بياناً باسم اللجنة المركزية ضد دحلان، وجه له ذات الاتهام، وقال إنه لم ولن يحصد إلا الأوهام والتقصير، في إشارة إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في إخفاقات الأجهزة الأمنية في أحداث منتصف حزيران/ يونيو 2007 في غزة، التي حملت دحلان عبئاً كبيراً من المسؤولية. إلا أن الأخير أكد أن التصريحات المنسوبة إليه "هي عبارة عن مسرحية وهمية مصطنعة"، متهماً بلعاوي بزرع جواسيس في مكتب محمود عباس في تونس في فترة سابقة²⁴⁷.

وفي سياق التغييرات التي تشهدها حركة فتح، كشف تقرير نشرته وكالة عمون الإخبارية في 2008/2/7 عن مشروع برنامج سياسي معدّل للحركة، عكفت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السادس للحركة على إعداده لرفعه للمؤتمر في حال انعقاده. ويحتكم البرنامج المقترح، الذي لم تتأكد صحته حتى الآن، "إلى القانون الدولي والشرعية الدولية ويتمسك بهما"، ويسعى لإعادة تقديم الحركة للرأي العام في ضوء هذا البرنامج، الذي يقرر أيضاً إنهاء الوجود العسكري للحركة وأعضائها، من خلال تفكيك كتائب شهداء الأقصى ونزع أسلحتها وإحراق عناصرها بالأجهزة الأمنية. كما يعترف البرنامج لأول مرة، وإن ضمناً، بوجود دولة "إسرائيل"، ويعتبر القرار 242 جزءاً من برنامج السلام الفلسطيني²⁴⁸.

وجاء هذا التقرير عقب أنباء تحدثت عن مطالب تقدم بها أعضاء في الكونغرس الأمريكي، إضافة إلى "إسرائيل"، بتعديل البرنامج السياسي

²⁴⁷ الشرق الأوسط، 2008/2/16.

²⁴⁸ وكالة عمون الإخبارية، 2008/2/7.



لحركة فتح، على نحو يغيّر موقفها من الكفاح المسلح، ويقر صراحة بالاعتراف بـ "إسرائيل"²⁴⁹.

خلاصة:

من خلال قراءة السلوك الأمني الذي انتهجته عناصر رئيسية في حركة فتح والأجهزة الأمنية الموالية لها، وسلوك قياداتها الفاعلة في الفترة التي تلت فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتشكيلها الحكومة، والنظر في مواقفها وتصريحاتها وتصرفاتها على الأرض، يمكن القول إنه كان لذلك السلوك دور أساسي في توتير الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية، وفي دفع الأمور إلى ما آلت إليه من تدهور خطير في قطاع غزة، كما كان له الدور الأكبر في انتقال التوتر إلى الضفة الغربية بصورة متكررة.

وعلى الرغم من الاحترام الذي أبداه الرئيس محمود عباس لنتائج الانتخابات التشريعية، والتزامه بتكليف حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، إلا أن مظاهر السلوك الميداني كانت في غالبيتها تصبّ في إطار مخالف، أظهر تفاجؤ حركة فتح بنتائج الانتخابات، وأوحى بوجود نوع من الرفض لدى تيار متنفذ في السلطة للاعتراف بخسارة حركة فتح للموقع الذي كانت تمتلكه في السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها، وسعيه الدؤوب لإسقاط حكومة حماس وإفشالها. وقد ظهر هذا الأمر في أعمال التوتير التي شارك فيها عناصر محسوبون على حركة فتح في تلك الفترة وما تلاها، وإلى جانبهم عناصر من الأجهزة الأمنية في

²⁴⁹ المصدر نفسه؛ والشرق، 2008/1/11.

بعض الأحيان، وهو الأمر الذي شكّل مفارقة غريبة، حيث يفترض بعناصر الأمن أن تكون عامل ضبط لا عامل توتير في المجتمع.

ويضاف إلى ذلك إصرار التيار المتنفذ في السلطة على التمسك بالسيطرة على عدد من الصلاحيات الأساسية من خلال مؤسسة الرئاسة، التي قامت بنزع عدد من صلاحيات الحكومة، وبالذات الصلاحيات الأمنية؛ لما لها من ثقل أساسي في التأثير في الساحة الفلسطينية، ولما تشكله الأجهزة الأمنية من مصدر نفوذ، وإطار توظيفي لعدد كبير من عناصر حركة فتح يشكل مصدر دخل أساسي بالنسبة لهم، إضافة إلى حسابات مرتبطة بالعلاقة مع أطراف خارجية، وبصورة خاصة الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وبالالتزامات أو سلو وخريطة الطريق.

هذه العوامل منعت حكومة حماس من تسلم زمام الأمور فعلياً، وشكّلت عليها عبئاً إضافياً في الملف الأمني الذي تعهدت بضبطه؛ فيما بدأ أنه سعي لإظهار عجزها على التعامل مع هذا الملف، واستخدام هذا الأمر كدليل على قلة خبرة حركة حماس السياسية وعدم كفاءتها في الحكم، واستغلاله داخلياً في إضعاف شعبيتها، في مقابل تعزيز رصيد حركة فتح بوصفها الأقدر على ضبط الأمن.

إلى جانب ذلك، فقد لجأ البعض داخل حركة فتح إلى اعتماد أسلوب التجريح الشخصي ضد عدد من قيادات حركة حماس، وعلى رأسهم خالد مشعل بصورة خاصة، مستخدماً لغة غريبة عن الخطاب الوطني الفلسطيني، بدأ الهدف منها "حرق" تلك الشخصيات إعلامياً وسياسياً.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين العوامل التي غدّت أعمال التوتير المذكورة، حالة التفكك والترهل في حركة فتح، والموجودة منذ عهد الرئيس



الراحل ياسر عرفات، والذي برز بصورة أكبر بعد وفاته، غير أنه من المهم الإشارة إلى وجود تيار داخل حركة فتح، رأى أن تورطها في الاقتتال الداخلي جاء بدعم وتحريض خارجي، وخدمة لمصالح أخرى غير مصلحة الشعب الفلسطيني. وقد تمثل هذا التيار بصورة رئيسية في قيادات الحركة التاريخية، وعبر هؤلاء في مناسبات عدة عن رفضهم لممارسات التيار المتنفذ في فتح، محاولين احتواء الخلافات وتهدئة الأوضاع في الساحة الفلسطينية، مبددين حرصاً مسؤولاً على مستقبل القضية الفلسطينية. إلا أن غياب عناصر التأثير من يد أصحاب هذا التوجه، حدّ من قدرتهم على إحداث تغيير على أرض الواقع. كما أنه وعلى الرغم من تبني هؤلاء مواقف تدعم تفسير حركة حماس لأحداث الاقتتال الداخلي والחסم العسكري الذي قامت به في غزة، فإن رفض هذا الحسم شكّل نقطة اتفاق وتلاقٍ بين التيارين الرئيسيين داخل فتح، وبدا أن تيار التهدئة رأى فيه ضربةً لدعوات استمرار الحوار التي كان ينادي بها، وانجراراً من حركة حماس إلى الفتح الذي كان منصوباً لها.

الفصل الثاني

السلوك الأمني

لحركة حماس



الفصل الثاني: السلوك الأمني لحركة حماس

أولاً: حماس والانتخابات التشريعية:

عكست حركة حماس رؤيتها الأمنية من خلال برنامجها الانتخابي، فقد رأت حماس في برنامجها الانتخابي ضرورة حماية برنامج المقاومة، ومحاربة الفلتان الأمني، وإنهاء فوضى السلاح، وحفظ حقوق الناس ودمائهم وأعراضهم، وحفظ أمن المواطنين الفلسطينيين وليس أمن الإسرائيليين. كما رأت أن التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي جريمة وطنية ودينية كبرى، يجب أن يعاقب عليها¹، ورأت حماس في نجاحها فرصة؛ لتنظيم الأجهزة الأمنية، وإعادة ترتيبها. فقد ذكر عاطف عدوان أنه من الضروري تحديد اختصاص الأجهزة الأمنية، وحدد عدوان وظيفة هذه الأجهزة بقوله: ”وظيفة الأجهزة الأمنية مشتقة من اسمها، لحفظ أمن المواطن الفلسطيني، لكننا في الماضي وللأسف الشديد وجدنا أن هذه الأجهزة عملت على حفظ أمن عدو الشعب المتمثل في الاحتلال، الأمر الذي يستدعي الإصرار على الوظيفة الوطنية للأجهزة الأمنية“².

سعت حركة حماس منذ نجاحها إلى طمأنة قيادة الأجهزة الأمنية وعناصرها، وصدرت هذه التطمينات من رأس الهرم السياسي في حركة حماس، فقد ذكر خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة، في مقابلة له حول إذا ما كانت حماس تنوي استبدال كوادر فتح بأخرين ينتمون

¹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/1/5.

² الشرق الأوسط، 2006/1/29.

لحماس، فقال:

حماس لا تحمل لواء الإقصاء، لم نأت لنقصي أحداً. بإمكان حماس أن تستوعب الجميع، صحيح أن الأغلبية هي التي انتخبنا، لكننا الآن نمثل الجميع وليس من انتخبنا فقط، نحن مسؤولون عن كل فلسطيني، أكان ممن يؤيدنا أو ممن يخالفنا، لن نعاقب أحداً، لن نظلم أحداً، لن نفرص أحداً من وظيفته، لكننا سنطلب من الجميع، أن يستقيم على قاعدة الإصلاح والانحياز لمصالح الشعب الفلسطيني³.

وفي السياق نفسه أكد إسماعيل هنية على أن الأجهزة الأمنية ستستع وزارة الداخلية، ورفض فكرة نقل صلاحيات هذه الأجهزة إلى الرئاسة الفلسطينية، كما أبدى هنية اهتمام حركة حماس بعمل الأجهزة الأمنية وقال: "نحن معنيون بأن تعمل أجهزة الأمن من وجهة النظر الفلسطينية، وألا تتدخل في شؤون الناس وحياتهم المدنية اليومية، وننوي إجراء إصلاح لهذه الأجهزة، لكن أحداً لن يفقد مرتبه ووظيفته"، كما أكد هنية على أن من يضر في هذه الأجهزة سيتم معالجة أمره بالتفاهم⁴. غير أن الأجهزة الأمنية لم تكن مستعدة، على ما يبدو، لأن تُدار من قِبَل حماس؛ فقد قامت رئاسة السلطة قبيل تشكيل الحكومة العاشرة بمجموعة إجراءات وتعيينات أشير إليها في الفصل الأول وتمثلت بما يلي:

1. إلحاق إدارة المعابر (الحدود) بمؤسسة الرئاسة.
2. تعيين رشيد أبو شباك، مدير الأمن الوقائي في قطاع غزة، ومديراً للأمن الداخلي، ومشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني

³ مجلة المشاهد السياسي، 2006/2/5.

⁴ الرأي، عمّان، 2006/2/2.



والشرطة، وهي الأجهزة التي تتبع لوزير الداخلية.
3. تعيين سليمان حلس مديراً لجهاز الأمن الوطني. وبذلك تصبح الأجهزة الأمنية تحت سلطة الرئاسة.
رأت حماس في هذه الإجراءات مخالفة للقانون الأساسي، ترمي "إلى تحويل الحكومة إلى حكومة خدمات غارقة في التركة الثقيلة التي خلفتها الحكومات السابقة"، كما اعتبرتها حماس خطوة استباقية لتفريغ الحكومة القادمة من محتواها⁵.

ثانياً: حماس و الحكومة الفلسطينية العاشرة:

عملت هذه الإجراءات التي اتخذها الرئيس عباس على تقييد الحكومة الفلسطينية الطامحة إلى إعادة ترتيب الأجهزة الأمنية لضبط الفوضى، وكانت حماس قد أوضحت منذ فوزها بأنها ستعمل من خلال المجلس التشريعي على وضع بنية قانونية لتنظيم عمل الأجهزة الأمنية⁶، حيث أوضح القيادي في حماس عدنان عصفور بأن حماس ستطلب من المجلس التشريعي اختزال الأجهزة الأمنية بثلاثة أجهزة فقط⁷.

يبدو أن حماس أرادت من خلال تطميناتها لقيادات الأجهزة الأمنية وعناصرها، أن تبني جسراً للتعاون بين الحكومة الجديدة وهذه الأجهزة، إلا أن هذا الأمر كان يتطلب قراراً سياسياً من حركة فتح التي تسيطر على الأجهزة الأمنية، وهو ما كان مستبعداً في ظل سيطرة تيار متنفذ من فتح على

⁵ الدستور، 2006/2/5.

⁶ الشرق الأوسط، 2006/1/29.

⁷ الغد، 2006/6/31.

هذه الأجهزة، يسعى لإفشال تجربة حماس. فقد أصرت الأجهزة الأمنية على عدم التعاون مع حماس في ضبط الفوضى في الشارع الفلسطيني. عملت الحكومة الجديدة، التي شكلتها حركة حماس، على مواجهة الفلتان الأمني منذ الأيام الأولى لعملها؛ فقد واجهت الحكومة العاشرة ومن خلفها حماس، تحدياً كبيراً في عملية ضبط الأمن في بيئة ينتشر فيها السلاح وتعدد فيها الولاءات وتكثر فيها الأجنات الداخلية والخارجية، وقد تمثل أول تحدياتها في فرض النظام العام بعد الاشتباكات التي وقعت بين فتح ولجان المقاومة الشعبية، على خلفية اغتيال عبد الكريم القوقا، أحد قادة لجان المقاومة الشعبية في 2006/3/31، فقد اتهمت لجان المقاومة بعض قيادات فتح بالتورط في عملية الاغتيال، ووقعت الاشتباكات بينهم؛ فقام وزير الداخلية سعيد صيام بتشكيل لجنة تحقيق بملاسات الاغتيال، ووضع على رأسها النائب العام العسكري العميد حمودة جروان⁸. وعلى الرغم من نجاح وزير الداخلية في وقف هذه الاشتباكات، إلا أن الفوضى المنتشرة في الشارع الفلسطيني استمرت بوتيرة متصاعدة، كما جرى توظيف هذه الفوضى سياسياً، ودخلت بعض عناصر الأجهزة الأمنية فيها.

أمام الواقع الأمني المتردي في الشارع الفلسطيني من جهة، والخلاف على الصلاحيات الأمنية بين الرئاسة والحكومة، وعدم تعاون الأجهزة الأمنية من جهة أخرى، قام الوزير سعيد صيام بالإعلان عن تشكيل القوة التنفيذية، وعدّها قوة مساندة للأجهزة الأمنية، وقوامها ثلاثة آلاف عنصر، وتضمّ عناصر من فصائل فلسطينية مختلفة، وقد أعلن صيام

⁸ الحياة، 2006/4/3.



في 17/5/2006 خلال مؤتمر صحفي عن بدء عمل هذه القوة، وبرر الوزير صيام تشكيل هذه القوة بسوء أداء الأجهزة الأمنية القائمة، وقال: "ليس خافياً على أحد أداء الأجهزة الأمنية... هناك الكثير من الحوادث والجرائم... هناك قتل واختطاف واقتحام... وبرغم ذلك ليس هناك أداء حقيقي لهذه الأجهزة في القيام بدورها". كما أوضح صيام أنه أصدر الكثير من القرارات الواضحة للأجهزة الأمنية للعمل على تطبيق القانون والنظام، وأنه تدخل في وضع الآليات لعمل هذه الأجهزة، لكنه تفاجأ دوماً بعدم تنفيذ أوامره، ورأى أن هذا التباطؤ في تنفيذ أوامره، يهدف إلى القول بأن وزارة الداخلية عاجزة. وقد رفضت الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح هذه الخطوة، فردّ صيام بقوله: "من يعترض فعليه أولاً أن يوفر الأمن للشعب الفلسطيني، وأن يقوم بدوره... ويجب على الجميع أن يعوا تماماً أن الساحة الفلسطينية لا تسمح بمزيد من التسوية والتأجيل على حساب قتل وترويع الناس"⁹.

وعلى الرغم من اشتداد الخلافات بين الحكومة بقيادة حماس والرئاسة بقيادة فتح، وانعكاس ذلك على العلاقة الأمنية بين الحركتين، وعدم اعتراف الرئاسة بالقوة التنفيذية التي شكّلها وزير الداخلية سعيد صيام، إلا أن حركة حماس، وعلى لسان رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، رأت أن ما يحدث من اقتتال بين فتح وحماس، ما هو إلا سحابة صيف، وأن الدم الفلسطيني خطّ أحمر، ورأى أن هذه المرحلة هي مرحلة العمل لرفع الحصار، داعياً إلى تنسيق الجهود بين فتح وحماس لتجاوز الأزمة¹⁰.

⁹ إسلام أون لاين، 17/5/2006.

¹⁰ عكاظ، 13/5/2006.

لم تتمكن حركة حماس، على الرغم من توددها السياسي، من تهدئة الوضع ومن إيقاف التيار الذي يسعى بشكل حثيث لإسقاطها وإفشال تجربتها. ولذلك؛ فقد استمرت الحملات الإعلامية ضدّ الحكومة، متهمّة إياها بالمسؤولية عن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وبالمسؤولية عن تدهور الوضع الأمني؛ مما دفع وزير الداخلية إلى اتهام أطراف قريبة من عباس بالسعي لإفشال حكومة حماس، لافتناً إلى محاولة إضعاف الأداء الأمني من خلال تباطؤ الأجهزة الأمنية وقصورها في القيام بدورها، حتى يصبح هناك رأي عام محلي يدين الحكومة لعجز وزير داخليتها عن فعل أي شيء، ولقد أشاد بشخص محمود عباس، مشيراً إلى أنه يريد العمل على الصعيد الداخلي لكن هناك بطانة حوله لا تريد ذلك، وتخرج عبر الفضائيات والإعلام لتوتير الساحة واستفزاز الآخرين. وشدد على أن قوات الشرطة والأمن الوطني تتبع وزارة الداخلية، حيث تساءل عن سبب عدم نزول القوى الأمنية إلى الشارع حين طلب منها ذلك، ”على الرغم من أنها استجابت لطلب مشابه من أبي مازن، مما يدل على وجود رغبة لدى بعض الأطراف في عدم التعامل مع وزير الداخلية، وعدم استجابة القوى الأمنية لتعليماته“¹¹.

شكل إجراء وزير الداخلية سعيد صيام بإنشاء قوة تنفيذية تتبع وزارة الداخلية نفسها، محاولة التفاوضية على عدم تعاون الأجهزة الأمنية مع وزير الداخلية، وهو ما رفضته حركة فتح، حيث وقع العديد من الاشتباكات العنيفة بين الحركتين على خلفية هذا الأمر، وتعرضت القوة التنفيذية وحركة حماس إلى اعتداءات ردت عليها حماس بقوة؛ ففي 2006/5/8

¹¹ الشرق الأوسط، 2006/5/30.



اندلع اشتباك بين حركتي فتح وحماس، فقامت عناصر من كتائب القسام بمهاجمة أحد مقرّات فتح واعتقال أربعة عناصر منهم على أثر قيام عناصر من فتح بخطف ثلاثة عناصر من القسام وقتل أحدهم، فيما ذكرت فتح بأن سبب المشكلة هو قيام عناصر القسام بمحاولة اعتقال أحد مرافقي سلمان أبو مطلق، أحد قيادات فتح، وقد أدى هذا الاشتباك إلى وقوع ثلاثة قتلى من الطرفين، وانتهى الأمر بتبادل المختطفين¹².

توزيع أعضاء القوة التنفيذية في نهاية سنة 2006¹³

عدد أفراد	اسم الفصيل
2,500	حركة حماس
1,100	حركة فتح
600	لجان المقاومة الشعبية
250	الجبهة الشعبية
50	الجبهة الديمقراطية
202	جبهة التحرير العربية
100	الجبهة الشعبية القيادة العامة
90	كتائب احمد أبو الريش
70	مجموعات وديع حداد
540	مستقلون
5,502	المجموع

¹² القبس، 2006/5/9؛ والاتحاد، 2006/5/9.

¹³ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/1/9.

ثالثاً: حماس ووثيقة الأسرى:

لعب التحريض الإعلامي دوراً كبيراً في توسيع دائرة الأحداث، بل وزيادة حدّتها، فقد أخذت وسائل الإعلام التابعة لكلا الطرفين تعكس الصورة التي تريدها، ولما كانت السلطة الفلسطينية واقعة تحت سيطرة حكم الحزب الواحد (حركة فتح)، سيطرت حركة فتح على مراكز الإعلام الرسمية، ومن بينها فضائية تلفزيون فلسطين الذي هاجمه مسلحون غاضبون في 2006/6/5 في أثناء تشييع أحد قيادي كتائب القسام؛ الذي قتل على أحد حواجز الأمن الوقائي، فقام المهاجمون بتحطيم معدات البث فيه بعد أن اتهموا المشرفين على التلفزيون بمحاباة حركة فتح في تغطية الأحداث، وقد اتهمت فتح عناصر من حماس بالقيام بهذا الهجوم، فيما نفى الناطق الرسمي لحركة حماس سامي أبو زهري علاقة الحركة بهذا الهجوم¹⁴.

في هذه الأثناء طرحت قيادات الفصائل الفلسطينية في السجون الإسرائيلية وثيقة وفاق، عرفت فيما بعد بوثيقة الأسرى، لإخراج الشارع الفلسطيني من أزمته الداخلية. وقد تبناها الرئيس أبو مازن وطلب حماس والفصائل تبنيها كما هي دونما تعديل، وهدد بطرحها للاستفتاء كرزمة واحدة، فيما رأت حماس أن هذه الوثيقة أرضية صالحة للتفاهم من خلال الحوار.

تلخص موقف حركة حماس من الاستفتاء بما طرحه خالد مشعل في اجتماع فصائل المعارضة في دمشق، فقد نشرت القدس العربي في عددها

¹⁴ الخليج، 2006/6/6.



الصادر في 2006/6/14 محضر اجتماع الفصائل الفلسطينية، الذي علق مشعل فيه على قضية الاستفتاء بقوله:

ثمة فرق... بين خطوة تأتي في سياقها الطبيعي وأخرى تندرج بإطار كلام حق يراد منه الباطل، وبهذا المعنى فإن الاستفتاء ينطبق عليه هذا الأمر، يراد منه وبه الباطل، ثمة خطة - سيناريو لإسقاط الحكومة، والانقلاب على نتائج الانتخابات، وعدم السماح لحماس بالنجاح في حكومتها، وفي السلطة الآن أصبحت الأمور واضحة جلية لكل من يريد رؤية الأمور على حقيقتها، والموقف المبدئي هو الإعلان عن لامبديّة الاستفتاء، لا قانونيته ولا دستوريته.

كما هدد خالد مشعل بانسحاب حركة حماس من الحوار، إذا ما أصرّ الرئيس على طرح الوثيقة للاستفتاء، وأبدى مشعل استعداد حركته للذهاب إلى حكومة وحدة وطنية بعد الاتفاق على برنامج وطني¹⁵.

وعلى الرغم من دخول حركة حماس في حوارٍ مع حركة فتح للوصول إلى اتفاقٍ على وثيقة الأسرى، إلا أن حالة الحشد العسكري لم تتوقف؛ فقد كشفت حركة حماس في 2006/6/17 عن دخول كميات ضخمة من السلاح لحرس الرئاسة، وطالبت حماس المجلس التشريعي بإجراء تحقيق حول دخول هذه الأسلحة، وعبرت الحركة عن إدانتها "لهذا التآمر الأمريكي - الصهيوني المفضوح لإشعال الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني، عبر تمويل وتسليح طرف بعينه تحت عنوان تسليح حرس الرئاسة"، كما عبرت عن بالغ أسفها "بأن يتمّ ذلك بتواطؤ أطراف

¹⁵ القدس العربي، 2006/6/14.

عربية يفترض ألا تورط نفسها بصورة مشينة في هذه المؤامرة¹⁶.

ومع استمرار جلسات الحوار حول وثيقة الوفاق، أصرت حركة حماس على تغيير بعض بنودها بما يتلاءم ورؤيتها، وبالفعل تم الاتفاق بين الفصائل على بنود وثيقة الوفاق بعد إجراء بعض التعديلات عليها¹⁷، وتناولت الوثيقة المعدلة الحالة الأمنية في الساحة الفلسطينية من خلال البنود التالية:

1. نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها وما يقود إلى الفتنة، وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد، مهما كانت المبررات، لفض النزاعات الداخلية، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات، والتعبير عن الرأي بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها، على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي، وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات، شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم، والممتلكات العامة.

2. ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها، على أساس عصري وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال، وحفظ

¹⁶ الوطن، السعودية، 2006/6/19.

¹⁷ السفير، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/28، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/28_6_06.htm



الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين، وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

3. دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة، والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون¹⁸.

وعلى ما يبدو فإن حالة الوفاق الداخلي التي توصل إليها المتحاورون لم ترق للبعض؛ فقد وقع العديد من الاغتيالات وعمليات إطلاق للنار مجهولة الفاعل، وبدأت حركتا فتح وحماس بتبادل الاتهامات؛ فقد حملت فتح حركة حماس مسؤولية اغتيال جاد التايه، مسؤول العلاقات الخارجية في جهاز الاستخبارات الفلسطيني¹⁹، وفي السياق نفسه اتهم جهاز الأمن الوقائي حركة حماس بمهاجمة منزل نبيل طموس، وهو أحد ضباط الأمن الوقائي، فيما نفت حركة حماس أية علاقة لها بهذه الحوادث²⁰، ومن الجدير بالذكر أن نبيل طموس هو قائد فرق الموت التي

¹⁸ عرب 48، 2006/6/28، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=19&id=37631>

¹⁹ القدس العربي، 2006/9/22.

²⁰ الأيام، فلسطين، 2006/7/19.

اعترف رشيد أبو شباك بوجودها، وأعلن عن حلها سنة 2005.

وفي هذه الأثناء كانت قضية رواتب الموظفين بدأت تأخذ منحىً تصاعدياً، فقد هددت نقابة العاملين في القطاع الحكومي بالإضراب مع بداية العام الدراسي، ومما زاد الوضع سوءاً مشاركة القوى الأمنية في الإضرابات والمظاهرات المسلحة بدعم من تنفيذية منظمة التحرير، مما دفع رئيس الوزراء إسماعيل هنية إلى اتهام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتحريض السافر على الحكومة، وبدفع القوى الأمنية إلى المشاركة بالإضرابات للضغط على الحكومة²¹، فيما دعا غازي حمد الناطق باسم الحكومة الفلسطينية إلى الإسراع في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية قائلاً: إذا كانت حكومة الوحدة الوطنية ستخرجنا من الأزمة علينا إنجاح هذا المشروع، وأضاف حمد: إن الجميع في أزمة سواء كانت فتح أم حماس، وشدد على أنه بالإمكان التوصل إلى حلول وأن الوضع الفلسطيني يحتاج إلى توافق، كما انتقد أساليب العنف والتخريب والتسييس²².

رابعاً: حماس والبحث في تشكيل حكومة الوحدة:

كان واضحاً أن حركة حماس ترغب بقوة للتوصل لحلّ مع رئاسة السلطة الفلسطينية وحركة فتح؛ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد كانت الحكومة الفلسطينية تأمل بكسر الحصار وبالحصول على الاعتراف العربي والدولي من خلال حكومة وحدة وطنية، فدفعت قدماً لتشكيل

²¹ الحياة، 2006/9/5.

²² جريدة الوطن، عُمان، 2006/9/8.



هذه الحكومة، ولكن دون التنازل عن شروطها التي اشترطها إسماعيل هنية للقبول بقيادة حكومة الوحدة وهي²³:

- اعتبار وثيقة الوفاق الوطني مرجعية سياسية لحكومة الوحدة الوطنية.
- البدء بالحوارات المتعلقة بتطوير وتفعيل وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. بما يسمح بضمّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها.
- أن تتوافر النزاهة والكفاءة في المشاركين، من مختلف التيارات الفلسطينية في حكومة الوحدة الوطنية.
- احترام الشرعية الفلسطينية، وإرادة الشعب، واحترام الصلاحيات وفق الدستور.

لم تكن هذه الشروط لتتوافق مع المعايير الدولية والإسرائيلية، التي تُعدّ مفتاح فكّ الحصار عن الحكومة الفلسطينية. ثم جاء سفر الرئيس محمود عباس لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2006، وهو ما أثار تخوف حركة حماس من أن يعود الرئيس عباس بأجندة جديدة، تخالف ما تمّ التوافق عليه بين رئيس الوزراء إسماعيل هنية والرئيس محمود عباس²⁴. وعلى الرغم من تخوف حماس من خضوع عباس للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، والذي توافق فعلاً مع تصريحات عباس بعودة الحوار إلى نقطة الصفر، إلا أن حركة حماس لم تقطع الأمل من إمكانية التوصل إلى اتفاقٍ مع الرئيس عباس لتشكيل حكومة الوحدة،

²³ الشرق، 2006/9/16.

²⁴ الوطن، السعودية، 2006/9/20.

فاستمرت بإرسال إشارات إيجابية، منها قول هنية: ”لدينا توجهات صادقة وحقيقية لتكريس الشراكة السياسية“²⁵.

يبدو أن الضغط الأمريكي - الإسرائيلي، تمكن من إفشال جولة جديدة من جولات الحوار الفلسطيني الداخلي، وبعد هذا الفشل عادت أزمة الرواتب إلى التصاعد وعادت مظاهرات الأجهزة الأمنية إلى الشوارع لتسهم في تأزيم الوضع الأمني؛ ففي احتجاج على عدم صرف الرواتب خرج المئات من عناصر القوى الأمنية في 2006/10/1 في مظاهرات مسلحة هاجموا خلالها مقرّات الحكومة، وقطعوا الطرقات واعتدوا على الممتلكات العامة، وهو ما عدّته وزارة الداخلية تمرداً على الحكومة؛ فوقعت مواجهة مع القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وأطلقت النار على المسلحين، مما أدى إلى وقوع العديد من القتلى. وصرّحت القوة التنفيذية أنها تعرضت لإطلاق النار مما دفعها إلى الردّ بقوة، وقد اتهمت حماس عناصر الأجهزة الأمنية بالتمرد والانقلاب على الحكومة، فقد قال وزير الداخلية سعيد صيام: إن إصرار فئات من قوى الأمن الفلسطيني على إغلاق الشوارع، وإشعال إطارات السيارات، ومنع المواطنين والموظفين من التنقل، لا يمكن تفسيره إلا تمرداً وانقلاباً²⁶، ونبّته حماس أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يجري من أحداث مبرجة، ومخططات مشبوهة تستهدف تخريب المجتمع الفلسطيني وضرب نظامه السياسي

²⁵ الحياة، 2006/9/25.

²⁶ القدس العربي، 2006/10/2.



والاجتماعي، وحذرت قائلة: "ليعلم الجميع أن لصبرنا حدوداً"²⁷.

استمرت حماس بالدفاع عن حكومتها، ورفضت مطالباً منظمة التحرير لها بالاستقالة²⁸، واتهمت تياراً داخل حركة فتح بالعمل على إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها حماس، وبتحريض "إسرائيل" وأمريكا على الحكومة²⁹. فيما رأى سعيد صيام أن هناك أطرافاً فلسطينية تستقوي بالخارج للانقلاب على التجربة الديمقراطية للشعب الفلسطيني، من خلال الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات³⁰، كما حملت حماس جهاز الأمن الوقائي مسؤولية إشاعة الدمار داخل الساحة الفلسطينية، من خلال الاغتيالات، التي استهدفت عناصر وقيادات من حركة حماس³¹، وطالبت حماس الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتحمل مسؤولياته لوقف الفلتان الأمني، متهمَةً إياه بالصمت إزاء رفض الأجهزة الأمنية الانصياع لأوامر وزير الداخلية، والتغاضي عن ممارساتها "غير المنضبطة، التي تسببت في حالة الفلتان الأمني، من أجل إظهار حكومة [حماس كحكومة] عاجزة"³².

وصلت الحالة الأمنية في غزة إلى أسوأ أحوالها فارتفع مستوى الاستهداف الأمني ليطال رأس الحكومة الفلسطينية، ففي 2006/12/14،

²⁷ الحياة، 2006/10/3.

²⁸ الأهرام، 2006/12/4.

²⁹ الحياة، 2006/12/1.

³⁰ البيان، 2006/12/12.

³¹ عرب 48، 2006/12/13.

³² الأيام، فلسطين، 2006/12/14.

تعرض رئيس الوزراء إسماعيل هنية في أثناء عودته من جولة إلى الدول العربية والإسلامية لمحاولة اغتيال، حيث قام العشرات من أنصار حركة حماس بمهاجمة معبر رفح الحدودي بعد منع رئيس الوزراء من الدخول بسيارته عبر المعبر، وفي أثناء خروج هنية من بوابة المعبر تعرض لإطلاق نار مما أدى إلى مقتل مرافقه وإصابة ابنه، ومستشاره السياسي أحمد يوسف، وقد اتهمت حماس النائب محمد دحلان بمحاولة اغتيال هنية، وعلى الرغم من أن دحلان نفى ذلك، إلا أنه علق قائلاً بأن اغتيال هنية "شرف لا أدعيه"³³.

وقد عصفت الأحداث الأمنية بكل أسس الحوار بين حركتي فتح وحماس، فقد اتهمت حماس حركة فتح بمحاولة خلط الأوراق على الساحة الفلسطينية، وقيادة الفوضى الخلاقة، والفلتان الأمني كوسيلة لتطبيق سياسات خطيرة مبيته³⁴. كما قال النائب عن حركة حماس يحيى موسى:

نحن أمام مسلسل مخطط وممنهج، تدار فصوله في القنصلية الأمريكية بالقدس، وهناك فريق فلسطيني يتنقل من مرحلة إلى مرحلة ضمن رؤية وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، الهادفة إلى إشاعة الفوضى الخلاقة، من أجل التأسيس للانقلاب على السلطة، وإرجاعها إلى قضايا التنسيق الأمني، وعقد الصفقات المشبوهة، وإضاعة المشروع الوطني"³⁵.

³³ القبس، 2006/12/16.

³⁴ قدس برس، 2008/12/13.

³⁵ الأيام، فلسطين، 2006/12/14.



وإضافة إلى اتهام الرئاسة الفلسطينية بالصمت عمّا يجري من ممارسات الأجهزة الأمنية، قامت حركة حماس بمقاطعة خطاب الرئيس الذي ألقاه في 2006/12/16، الذي دعا عباس فيه إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة. وقد ردّت حركة حماس على لسان الناطق باسم كتلتها في المجلس التشريعي صلاح البردويل، حيث قال معلقاً على هذه الدعوة: "إن ما بُني على باطل فهو باطل، وإن أصرّ أحد أن يمرر شيئاً غير قانوني فسيكون هو المسؤول عن نتائج ذلك، ولن نمرره أبداً"، ووضع البردويل ثلاثة خيارات أمام الرئاسة الفلسطينية قائلاً:

فإما أن يتركونا دون عرقلة شؤوننا ونحن قادرون، بإذن الله، على أن نفكّ الحصار وأن نحقق كل المكاسب لأهلنا بإرادتنا وإرادة كل أحرار هذا العالم، وإما أن ينزل الرئيس عن الشجرة التي اعتلاها ويعود إلى طاولة المفاوضات من حيث انتهينا، أما الخيار الأخير وهو خيارنا إذا كانوا بالفعل يحرصون على دماء شعبنا فهو حكومة وحدة وطنية قائمة على أساس وثيقة الوفاق الوطني، دون تعديل أو تبديل في نصوصها، فلن ننجر إلى مربع الاقتتال الداخلي لأننا شعب واحد حرّ كريم³⁶.

وعلى الرغم من تأكيد حماس على أنها لن تنجر إلى الاقتتال الداخلي، إلا أنها وجدت نفسها تدخل في مواجهات مسلحة مع عناصر من فتح، فقبيل البدء في الحوار حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية اجتاحت الأراضي الفلسطينية موجة من التصعيد الأمني استهدف فيها العديد

³⁶ الوطن، قطر، 2006/12/18.

من وزراء حكومة حماس وقياداتها السياسية والعسكرية، حيث تعرض
موكب وزير الداخلية في 2006/12/10 لإطلاق نار³⁷، وفي 2006/12/13
تمّ اغتيال القاضي بسام الفرا³⁸؛ وهو أحد كوادر حماس، كما تعرض
وزير الأسرى وصفي قباها في اليوم نفسه لمحاولة اغتيال فاشلة³⁹، أما في
2006/12/14 كانت محاولة اغتيال رئيس الوزراء إسماعيل هنية.

وفي السياق ذاته وبعد تكرر الاعتداء على منزل النائب عن حماس
يوسف الشرافي من قبل مرافقي العميد محمد الغريب، قامت مجموعة
من القوة التنفيذية في 2007/1/4 بمهاجمة الغريب، المسؤول في الأمن
الوقائي، على خلفية قيام مجموعة تابعة للغريب بإطلاق النار على حراس
منزل النائب الشرافي. وقد طالبت القوة التنفيذية تسليم مطلقي النار، إلا
أن الغريب رفض تسليمهم، ودار اشتباك بين القوة التنفيذية والمتحصنين
في منزل الغريب، فاقتحمت القوة التنفيذية منزله مما أدى إلى مقتله مع
بعض مرافقيه⁴⁰.

من جهة أخرى وعلى ضوء إعلان الرئيس محمود عباس في 2007/1/6
عدم قانونية القوة التنفيذية، وأنه سيتمّ التعامل معها على أساس أنها
خارجة عن القانون، وذلك ما لم يتمّ دمجها في الأجهزة الأمنية المنصوص
عليها في القانون الأساسي، ردّت حماس بالإعلان عن نيتها زيادة عدد

³⁷ المستقبل، 2006/12/11.

³⁸ الغد، 2006/12/14.

³⁹ الخليج، 2006/12/15.

⁴⁰ الأخبار، بيروت، 2007/1/5.



أفراد التنفيذية إلى 12 ألف عنصر، كما ردّت وزارة الداخلية بالقول، إن قرار عباس مستعجل، وإنها ستواجهه بالقوة في حال المساس بأفراد هذه القوة⁴¹.

ومع استمرار التراشق الإعلامي وتبادل الاتهامات حول مسؤولية ما آلت إليه الأمور من قتلٍ وخطفٍ، فقد قال أمين سرّ كتلة حماس في المجلس التشريعي مشير المصري في مؤتمر صحفي في 2007/1/10 في غزة "ليس غريباً على من يرتمي بأحضان أمريكا والاحتلال، ويتآمر معهم، ويتلقى أسلحتهم وأموالهم أن ينفذ أهدافهم، ويلصق التهم والأباطيل من أجل تحقيق أهداف سياسية وحزبية يحلم بها عرابو البيت الأبيض على هذه الأرض". واستهجن المصري، عمليات التعذيب "الوحشية والغريبة" التي تعرض لها عناصر حماس، الذين اختطفوا من قبل ناشطين من حركة فتح. وعرض خلال المؤتمر صوراً تظهر عمليات التعذيب، قائلاً: "استخدموا النار، وقضبان الحديد، وأعقاب السجائر، والضرب المبرح، والشتم وسب الذات الإلهية والتطاول على الشهداء". وأضاف أن "اعتداءات هذا التيار، طالت منازل المواطنين ومحلاتهم التجارية والمؤسسات الخيرية ومراكز تحفيظ القرآن في الضفة الغربية، لأنها تتصل بحركة حماس"⁴².

وفي 2007/1/27 عقد وزير الداخلية مؤتمراً صحفياً في غزة، اتهم خلاله الرئيس عباس بتعطيل قراراته، متسائلاً عن وجه المصلحة الوطنية في ذلك، موضحاً أنه أصدر العديد من القرارات دون أن تجد طريقها

⁴¹ الحياة، 2007/1/7.

⁴² الشرق الأوسط، 2007/1/11.

للتنفيذ من قبل الأجهزة الأمنية الخاضعة لإمرته، كما طالب بضرورة تشكيل مجلس الأمن القومي، مبدياً استعداده للعمل على إعادة صياغة جميع الأجهزة الأمنية بما في ذلك القوة التنفيذية على أساس وطني وليس على أساس حزبي⁴³. وفي الوقت ذاته قامت حركة حماس بتعليق كافة أشكال المفاوضات مع حركة فتح، وقد قال الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم "لقد علقنا فعلاً كل أشكال المفاوضات مع حركة فتح؛ لأنها تعطي تغطية لفرق الموت، كي تمارس أعمالها الإرهابية ضد عناصر حركة حماس"، وأشار برهوم إلى أن الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية يزداد سوءاً، وحمل مسؤولية ذلك إلى "التيار الانقلابي" داخل حركة فتح، وقال: "المشروع واضح تماماً، إنه مشروع أمريكي - إسرائيلي يقوده محمد دحلان هدفه إنهاء البنية التحتية للمقاومة، وفق خريطة الطريق، حتى يعترفوا بـ"إسرائيل"، ويقبلوا بدولة بحدود مؤقتة يلتفون فيها على الحقوق الفلسطينية التاريخية". وأشار إلى أن "ما يعزز هذا الرأي... هو مسألة التوقيت الذي تمّ اختياره لإعادة التصعيد"، وقال: "عندما كنا جلوساً في لجنة الصياغة لإنهاء الخلاف حول برنامج حكومة الوحدة الوطنية، عمد أتباع هذا التيار إلى تفجير آية عسكرية تابعة للقوة التنفيذية، ثم جاء الاختطاف ودخول مسجد الهداية، إنه تيار لا يريد للحوار الوطني أن يمضي إلى أهدافه الأساسية وعلى رأسها إعلان حكومة الوحدة الوطنية"⁴⁴.

⁴³ عرب 48، 2007/1/28.

⁴⁴ قدس برس، 2007/1/28.



في هذه الأثناء ارتفعت وتيرة الاشتباكات بين فتح وحماس، كما ظهرت بعض التسريبات حول تسلح حرس الرئاسة والأمن الوقائي، ففي 2007/2/1 اعترضت مجموعة من كتائب القسام والقوة التنفيذية موكباً من الشاحنات تابعاً لحرس الرئاسة، وفي أثناء ذلك اشتبكت القوة التنفيذية وكتائب القسام مع حرس الرئاسة، وأعلن الناطق الإعلامي لكتائب القسام، أبو عبيدة، أن الكتائب سيطرت على شاحنتين من أصل 11 شاحنة تحتوي أسلحة وعتاداً حربياً، دخلت عن طريق معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم Kerem Shalom) المسيطر عليه إسرائيلياً، كما هاجمت القوة التنفيذية بعض مواقع الأجهزة الأمنية وسيطرت عليها⁴⁵. غير أن فتح نفت أن الشحنة تحوي أسلحة، واعتبرت ما قامت به عناصر حماس عملاً من أعمال القرصنة⁴⁶.

خامساً: حماس وحكومة الوحدة الوطنية:

رأت حماس في اتفاق مكة الذي وقعته مع فتح في 2007/2/8 فرصة لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على التعامل مع الملف الأمني وضبطه، خصوصاً وأن فتح التي تسيطر على هذه الأجهزة، ستكون شريكاً أساسياً في الحكومة. ووافقت حماس على التنازل عن عدد من الوزارات الأساسية "السيادية" مقابل تحقيق هذا الاتفاق. وقبيل توقيع اتفاق مكة وفي 2007/2/6، تعرض أربعة من كوادر كتائب القسام لعملية توقيف على أحد الحواجز، وإطلاق النار عليهم مما أدى إلى وفاة محمد

⁴⁵ الأهرام، 2007/2/2؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/1.

⁴⁶ الأخبار، 2007/2/2.

أبو كرش، وقد اتهمت حماس أتباع محمد دحلان بتنفيذ هذا الإعدام⁴⁷، وكادت هذه الاعتداءات أن تنسف الحوار الفلسطيني، ولكن حماس لم ترد على عمليات الاغتيال، لإعطاء فرصة لإنجاح هذا الحوار.

ومن جهة ثانية رفضت حركة حماس قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتعيين النائب محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي، فقد قال صلاح البردويل في تعليق له في 2007/3/19 على هذا القرار:

رغم احترامنا لقرار الرئيس إلا أننا لا نرحب باختيار محمد دحلان بالذات، وهو شخصية ما تزال آثارها في الساحة الفلسطينية والقتال الفلسطيني، وأعتقد أنها شخصية غير مرغوب بها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ليس من حق دحلان أن يمارس وظيفتين، إحداهما في التشريعي والأخرى أمنية.

وأكد البردويل أن قانون المجلس التشريعي لا يسمح للنائب دحلان بأن يمارس عمليتين مزدوجتين، ومضى يقول: "إما أن يستقيل من المجلس التشريعي، وإما ألا يمارس عمل آخر... وظيفة النائب، هي حضور جلسات المجلس التشريعي وممارسة عمله بعيداً عن أي وظائف أخرى"⁴⁸.

وبعد مرور نحو شهرين على توقيع اتفاق مكة، الذي نصّ على مبدأ الشراكة السياسية بين فتح وحماس، وإعادة تفعيل منظمة التحرير لتضمّ

⁴⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/2/7، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=>

⁴⁸ الاتحاد، 2007/3/20.



حركتي حماس والجهاد الإسلامي، اتهم القيادي في حركة حماس محمود الزهار حركة فتح بإقامة معسكرات تدريب استعداداً لمواجهة قادمة مع حماس، وقال الزهار: "هناك معلومات تأتي من داخل هذه المعسكرات... وهناك حديث عن 4,000 جندي يتم تدريبهم؛ كي يشكّلوا قوات تنفيذية خاصة، ستكون مسؤولة عن مواجهة قادمة"⁴⁹.

واجه وزير الداخلية الجديد في حكومة الوحدة الوطنية، هاني القواسمي، وهو شخصية مستقلة، مشكلة تصاعد الفلتان الأمني خلال الفترة التي سبقت استلامه الوزارة، ففي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2007، بلغ عدد الذين قتلوا في النزاع الداخلي وفوضي السلاح 147 مواطناً⁵⁰. لذلك عمل القواسمي منذ استلامه وزارة الداخلية على وضع خطة أمنية بالاتفاق مع الرئيس عباس ورئيس الحكومة هنية، أقرتها الحكومة في 2007/4/14. وقد كان من المقرر أن تبدأ وزارة الداخلية العمل في المرحلة الأولى من الخطة، على أن تستمر هذه المرحلة 100 يوم، وهدفت الخطة إلى ما يلي⁵¹:

1. بثّ روح الطمأنينة والشعور بالأمن لدى المواطنين وحماية الأرواح والأعراض.
2. فرض النظام العام، والأمن، وحماية الممتلكات والمنشآت العامة،

⁴⁹ إسلام أون لاين، 2007/4/2.

⁵⁰ أشرف العجرمي، "الفلتان الأمني في غزة: حرب جديدة على الثقافة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2007، العدد 70، ص 61.

⁵¹ للاطلاع على نصّ الخطة الأمنية كاملة، انظر موقع أمد الإخباري، في:
<http://www.amad.ps/arabic/?action=detail&id=317>

- وإزالة التعديات على الأملاك والأراضي الحكومية.
3. إعادة هبة السلطة وبسط سيادة القانون.
4. منع ظاهرة انتشار حمل السلاح والحواجز المسلحة وظاهرة اللثام... إلخ.
5. منع الجريمة وضبط ما يرتكب من جرائم.
6. محاربة أوكار الجريمة والعصابات المنظمة وتجارة الأسلحة والمخدرات.
7. إعادة الثقة بالنفس لدى العاملين بالأجهزة الأمنية وخصوصاً الشرطة:

أ. تقديم الحماية والدعم الكافي للقضاة ودور المحاكم؛ بهدف قيامها بسرعة البتّ في القضايا المعروضة أمام المحاكم.

ب. تنفيذ الأحكام القضائية وأوامر النيابة المتراكمة لدى الشرطة.

وقد رأى بعض المحللين في هذا التفاهم بين الرئاسة والحكومة بداية الحلّ لملف الفلتان الأمني، إلا أن عدم التوافق بين وزير الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية حال دون وقف الفلتان الأمني وفوضى السلاح، مما دفع بوزير الداخلية إلى تقديم استقالته. وقد حددت حركة حماس أسباب فشل وزير الداخلية الجديد في تنفيذ الخطة الأمنية، فاتهمت حماس من صفتهم "مافيات داخل الأجهزة الأمنية"، بالتآمر على وزير الداخلية هاني القواسمي، لسلب صلاحياته، وعرقلة جهوده لتطبيق الخطة الأمنية، لأنّ لهم مصلحة في تفشي الفوضى ومظاهر الفلتان الأمني. وقالت حماس على لسان محمود الزهار إن وزير الداخلية السابق سعيد صيام تعرض للمؤامرة ذاتها، ودعا الزهار إلى إقالة الجهاز الإداري في وزارة الداخلية،



الذي شارك في زراعة الفوضى والفساد⁵². كما طالبت حماس من الرئيس عباس استبعاد محمد دحلان مستشار الأمن القومي، ورشيد أبو شباك مدير عام الأمن الداخلي؛ لتسهيل تطبيق الخطة الأمنية⁵³، وعلى ما يبدو فإن حركة حماس كانت تربط بين ما يدور داخل الأراضي الفلسطينية، من فلتان واعتداء على المؤسسات العامة والشخصيات والصحفيين وبين سلوك ومواقف كل من محمد دحلان ورشيد أبو شباك. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الرئيس عباس كان يصرّ على إعطاء دور أمني لدحلان وأبو شباك على الرغم من اعتراض حماس.

في ظلّ رفض الرئاسة إزاحة من تعدّهم حماس سبباً للفوضى الموجودة في الشارع الفلسطيني، وفي ظلّ إفشال وزير الداخلية هاني القواسمي، بدأت تظهر على السطح مشاريع أمريكية إسرائيلية، ومقترحات أوروبية، رأتها حماس إنذاراً لبداية تفجر الوضع الفلسطيني؛ فقد كشفت تقارير إخبارية عن لقاءات سرية بين قيادات عربية وفلسطينية وأوروبية؛ للبحث في سبل تمرير قرار إجراء انتخابات مبكرة، وتأمين الظروف المناسبة لهذا القرار، وفي السياق نفسه صرّح نائب رئيس الوزراء عزام الأحمد، أن عمر الحكومة لن يتجاوز الثلاثة أشهر إذا لم يرفع الحصار⁵⁴.

وعلى ما يبدو فقد كان هناك توافق دولي عربي مع جهات فلسطينية حول استبعاد حركة حماس من الخريطة السياسية الفلسطينية، حيث قال

⁵² الخليج، 2007/4/26.

⁵³ القدس العربي، 2007/4/30؛ والحياة، 2007/5/1.

⁵⁴ الأيام، فلسطين، 2006/5/1.

المتحدث باسم الحركة إسماعيل رضوان: ”نرفض التدخّل في الشأن الفلسطيني بعدما قال الشعب الفلسطيني كلمته واختار ممثليه؛ من خلال انتخابات تشريعية نزيهة، ونرفض الانقلاب عليها وعلى إرادة الشعب الفلسطيني لمحاولة إزالة الحركة الإسلامية أو التآمر عليها“. ورفض رضوان تفصيل كيفية مواجهة حماس لهذه المحاولات، مكتفياً بالقول ”إن الخيارات الوطنية ستكون في حينها ولا يمكن التحدّث عن تفاصيل، لكننا سنكون أمام وضع صعب؛ بحيث سيصل الشعب الفلسطيني إلى مرحلة لا يمكنه فيها أن يتحمل كل هذه الضغوط والمؤامرات التي توجه ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني“⁵⁵.

رفض رئيس الوزراء إسماعيل هنية قبول استقالة الوزير القواسمي، وحاول التفاهم مع الرئيس عباس لتسهيل عمل وزير الداخلية وتنفيذ الخطة الأمنية المتفق عليها. اجتمع رئيس الوزراء إسماعيل هنية مع الرئيس عباس في 2007/5/7، كما عقد اجتماعاً آخر في 2007/5/9 بحضور وزير الداخلية والطيب عبد الرحيم، واقترح رئيس الوزراء تشكيل قوة مشتركة من القوة التنفيذية وحرس الرئاسة لتنفيذ الخطة الأمنية وتم التوافق على ذلك، ولكن في أثناء اجتماع رئيس الوزراء مع وزير الداخلية للعدول عن استقالته فوجئ المجتمعون بانتشار الشرطة الفلسطينية في الشوارع بأمر من رشيد أبو شباك دون تنسيق مع وزير الداخلية أو رئيس الوزراء أو حتى مع الرئيس عباس. وبعد ذلك اجتمع هنية مع الرئيس عباس ووزير الداخلية بحضور وزير الخارجية الزهار ونائب رئيس الوزراء والطيب

⁵⁵ الأبحار، بيروت، 2007/5/1.



عبد الرحيم وتمّ الاتفاق على ما يلي:

1. قرار وطني برعاية الرئيس عباس ورئيس وزرائه هنية بدعم وزير الداخلية هاني القواسمي.
2. تشكيل غرفة عمليات مشتركة بإمرة وزير الداخلية.
3. إيجاد حلّ للمطالب المتعلقة بالقضايا المهنية والإدارة والتنظيم والمالية خلال شهر.
4. يتمّ تحديد احتياجات غرفة العمليات في ضوء مراحل الخطة الأمنية من حيث الأعداد المطلوبة وتجهيزاتها.
5. يبدأ وزير الداخلية بالعمل على الفور من أجل الإعداد للخطة مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة.
6. ينظم وزير الداخلية العلاقة مع الفصائل الوطنية والإسلامية من خلال آلية تضعها غرفة العمليات.
7. الإطار الزمني: يتمّ ذلك خلال أسبوع على الأكثر.
8. تسمى القوة الأمنية الجديدة: القوة المشتركة.

وفي 2007/5/11 اجتمع رئيس الوزراء مع القواسمي واتفق معه على أن يبدأ عمله وأن يجتمع مع العميد منار شحادة قائد قوات الرئاسة لوضع التصورات الأولية حول القوة المشتركة، وبالفعل تمّ ترتيب موعد لاجتماع القواسمي مع شحادة، إلا أن الأخير لم يحضر للاجتماع، فقد رفض مدير الأمن العام رشيد أبو شباك أن يتمّ الاتصال مع العميد منار شحادة إلا من خلاله.

وبعد استقالة وزير الداخلية نهائياً استلم رئيس الوزراء إسماعيل هنية الوزارة، وقام بالتوافق مع الرئيس عباس بسلسلة من الإجراءات؛ تمهيداً

لتنفيذ الخطة الأمنية المقررة مسبقاً، فقد قام هنية في 31/5/2007، وبصفته قائماً بأعمال وزير الداخلية بنقل فيصل محمد الشيخ يوسف، المعروف بكمال الشيخ، إلى وزارة الداخلية وتعيينه مديراً عاماً للشرطة الفلسطينية، وترقية مدير عام الشرطة السابق اللواء حسني محمد عبد القادر ربابعة، المعروف بعلاء حسني، مساعداً لوزير الداخلية في المحافظات الشمالية، كما أصدر قراراً بتعيين اللواء الركن سعيد أبو فنونة قائداً للقوة المشتركة، التي شكّلت لتحمل مسؤولية متابعة تنفيذ الخطة الأمنية⁵⁶.

شكّلت هذه التغييرات سابقة في حكومة تتولها حماس، حيث كان أول تغيير داخل الأجهزة الأمنية على هذا المستوى الرفيع، ولكن هذه الإجراءات لم تجد فرصتها للتنفيذ، حيث دخل قطاع غزة في موجة أعنف مما سبق من الاغتيالات والخطف.

سادساً: حماس والحسم العسكري:

شهد شهر أيار/ مايو 2007 عودة لعمليات القتل والخطف، فقد نشرت حركة حماس بياناً رصدت فيه بعض ما تعرض له أنصارها من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية وبعض عناصر حركة فتح، وذكرت أنها رصدت، خلال 24 ساعة منذ بداية الاشتباكات التي وقعت في 13/5/2007، تعرض أكثر من 70 مواطناً لعمليات خطف من قبل الأجهزة الأمنية، على الرغم من أن "كثيراً منهم ليسوا حتى من أعضاء الحركة... وإنما أهينوا واعتدي عليهم لمجرد مظاهر تدينهم والتزامهم"، كما رصدت حماس خلال الفترة نفسها 12 تصريحاً لناطقين باسم حركة فتح لا يوجد فيها

⁵⁶ القدس العربي، 1/6/2007.



إلا التخوين؛ "حماس لا يهتمها الوطن"، والتحريض "دعوة إلى الضرب بيد من حديد"، وقالت حماس: "إن ما يدعوننا للأسف في هذا الجانب هو رصدنا لانخراط بعض ناطقي حركة فتح في الضفة الغربية، في هذه الأحداث بشكل سلبي، من خلال العودة إلى اللهجة التي سبقت اتفاق مكة المكرمة، كالتيار الدموي... وسنضرب في كل مكان، بدلاً من محاولة الالتفاف وتطوير بؤرة التوتر وحصرها"⁵⁷. كما اتهمت حركة حماس مدير الأمن الداخلي رشيد أبو شباك، والمدير العام للجهاز في قطاع غزة يوسف عيسى، والقائد في الجهاز بسام اليازوري، بإجراء اتصالات سرية مع جهات أمنية لدول أجنبية، وأشارت حماس إلى أن الاتصالات التي أجراها المسؤولون الفلسطينيون تبادلوا خلالها معلومات خطيرة عن المقاومة الفلسطينية وقادتها... وتناولت هذه الاتصالات تبادل الخطط لضرب المقاومة والقوة التنفيذية، وكيفية السيطرة على كتائب شهداء الأقصى وتفرغها من مضمونها، كما شددت حماس على أن "من يتآمر مع العدو على أبناء شعبه وقوى المقاومة قد أوغل في الخيانة، ولن نتعامل معه بعد الآن إلا على هذا الأساس"⁵⁸.

أثار استشهاد 35 عنصراً من حماس خلال أسبوع واحد في أيار/ مايو 2007، قلقاً شديداً وسط حركة حماس حيث قتل 13 من عناصرها على يد الإسرائيليين، بينما قتل 22 آخرون في الاشتباكات مع فتح⁵⁹، أمام هذا

⁵⁷ قدس برس، 2007/5/15.

⁵⁸ القدس العربي، 2007/5/19.

⁵⁹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/20، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz>

الوضع صرّح الناطق الإعلامي باسم كتائب القسام أبو عبيدة أن تشكيلات القسام في غزة "لم تستخدم نصف قوتها"، في مواجهة من وصفهم "بجيش لحد العميل في غزة"، مشيراً إلى أن الكتائب لن تصمت طويلاً على الخروقات⁶⁰. وقد نشرت حركة حماس أسماء عدد من عناصر جهازها العسكري الذين تمّ اغتيالهم على أيدي من أسمتهم التيار العميل منذ بداية سنة 2006 وحتى الحسم العسكري الذي قامت به، وهنا سنكتفي بعرض أسماء من تمّ اغتيالهم خلال العام 2007 حتى نهاية أيار/ مايو 2007.

وفي منتصف أيار/ مايو ارتفعت وتيرة الاشتباكات، وزادت معها تحذيرات حركة حماس من محاولات إفشال حكومة الوحدة الوطنية، وفي هذه الأثناء ظهرت حركة حماس أكثر حزماً في ردودها العسكرية؛ فقد قامت مجموعة من حركة حماس بمهاجمة منزل سمير المشهراوي في 2007/5/16، بعد قيام مرافقي المشهراوي بمحاولة اختطاف المحاضر في الجامعة الإسلامية زهدي أبو نعمة، كما هاجمت القوة التنفيذية منزل رشيد أبو شباك، حيث قتل ستة من مرافقي أبو شباك أثناء الهجوم. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأحداث وقعت بعد اشتباكات دامية بين حركتي فتح وحماس، وتزامنت مع دخول 500 مقاتل من حرس الرئاسة كانوا قد تدربوا في مصر⁶¹.

⁶⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/19، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz>

⁶¹ شبكة بي بي سي الإخبارية، 2007/5/16، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6660000/6660243.stm



إزاء تصاعد عمليات الاغتيال التي تعرض لها بعض كوادر حركة حماس وعناصرها، أعلنت الحركة في بيان لها قالت فيه: "لا لوم علينا كيف سنعالج ما يترتب على عمليات الإعدام التي ينفذها الانقلابيون، لأنها تجاوزت كل الخطوط الحمر، وفتحت الخيارات أمامنا على مصراعها". وأضافت: "إن هذه الفئة الباغية التي ما إن نطفئ ناراً، حتى تقوم بإشعال نارٍ أخرى، وهي لا زالت تخطط وتدبر... جرائمها وفقاً لأجندة رسمت لها، فلا تنظيم يحكمها، ولا أخلاق تلجمها، وإن تركت فلن ينعم أي مواطن بالأمن والأمان، لذلك يجب أن تنتهي هذه الظاهرة". ووجدت حماس التأكيد على أنها ليست في صراع مع حركة فتح، فقالت "ليس بيننا وبين الحركة أي شيء نتنازع عليه، وإن على حركة فتح أن تعلن موقفها بوضوح تام من هؤلاء القتلة المجرمين، وأن ترفع عنهم الغطاء التنظيمي، حتى لا يحول المأجورون ما يحدث على أنه صراع بين فتح وحماس حول سلطة أو تقاسم كعكة"⁶².

وبالفعل قامت حركة حماس في هذه الأثناء بخطوة أمنية غير متوقعة، فقد قامت القوة التنفيذية وبمساندة كتائب القسام، بتوجيه ضربة قاسية لمن تسميه بالتيار العميل في الأجهزة الأمنية ولبعض عناصر حركة فتح الذين اتهمهم حماس بالتسبب في الفلتان الأمني. وكان قد شهد الأسبوع الثاني من حزيران/ يونيو 2007 اشتباكات عنيفة بين الطرفين، تعرّض خلالها رئيس الوزراء لمحاولة اغتيال ثانية، حيث قصف منزله أثناء تواجده فيه بقذائف الـ "أر بي جي"، كما قصف مقرّ الحكومة في أثناء اجتماع الحكومة.

⁶² المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/12، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz>

وقبيل الهجوم على مقرات الأجهزة الأمنية، وجهت حركة حماس نداءً لقوات الأجهزة الأمنية بالخروج من مقراتهم باستثناء جهاز الشرطة، وقد استجاب العديد من عناصر الأجهزة لهذا النداء فيما رفض آخرون؛ فهاجمت عناصر التنفيذية والقسم مقرات الأجهزة الأمنية، وسيطرت على أبراج سكنية يسكنها بعض قيادات هذه الأجهزة. وفي 2007/6/13 تمكنت قوات حماس من السيطرة على أغلبية هذه المواقع في جنوب القطاع ووسطه وشماله، باستثناء المربع الأمني في مدينة غزة، الذي يضم منزل الرئيس محمود عباس، ومجمع أنصار الأمني، والمقر الرئيسي لجهاز الأمن الوقائي، وبعض المواقع الأخرى. وأمهلّت حركة حماس عناصر الأجهزة الأمنية المتبقية حتى مساء 2007/6/15 للاستسلام⁶³، وقبل انتهاء يوم 2007/6/14 أحكمت حركة حماس سيطرتها على كافة مقرات الأجهزة الأمنية، بما فيها مقرّي المخابرات وجهاز الأمن الوقائي الرئيسيين في منطقة تل الهوا، التي أعلنتها كقائم القسم منطقة عسكرية مغلقة، وقد اعتقلت عناصر التنفيذية العشرات من عناصر الأجهزة الأمنية، وتابعت ملاحقة بعض القيادات الفارّة الذين تتهمهم حماس بالمسؤولية عن عمليات الاغتيال. وبالفعل في مساء 2007/6/14 تمكنت عناصر القسم من إلقاء القبض على سميح المدهون، وقامت بإعدامه متهمّة إياه بالمسؤولية المباشرة عن إعدام عشرات المواطنين والمليّتين وحرق منازل في غزة، وذلك باعترافه لإحدى الإذاعات المحلية التابعة لحركة فتح،

⁶³ الخليج، والشرق الأوسط، والأخبار، بيروت، 2007/6/14.



وتهديده بتنفيذ المزيد من تلك الممارسات⁶⁴، كما انتقدت حماس تلقي المدهون ومنصور شلايل أموالاً من حرس الرئاسة⁶⁵. يذكر أن المدهون استطاع قبيل اعتقاله قتل أحد عناصر القسام، وقد أساء البث الإعلامي للعمليات التي قامت بها عناصر التنفيذية والقسام إساءة كبيرة للوجه الذي عرفت به حماس. وكان من ذلك: مشهد قتل سميح المدهون الذي عرض على فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس، إضافة إلى ممارسات أخرى قامت بها عناصر التنفيذية نذكر منها قيام بعض عناصر التنفيذية والقسام بالتقاط الصور في مقرّ عباس، ورفع راية حماس الخضراء على بعض المواقع الرسمية، إضافة إلى الفوضى التي حصلت قبيل سيطرة عناصر حماس على المراكز الأمنية؛ بسبب ترك عناصر الأجهزة الأمنية مراكزهم مما جعلها عرضة للنهب⁶⁶، هذه الأفعال اضطرت، فيما بعد، القيادة السياسية لحركة حماس إلى الاعتراف بوقوع هذه الأخطاء في أثناء عملية الحسم العسكري والاعتذار عنها، مع التأكيد على أنها أخطاء فردية وليست سياسة معتمدة للحركة⁶⁷.

ووفقاً لإحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد سقط جراء أحداث الحسم العسكري في قطاع غزة 161 قتيلاً خلال الفترة 7-16/6/2007، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب

⁶⁴ القدس، 2007/6/15.

⁶⁵ الغد، 2007/6/16.

⁶⁶ الدستور، 2007/6/15.

⁶⁷ الخليج، 2007/7/28.

القسام والقوة التنفيذية⁶⁸. إلا أن الجداول التي نشرها المركز أوردت أسماء بعض الأشخاص كمدنيين، على الرغم من انتمائهم لأحد الطرفين، مثل حسام أبو قينص من حركة فتح، والذي قُتل على يد عناصر من فتح نفسها، ومحمد الرفاتي من حركة حماس.

طلبت القيادة السياسية من كتائب القسام، بعد سيطرتها على قطاع غزة، إعلان العفو العام عن عناصر الأجهزة الأمنية وكوادرها، وبالفعل أعلنت كتائب القسام العفو العام وأطلقت سراح بعض من اعتقلتهم من قيادات فتح على الرغم من اتهامهم "بالتآمر وتنفيذ أجندة أمريكية"⁶⁹.

في المقابل علقت حركة فتح مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، وهو ما عدته حماس "محاولة للابتزاز وممارسة الضغوط عليها"، وأضافت أنه "إذا كانت حركة فتح معنية بوقف الاشتباكات، فالطريق أمامها واضح، وهو لجم التيار الانقلابي العميل والخائن فيها، لا سيما أن من يرتكب هذه الجرائم في شوارع غزة؛ هم أفراد من الأجهزة الأمنية تتبع لرئيس السلطة وللقائد العام لحركة فتح محمود عباس"⁷⁰. كما أكد فوزي برهوم، الناطق باسم حماس أنه لم يكن أمام حركته سوى أن تتخذ زمام المبادرة، وتتحرك للسيطرة على قطاع غزة؛ "لحماية منجزات الشعب الفلسطيني، ووقف المهزلة والجرائم المتواصلة التي يقودها التيار الانقلابي

⁶⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة خلال الفترة 7-14 يونيو 2007، غزة، ص 81-85.

⁶⁹ الشرق الأوسط، 2007/6/16.

⁷⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/13، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz>



والخائن داخل فتح“، وشدد برهوم على أن ”حماس تريد الآن بسط الأمن والقانون وإعادة الهدوء لقطاع غزة، وأن تعمل مع كل شرفاء الشعب الفلسطيني لتحقيق هذا الهدف، ولا تريد الاستئثار بالسلطة ولا الهيمنة على المراكز... هي تريد الآن شراكة حقيقية“⁷¹.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حركة حماس لم تتلّ جهداً في تبرير ما قامت به من حسم عسكري في قطاع غزة؛ فأصدرت تقريراً رفعته إلى لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن جامعة الدول العربية في 2007/7/26، كما أصدرت كتاباً بعنوان ”الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار“. وقد تضمن التقرير الأول المخططات الأمريكية ودور الأجهزة الأمنية في إنجاح هذه المخططات وفي عمليات الاغتيال وإشاعة الفتان الأمني في قطاع غزة، كما تضمن المراسيم والإجراءات الرئاسية التي أدت إلى توتير الوضع الأمني في القطاع، وفي نهاية هذا التقرير خلصت حماس إلى أن ما قامت به في غزة لا يعدو كونه ”خطوة أمنية“ جاءت لمعالجة مشكلة أمنية ليس أكثر، و”دون أن تكون لهذه الخطوة أية أبعاد سياسية مطلقاً“⁷².

أما بالنسبة لمضمون الكتاب الأبيض فلا يختلف كثيراً عن التقرير

⁷¹ إسلام أون لاين، 2007/6/14، انظر:

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?>

⁷² المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/8/31، انظر:

<http://www.palestine-info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7XRuOLGZ0gg71pQOMA84unEBIvdi4dlwqwUhQ4t4K%2fKMMFm9H2rKdjFhmpRFSIGZaUfN3AFI%2b%2bUs0%2bMGQz6eKyPcrUkVCJhuw9he9dqhJlYg%3d>

المقدم للجنة تقصي الحقائق، إلا أنه تضمن تفاصيل وجداول إحصائية بالأحداث الأمنية والاعتداءات التي تعرضت لها المؤسسات الرسمية ومؤسسات الحركة وعناصرها، ملحقه بصور بعض تلك الاعتداءات. كما اعترفت حماس بوقوع أخطاء من قبل بعض أنصارها ومنتسبيها، وشددت على إدانتها واستنكارها لهذه الأفعال⁷³.

جدول إحصائي بالاعتداءات التي تعرضت لها حركة حماس بعد توقيع اتفاق مكة في الفترة الممتدة ما بين 2/7-2007/6/14⁷⁴

إطلاق نار	اعتداء على مؤسسات	خطف	جرحي	قتلى	
6	5	1	3	2	شباط/ فبراير
7	7	19	12	3	آذار/ مارس
1	5	0	2	0	نيسان/ أبريل
56	36	64	8	25	أيار/ مايو
27	49	36	49	39	حزيران/ يونيو
97	102	120	74	69	المجموع

سابعاً: حماس وحكومة الطوارئ:

لم تكن فكرة تشكيل حكومة الطوارئ فكرة جديدة كلياً على الشارع الفلسطيني، إذ لطالما لوحث الرئاسة بفكرة تشكيل حكومة طوارئ؛

⁷³ المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطراب لا اختيار، الطبعة الثانية (دون مكان: المكتب الإعلامي لحماس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

⁷⁴ المصدر نفسه، ص 152.



تمهيداً لإجراء انتخابات مبكرة⁷⁵. ولكن بعد ما جرى في غزة من تهاوٍ للأجهزة الأمنية أمام القوة التنفيذية، وكتائب القسام فُتح الباب أمام الرئيس عباس، لبيدأ سلسلة من القرارات، استهلها بإقالة حكومة الوحدة وإعلان حكومة الطوارئ، وتكليف سلام فياض بتشكيلها، وقد عدت حركة حماس هذا القرار "انقلاباً على الشرعية وتجاوزاً للقوانين الفلسطينية وكل التوافقات الوطنية"⁷⁶.

وعلى الرغم من إقالة حكومة الوحدة، إلا أن رئيس الحكومة إسماعيل هنية أعلن عن عدم قانونية تشكيل حكومة الطوارئ، كما أعلن عن استمرار عمل حكومته لتسيير الأعمال، وأتبع ذلك بإصدار قرار بوقف رشيد أبو شباك عن عمله، وبتشكيل مجلس أعلى للشرطة في قطاع غزة، برئاسة توفيق جبر⁷⁷، الضابط في جهاز المخابرات العامة سابقاً. كما قامت الحكومة المُقالة بنشر الشرطة في قطاع غزة؛ لضبط الأمن فيه، فضلاً عن قيام وزارة شؤون الخارجية، في حكومة هنية المُقالة، بتشكيل لجنة لحماية الرعايا الأجانب وتسهيل أعمالهم في قطاع غزة، تضم كلاً من وزارة الخارجية والداخلية والإعلام والقوة التنفيذية وجهاز الأمن، كما دعت وزارة الداخلية الصحفيين الأجانب إلى القدوم إلى قطاع غزة لكتابة التقارير ومتابعة الأوضاع عن كثب⁷⁸. واستطاعت الحكومة المُقالة برئاسة هنية في 2007/7/4 الإفراج عن الصحفي البريطاني المختطف آلان

⁷⁵ عكاظ، 2006/10/11.

⁷⁶ الغد، والدستور، 2007/6/16.

⁷⁷ الشرق الأوسط، 2007/6/17.

⁷⁸ عرب 48، 2007/7/4.

جونستون Alan Johnston بعد مفاوضات مع الخاطفين التابعين لجيش الإسلام، وقد تمّ ذلك بالتعاون مع حركة حماس⁷⁹.

تمكنت حركة حماس خلال فترة وجيزة من إحكام سيطرتها على الوضع الأمني في قطاع غزة، فمنعت إطلاق النار في الهواء أو في الأعراس، واعتقلت كبار مروجي المخدرات⁸⁰، ولكن تخلل ذلك بعض حوادث الفلتان الأمني، فقد رصد مركز الميزان لحقوق الإنسان وقوع نحو ثلاثة قتلى خلال شهر تموز/ يوليو 2007، بينما سجل المركز سقوط 57 قتيلاً خلال شهر أيار/ مايو 2007⁸¹، أي أن نسبة حوادث الفلتان الأمني بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة قد انخفضت بشكل ملحوظ.

⁷⁹ الأيام، فلسطين، 2007/7/5.

⁸⁰ موقع الجزيرة نت، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/51387C0E-A73F-4335-A5CC-F89BCF0C04FF.htm>

⁸¹ مركز الميزان لحقوق الإنسان، في:

http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/detail_daily_news.php?id=1557



ضحايا الفلتان الأمني⁸²

السنة	الجرحي	القتلى
2002	2	2
2003	111	18
2004	178	57
2005	895	101
2006	1,239	260
2007	2,371	482
المجموع	4,796	920

لقد أصبح قطاع غزة محطّ اهتمام لجميع المراقبين للحالة الأمنية منذ فوز حركة حماس في الانتخابات، كما أصبحت حماس مسؤولة عن ضبط الأمن في القطاع بعد سيطرتها عليه أمنياً؛ وقد حملها ذلك تبعات ثقيلة؛ فقد أصبحت تصرفات عناصرها تحسب عليها بدقة، ففي 2007/7/7 قامت مجموعة من القوة التنفيذية باقتحام جامعة الأزهر، وصادرت بعض المواد الكيميائية وهو ما لاقى استنكاراً شديداً من الأوساط الحقوقية والأكاديمية⁸³، وعلى الفور قامت قيادة القوة التنفيذية

⁸² وكالة وفا، 2008/1/13؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في:

http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

⁸³ مركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر:

http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/detail_daily_news.php?id=1557

التابعة لوزارة الداخلية بوقف الضابط المسؤول عن اقتحام الجامعة، كما حوّلت جميع من شارك في الاقتحام إلى التحقيق، وأكدت القوة التنفيذية أن هذه التصرفات هي أخطاء فردية وليست سياسة متبعة⁸⁴.

على الرغم من النجاحات التي حققتها القوة التنفيذية في سيطرتها على الأمن في قطاع غزة، إلا أن المناوشات بينها وبين أنصار حركة فتح لم تتوقف، فقد وقعت العديد منها في أثناء تظاهر أنصار فتح، فقامت حكومة هنية المقابلة بمنع التظاهر دون ترخيص⁸⁵، ولكن ذلك لم يمنع فتح من إيجاد حل عبر الدعوة إلى إقامة صلاة الجمعة في الساحات العامة.

لم تمنع حكومة هنية أتباع فتح من الصلاة في الأماكن العامة، ولكن ما لبثت أن تحولت هذه الصلوات إلى مظاهرات عنيفة، ففي 2007/8/31، وبعد صلاة الجمعة التي عقدتها حركة فتح في عدد من ساحات غزة قام المئات من أنصار فتح برشق مقرّ المجلس التشريعي بالقنابل الحارقة والحجارة؛ فاعتقلت القوة التنفيذية العشرات منهم وفرضت عليهم دفع غرامة مالية بقيمة ألف شيكل أي نحو 250 دولار، على كل من شارك في أعمال الشغب، وتعهدت التنفيذية بردّ هذا المبلغ بعد ستة أشهر بشرط تنفيذ التعهد بعدم المشاركة في أعمال الشغب⁸⁶، ومن ثم قامت حكومة هنية بإصدار قرار في 2007/9/4، يمنع بموجبه إقامة الصلاة في الأماكن العامة، على اعتبار أن هذه التجمعات "تجاوزت أهداف الصلاة،

⁸⁴ الدستور، 2007/7/10.

⁸⁵ القدس العربي، 2007/8/24.

⁸⁶ الدستور، 2007/9/2.



وتمّ استغلالها من أجل الفوضى والفتنة وأعمال الشغب“ على حدّ قول الحكومة المُقالة⁸⁷.

ومن جهة أخرى تابعت حماس إجراءاتها الأمنية، فقامت بدمج القوة التنفيذية بجهاز الشرطة، وبذلك أصبح عدد الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية في قطاع غزة خمسة أجهزة، وهي جهاز الشرطة الفلسطينية؛ ويبلغ عدد أفرادها ثمانية آلاف عنصر، ودائرة الأمن الداخلي 200 عنصر، وجهاز أمن وحماية الشخصيات 700 عنصر، وجهاز الدفاع المدني 200 عنصر، وجهاز الأمن الوطني 600 عنصر⁸⁸، كما قامت وزارة الداخلية في الحكومة المُقالة في 2007/9/16 بإزالة 40 زنزانة موجودة في سجن غزة المركزي المعروف باسم السرايا⁸⁹.

لا يبدو أن الرئاسة الفلسطينية كانت مهتمة بالتفاهم مع حماس، خصوصاً بعد دعوة بوش لمؤتمر السلام في الخريف، فمضت السلطة في الضفة في إجراءاتها ضدّ حركة حماس، فاعتقلت العشرات من أبناء حماس متهمه إياهم بمحاولة تأسيس قوة تنفيذية في الضفة وشراء السلاح⁹⁰، وفي هذا الصدد أصدرت حركة حماس بياناً رصدت فيه خلال الفترة الممتدة من 2007/6/11 وحتى 2007/8/31 أكثر من ألف اعتداء على عناصرها ومؤسساتها في الضفة الغربية، شملت 639 عملية اعتقال، و36 عملية إطلاق نار، و175 اعتداء على مؤسسات وجمعيات تابعة لحماس، و156

⁸⁷ الحياة، 2007/9/5.

⁸⁸ القدس العربي، 2007/10/3.

⁸⁹ الدستور، 2007/9/17.

⁹⁰ الشرق الأوسط، 2007/7/23.

اعتداء على ممتلكات خاصة بأبناء حماس⁹¹.

كما أصدرت حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض قراراً يقضي بإغلاق 103 جمعيات وهيئات أهلية عاملة في الضفة، وقد علّق محمود الهباش وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة سلام فياض قائلاً: إن للحكومة الحق في استهداف الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تساعد حماس في معركتها مع السلطة⁹².

وفي وقت لاحق أعلن وزير الإعلام في حكومة سلام فياض، رياض المالكي، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أقدمت قبل أسبوعين على حلّ 92 مؤسسة خيرية مرتبطة بالحركة الإسلامية. وقال المالكي إن ناشطي حماس متغلغلون في هذه المؤسسات، مضيفاً "لقد حولوا المؤسسات الخيرية إلى إمبراطورية مالية لتخدم غاياتهم السياسية وأنشطتهم"، فيما قال المتحدث باسم حماس سامي أبو زهري إن الأمر "محاولة لإضعاف حماس، لكن المواطنين الفلسطينيين سيدفعون الثمن، لأنهم يستفيدون من هذه اللجان"⁹³.

في المقابل أصدرت الحكومة المقالة في قطاع غزة مجموعة قرارات لترتيب الجهاز القضائي في القطاع؛ حيث أعلن مجلس الوزراء في 20/9/2007 عن إنشاء "مجلس العدل الأعلى"، بهدف ضبط مرفق القضاء

⁹¹ المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=>

⁹² الدستور، 2007/8/22.

⁹³ السفير، 2007/12/4.



وتفعيله، وتطبيق القانون في قطاع غزة⁹⁴. وفي السياق نفسه أصدر رئيس الوزراء إسماعيل هنية في 26/9/2007، بصفته رئيساً للحكومة المقالة ووزير داخليتها، قراراً يحمل رقم (2007/128) أكد فيه على احترام سيادة القانون من قبل الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون بما يكفل حماية الحريات العامة والخاصة، وحرية العمل السياسي والصحفي، وحرية التجمع السلمي. واحترام المحددات القانونية فيما يتعلق بإجراءات القبض والإحضار والاحتجاز، وحماية حقوق المحتجزين والمعتقلين بما يضمن حقهم في معرفة أسباب الاعتقال ومكان الاحتجاز، وأن يكون أمر الاعتقال صادراً عن جهة مختصة، كما يضمن حقهم في الاتصال بمحامي. وأكد هنية أيضاً على أهمية هذا القرار، وضرورة إيجاد أدوات رقابية ومحاسبية تضمن تطبيقه على أرض الواقع⁹⁵.

على الرغم من الترتيبات القانونية التي قامت بها الحكومة المقالة، إلا أن ذلك لم يحل دون وقوع العديد من الإشكالات الأمنية؛ فقد اعتقلت القوة التنفيذية في 29/9/2007 عدداً من أعضاء حركة فتح على خلفية الإشكال الذي وقع في أحد مساجد خان يونس، وحسب رواية شهود العيان فإن الإشكال وقع بين مصليين من حركة حماس وآخرين من حركة فتح، وقد استخدم فيه السلاح الأبيض. أما الشرطة الفلسطينية فقد اتهمت من أسمتهم بـ”مجموعة من الخارجين على القانون، ومثيري الفتنة

⁹⁴ الدستور، 2007/9/21.

⁹⁵ وكالة معا، 2007/9/30، انظر:

<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=84432>

من فلول التيار الانقلابي“ بالاعتداء على إمام مسجد في مخيم خان يونس، وأضافت الشرطة أن “المعتدين” أقدموا على طعن اثنين من أنصار حماس. وفي السياق نفسه اتهمت فتح الشرطة الفلسطينية التابعة لحكومة هنية باعتقال يحيى رباح في 2007/9/29، وبرت وزارة الداخلية هذا الأمر بأن الاعتقال تم “على خلفية فساد مالي”⁹⁶.

وفي 2007/10/3 قامت الشرطة الفلسطينية في مدينة غزة بالسيطرة على أحد مكاتب حركة فتح بعد ساعات قليلة من انفجار سيارة تُقلُّ ثلاثة عناصر من حركة فتح، كانوا يحاولون استهداف أحد مقرات القوة التنفيذية، حسب اتهام حركة حماس لهم⁹⁷.

وبالعودة إلى قطاع غزة، ودعوات فصائل منظمة التحرير إلى الصلاة في الأماكن العامة مع نهاية شهر آب/ أغسطس 2007، احتجاجاً على ما أسمته “استيلاء” حركة حماس على القطاع واستغلالها المساجد كمنابر سياسية، أعقب تلك الصلوات خروج أعداد من المصلين في مسيرة غاضبة رددت هتافات “شبيعة، شبيعة”، في إشارة لحركة حماس، وهتافات أخرى مؤيدة للرئيس عباس ولمحمد دحلان وسميح المدهون. وقد أقدم عدد من المتظاهرين على رشق مركز الشرطة الرئيسي (الجوازات) في مدينة غزة بالحجارة عند مرور المسيرة أمامه؛ مما أدى إلى اشتباكات محدودة بين القوة التنفيذية والمتظاهرين، أسفرت عن عدة اعتقالات وإصابة 12 شخصاً⁹⁸.

⁹⁶ المستقبل، 2007/10/1.

⁹⁷ النهار، 2007/10/3.

⁹⁸ القدس العربي، والحياة، 2007/9/1.



ودعت فتح وفصائل المنظمة مجدداً إلى الصلاة في العراء في الجمعة التالية، وفي هذه المرة استخدمت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية القوة لمنع إقامة الصلاة في الساحات العامة؛ مما أدى لإصابة أكثر من 30 شخصاً واعتقال آخرين، بينهم عدد من قادة حركة فتح وحزب الشعب والجبهة الديمقراطية، أفرج عنهم في وقت لاحق⁹⁹. واحتجاجاً على إجراءات القوة التنفيذية في ذلك اليوم، دعت حركة فتح وفصائل المنظمة، إلى إضراب عام في 2007/9/9 في غزة¹⁰⁰.

ومن جهة أخرى، تعرضت بعض المؤسسات لاعتداءات ضمن عمليات التوتير الأمني التي شهدتها شهر أيلول/سبتمبر؛ حيث هزّ انفجار مقرّ القيادة العامة للقوة التنفيذية في غزة في 2007/9/16، وأعلن عن إبطال مفعول عبوة ناسفة عند مدخل مقرّ المجلس التشريعي في غزة في اليوم نفسه، واتهم رئيس المجلس التشريعي بالإناية أحمد بحر حينها "فريق رام الله" بمسؤولية زرع العبوة¹⁰¹.

وعلى خلفية قرار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بحظر الكتلة الإسلامية (الجنّاح الطلابي لحماس)، أصدرت الكتلة بياناً اتهمت فيه حركة فتح بالوقوف خلف هذا القرار، وقالت في بيانها "إنّ القرار ظالم بامتياز؛ أقرّته قيادة فتح في الضفة المحتلة، وسوغته إدارات الجامعات، وتولى تنفيذه جهازا الوقائي والمخابرات". وأضافت الكتلة إنه "ليس

⁹⁹ الخليج، 2007/9/8.

¹⁰⁰ الشرق الأوسط، 2007/9/9.

¹⁰¹ الدستور، والشرق الأوسط، 2007/9/17.

من المنطقي أن تحظر الكتلة الإسلامية في الضفة، وتعم الشبيبة (الجناح الطلابي لفتح) في غزة بكل حقوقها وحرّياتها¹⁰².

وفي خطوة التفافية على دعوة حركة فتح لصلاة العيد في العراء، قامت وزارة الأوقاف في الحكومة المقالة بالإعلان عن أماكن الصلاة في الساحات العامة، وفي هذا السياق صرح الناطق باسم وزارة الداخلية في الحكومة المقالة إيهاب الغصين، قائلاً "إن قرار الحكومة الفلسطينية بمنع الصلوات السياسية سيتمّ تطبيقه، وإن كانت الصلاة التي تدعو لها حركة فتح أول أيام العيد تهدف إلى الفوضى والشغب؛ فإنها ممنوعة ومرفوضة، وسيتمّ منع المشاركين من التجمع ومحاسبة المسؤولين عنها"¹⁰³.

اصطدمت رغبة حماس ببسط الأمن في قطاع غزة بسلسلة تفجيرات مجهولة الهوية استهدفت شخصيات ومؤسسات رسمية، إضافة إلى العديد من التصادمات بين القوة التنفيذية وعناصر تابعة لفتح، ففي 2007/10/17 داهمت القوة التنفيذية عدداً من منازل عائلة حلس، التي ينتمي عدد كبير من أفرادها إلى حركة فتح، وطالبت الشرطة بتسليم مطلق النار على الشرطة، إلا أن أفراداً من عائلة حلس بدؤوا بإطلاق النار على الشرطة، وقد أسفر هذا الاشتباك عن سقوط ثلاثة قتلى أحدهم من القوة التنفيذية ونحو 20 جريحاً¹⁰⁴. وفي اليوم نفسه عرض مدير الشرطة الفلسطينية في غزة اللواء توفيق جبر بمشاركة الناطق باسم الحكومة طاهر النونو والناطق

¹⁰² الخليج، 2007/10/14.

¹⁰³ البيان، 2007/10/10.

¹⁰⁴ وكالة سما، 2007/10/17، انظر:

<http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=29092>



باسم وزارة الداخلية، تسجيلات لشبابٍ وفتية قالوا إنهم تورطوا في التفجيرات التي شهدتها قطاع غزة خلال الأسابيع القليلة الماضية التي تلت الحسم العسكري، وقال جبر إن "عدد المعتقلين يتراوح بين 20 إلى 30 معتقلاً يخضعون لشروط إنسانية وصحية ونفسية جيدة". وأضاف أن "باب زيارة المعتقلين مفتوح أمام مراكز حقوق الإنسان، ومندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتفقدتهم على مدار الساعة". وحمل جبر والنونو والغصين قادة فتح، في مدينة رام الله، المسؤولية عما أسموه "إغراء عدد من رجال الشرطة، والقصر من الأطفال، وتهديد بعضهم بقطع رواتبهم؛ لتفجير عبوات وإعادة الانفلات الأمني إلى القطاع"¹⁰⁵.

لم تخلُ الإجراءات الميدانية التي قامت بها القوة التنفيذية من بعض التجاوزات، وهو ما تمّ استنكاره من قبل نواب حركة حماس، الذين شاركوا في جلسة استماع عقدتها لجنة الأمن في المجلس التشريعي في 2007/11/4. وقد استعرض العميد توفيق جبر خلال الجلسة بعض القضايا التي تمّ تسجيلها في مجال القبض على عصابات المخدرات، ومعالجة بعض القضايا الغامضة. وقد انتقد نواب حماس التجاوزات التي قامت بها القوة التنفيذية، وطالبوا بمحاسبة المسؤولين عن هذه الأفعال، وشدد النائب عن حماس صلاح البردويل على أهمية عدم الخلط بين البعدين السياسي والقانوني في تنفيذ القانون، كما أكد على ضرورة التواصل بين القوة التنفيذية والنيابة العامة¹⁰⁶.

¹⁰⁵ الحياة، 2007/10/18.

¹⁰⁶ الحياة الجديدة، 2007/11/5.

وبالنسبة لمشروع القرار المشار إليه في الفصل الأول، الذي توجهت به السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرارٍ يَعدُّ حركة حماس "مليشيا خارجة على القانون"، والذي كان مندوب فلسطين في الأمم المتحدة رياض منصور قد "قام بتوزيع مشروع القرار على مندوبي الاتحاد الأوروبي قبل التشاور مع المجموعة العربية، التي تفاجأت ببوده"¹⁰⁷. دعت حركة حماس إلى محاكمة مندوب فلسطين، كما عدت حماس على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم أن "منصور يشكل خطراً على المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ويعمل لصالح أجناس أمريكية وإسرائيلية، وأنه عمل سابقاً على إسقاط المشروع الإندونيسي - القطري الداعي لفك الحصار عن قطاع غزة بالتنسيق مع المندوب الإسرائيلي". وأشار برهوم إلى وجود "جهات فلسطينية متورطة في استمرار حالة الحصار على الشعب الفلسطيني، ومؤيدة لحالة إعلان الحرب عليه، وإنكار خياره الديمقراطي". من جهته، طالب محمد المدهون، رئيس ديوان رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية، الرئيس محمود عباس بـ"ضرورة إقالة ومحاكمة منصور بعد تكرار تعاونه الواضح في تشديد الحصار على قطاع غزة"¹⁰⁸.

حاولت حركة فتح الاستفادة من ذكرى وفاة الرئيس ياسر عرفات في تقوية موقفها وزيادة شعبيتها، وإضعاف حماس وحكومتها في القطاع؛ فدعت إلى إحياء ذكرى عرفات في قطاع غزة. وبالفعل سمحت الحكومة

¹⁰⁷ الغد، 2007/11/9.

¹⁰⁸ المصدر نفسه.



المقالة في القطاع لحركة فتح بإحياء الذكرى التي تقيمها الحركة لأول مرة بعد مرور ثلاثة أعوام على استشهاد الرئيس ياسر عرفات، ونجحت فتح في جمع حشد ضخم قُدِّر بنحو نصف مليون مشارك؛ مما اعتبر مؤشراً على قوتها ونفوذها في قطاع غزة¹⁰⁹. إلا أن هذه المناسبة لم تزد التصادم بين عناصر حركة فتح والشرطة الفلسطينية في غزة؛ فقد قامت وزارة الداخلية قبيل المهرجان بمصادرة شاحنات من المصنقات والرايات، التي دخلت عبر معبر كرم أبو سالم على أنها مواد غذائية. وقالت وزارة الداخلية في غزة معلقة على إدخال هذه المواد إن "من يستطيع التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي لإدخال مواد دعائية يستطيع تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة، إن لم يكن هو الذي يفرضه". فيما استهجنّت حركة فتح مصادرة هذه المواد¹¹⁰. كما وقعت اشتباكات بين عناصر من حركة فتح والشرطة الفلسطينية في أثناء إحياء ذكرى عرفات في 2007/11/12؛ مما أدى إلى وقوع ستة قتلى، فيما اتهمت الحكومة المتظاهرين باعتلاء المباني وإطلاق النار على الشرطة الفلسطينية. وقالت الحكومة المقالة في بيان لها إن "حركة فتح غررت بالجميع في أهداف الحفل الذي يأتي على مشارف مؤتمر أنابوليس، وبدلاً من أن يوجه ضدّ الجهة التي اغتالت الرئيس الراحل، تحول إلى مهرجان خطابي وتحريضي ضدّ الحكومة وحركة حماس، رغم كل ما قدمته لإنجاح إحياء هذه الذكرى". وتطرق بيان الحكومة إلى تصريحات عدد من قادة فتح في رام الله، فأشار إلى أنها "أدت إلى

¹⁰⁹ البيان، 2007/11/13.

¹¹⁰ وكالة سما، 2007/11/11، انظر:

<http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=29903>

توتير الأوضاع قبل الأحداث، فيما أوضحت التصريحات بعد الأحداث حقيقة المؤامرة التي تستهدف إثارة القلاقل والفتن، وتشير إلى تواطؤ بعض وسائل الإعلام في إذكاء نار الفتنة ونشر الأكاذيب والتحريض¹¹¹، وعلى إثر هذه الأحداث، أعلن رئيس وزراء الحكومة المقالة، إسماعيل هنية، عن تشكيل لجنة تحقيق "قوية ونزيهة وشفافة" وعلق على الأحداث قائلاً إن حكومته وقيادات من حركة فتح عقدوا عدة لقاءات من أجل ضمان الترتيبات للحفل، وإن انتشار الشرطة كان يهدف إلى تنظيم السير وحركة المرور، وتسهيل وصول المشاركين، وإنه تم إعطاء التعليمات الصارمة لرجال الشرطة بعدم الاحتكاك وضبط النفس. كما سمحت الحكومة المقالة بالمهرجانات والمسيرات المحلية ورفع الرايات الخاصة، رغم التهجم على حماس والحكومة، وإن فضائية الأقصى نظمت يوماً مفتوحاً من أجل الرئيس عرفات، وإن وزارة التربية والتعليم قررت تعليق الدراسة ساعة المهرجان، وأن تكون الحصة الأولى حول حياة الراحل عرفات¹¹². كما دعا هنية إلى "إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية تلك الأحداث"¹¹³.

وأعقب أحداث ذكرى وفاة عرفات حملة اعتقالات في الضفة الغربية استهدفت عناصر حركة حماس؛ إذ قامت الأجهزة الأمنية في الضفة

¹¹¹ عرب 48، 2007/11/13، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=49990>

¹¹² عرب 48، 2007/11/15، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=50039>

¹¹³ الغد، 2007/11/16.

الغربية باعتقال 20 عضواً من حماس. من ناحيتها انتقدت حماس بشدة حملة الاعتقالات في صفوف ناشطيها، كما عدت حماس في بيان لها، أن "الانتقال السلس لهذه الأجهزة عبر حواجز الاحتلال في الوقت الذي تتوغل فيها القوات الإسرائيلية في نابلس ومخيماتها، دلالة واضحة على عودة التنسيق الأمني بين الجانبين في أرفع مستوياته"¹¹⁴.

ثامناً: حماس ومؤتمر أنابوليس:

قبيل مؤتمر السلام الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش، بدا الخطّ الفاصل بين نهجي المقاومة والتسوية يتجلى ليصبح أكثر وضوحاً واتساعاً مما كان عليه في السابق، كما بدا أن حركة فتح أصبحت أكثر تأييداً للتسوية وإن أدى ذلك إلى نزع سلاحها. في المقابل عارضت حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة مشاركة السلطة الفلسطينية في مؤتمر السلام، الذي عقد في مدينة أنابوليس الأمريكية في 2007/11/27، ولكن ذلك لم يحل دون مشاركة السلطة ومعظم الدول العربية في هذا المؤتمر. ولم يكد مؤتمر السلام أن ينفذ حتى شنت السلطة الفلسطينية في رام الله حملة اعتقالات في صفوف حماس. وقد اتهمت حماس في 2007/11/29 الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بشنّ أوسع حملة اعتقالات منذ أحداث غزة في حزيران/يونيو 2007¹¹⁵. كما اتهمت حماس السلطة الفلسطينية بمعاملتها كحركة محظورة ومنعها من القيام بفعاليتها في الضفة الغربية، فقد ذكر القيادي في حماس فرج رمانة أنه "تمّ التواصل مع جهات سياسية

¹¹⁴ الحياة، 2007/11/15.

¹¹⁵ الخليج، 2007/11/30.

وأمنية للسماح للحركة بإقامة احتفالات، ولو في قاعات مغلقة، بمناسبة ذكرى الانطلاق العشرين، لكن الإجابة كانت بالرفض“. في المقابل نفت حركة فتح أن تكون هي أو السلطة الفلسطينية تتعامل مع حركة حماس على أنها حزب محظور، مشيرة إلى أن قادة حماس في الضفة ينتقلون بحرية، وقال الناطق باسم فتح في الضفة الغربية فهمي الزعاري إنه ضدّ ”منع أية جهة كانت من ممارسة حقها الطبيعي في التعبير عن الرأي، لكن في إطار سيادة القانون، بمعنى التعبير عن الرأي وليس التشهير والنقد والقدح والذم والتخوين، كما جرت العادة على لسان حركة حماس“¹¹⁶. وفي هذا الصدد اتهم فرج رمانة السلطة الفلسطينية في رام الله باعتقال نحو 1,200 شخص من أنصار حماس في الضفة، وفصل آلاف الموظفين بتهمة تعاطفهم مع حماس خلال ستة أشهر¹¹⁷.

ومن جهة أخرى، وفيما يبدو أنه ردّ على منع حماس من إقامة احتفالات بذكرى انطلاقها في الضفة الغربية، أصدرت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة قراراً تمنع بموجبه حركة فتح من إقامة الاحتفالات بذكرى انطلاقها في قطاع غزة، وقد قال نائب مدير عام الشرطة في غزة جمال الجراح إن ”القرار يأتي للحفاظ على أرواح المدنيين، ولعدم التزام قيادة فتح بالمعايير التي وضعت“¹¹⁸.

¹¹⁶ الجزيرة نت، 12/12/2007، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F99E9DE7-2E88-422C-B828-918C28731906.htm>

¹¹⁷ الاتحاد، 18/12/2007.

¹¹⁸ البيان، 31/12/2007.



ازداد الوضع في قطاع غزة توتراً مع قيام عناصر فتح بالاحتفال في منطقة خان يونس، وتطور الأمر إلى الاصطدام مع الشرطة في غزة وإطلاق النار باتجاه جيب للشرطة؛ مما أدى إلى مقتل الشرطي عمر عصفور، وإصابة عدد من زملائه. كما قتل محمود أبو طه، أحد وجهاء حماس، والطفل أيمن محمد أبو الوفا الذي يبلغ من العمر 12 عاماً. واتهمت حماس عناصر فتح بإحراق بعض الممتلكات وتخريبها، وإلقاء القنابل متسببين بوقوع العديد من الإصابات¹¹⁹. وذكر الطبيب معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة الفلسطينية، أن ”28 مدنياً أصيبوا بالرصاص والعصي بمدينة خان يونس، فيما أصيب 16 آخرون بالرصاص والعصي في رفح، إضافة إلى إصابتين بالرصاص في حي الشجاعية، و25 إصابة بالرصاص والعصي في جباليا“¹²⁰.

في المقابل استمرت السلطة الفلسطينية في تنفيذ سياستها ضد عناصر حركة حماس، فاعتقلت المئات منهم؛ وقد ذكر تقرير صادر عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي ”الشاباك“ The Shabak, Israel Security Agency (ISA) تحت عنوان ”متابعة أداء أجهزة الأمن الفلسطينية“، إلى أن أجهزة الأمن في الضفة اعتقلت في الفترة ما بين 2007/11/28 و 2007/12/2 نحو 250 ناشطاً من حركة حماس¹²¹. وفي إحصائية صادرة عن حركة حماس ذكرت فيها أن ناشطي حماس تعرضوا منذ

¹¹⁹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/1.

¹²⁰ البيان، 2008/1/2.

¹²¹ عرب 48، 2008/1/7، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=51249>

حزيران/ يونيو 2007 ولغاية نهاية 2007 لـ 1,527 حالة اعتقال، وأشار التقرير أيضاً إلى أن 336 من المعتقلين أعادت قوات الاحتلال اعتقالهم مباشرة خلال أقل من شهر بعد خروجهم من سجون السلطة في الضفة، وأضافت حماس أن 183 تكرر اعتقالهم أكثر من مرة، وأنه ما زال 170 رهن الاعتقال¹²².

ومع بداية عام 2008 بدأ الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة يزداد شيئاً فشيئاً، كما أخذ العدوان الإسرائيلي على القطاع قبيل وبعد زيارة بوش للمنطقة في 9-10/1/2008، منحىً أكثر دموية مما سبق حيث سقط 96 شهيداً خلال الشهر الأول من العام الجديد¹²³. كما ظهرت في بداية هذا العام أزمة جديدة بخصوص عودة الحجاج إلى قطاع غزة بعد الانتهاء من أداء مناسك الحج، إذ إن "إسرائيل" اشترطت عودتهم عن طريق معبر العوجة المسيطر عليه إسرائيلياً، وهو ما قد يعرض العديد منهم للتحقيق أو حتى الاعتقال من قبل القوات الإسرائيلية. وفي هذا الصدد صرح عضو المكتب السياسي لحماس عزت الرشق، مشيراً إلى أن عودة حجاج القطاع سالمين إلى ديارهم "مرهون بالسلطات المصرية، التي ندعوها إلى رفض الضغوط الأمريكية والصهيونية، والتي تتم بتشجيع وتأييد رئاسة السلطة"¹²⁴.

لم تكد أزمة الحجاج تنتهي بدخولهم في 2008/1/2، حتى ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي في 2008/1/15 مجزرة في حي الزيتون في

¹²² الخليج، 2008/1/3.

¹²³ قدس برس، 2008/2/3.

¹²⁴ المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/1.



قطاع غزة، ذهب ضحيتها 20 شهيداً و70 جريحاً، وقد تزامن هذا العدوان مع بدء الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالتفاوض في ملف الوضع النهائي، وقد عدّ الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن هذه المجزرة "تشكل إحراجاً كبيراً للمفاوض الفلسطيني"، أما القيادي في حركة حماس محمود الزهار الذي فقد ابنه الثاني في هذه المجزرة، فقد رأى أن العملية الإسرائيلية هي أولى نتائج زيارة الرئيس الأمريكي إلى المنطقة¹²⁵. وفي 18/1/2008 أحكمت "إسرائيل" قبضتها على معابر قطاع غزة مانعة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) من إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، كما منعت "إسرائيل" إدخال الوقود، وقطعت التيار الكهربائي عن القطاع؛ مما زاد من مأساة قطاع غزة¹²⁶، وبهذا الشأن حذرت حركة حماس، على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري، من هذا الوضع حيث قال "إن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على وشك الانفجار" وأن انفجاره "لن يبقي حدوداً ولا سدوداً"، مشيراً إلى أن شعب غزة "لن يقبل بالموت ولن يرفع الراية البيضاء"¹²⁷. وبالفعل في 22/1/2008 اقتحم عشرات المواطنين المتظاهرون أمام معبر رفح بوابات المعبر، وتبع ذلك تفجير فتحات في جدران الحدود المصرية الفلسطينية.

¹²⁵ القبس، 16/1/2008.

¹²⁶ الدستور، 19/1/2008.

¹²⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 21/1/2008.

على الرغم من نفي حركة حماس لعب أي دور بتدمير جدران الحدود إلا أن جميع المؤشرات تدلّ على أن حركة حماس لعبت دوراً كبيراً في اقتحام الحدود مع مصر؛ حيث التصريحات السابقة لاقتحام المعبر تدلّ على ذلك، كما أن تدمير الجدران حصل أمام أعين رجال الشرطة التابعة للحكومة المقالة.

وفي 2008/2/3 بدأت القوات المصرية بالتنسيق مع حماس لإغلاق معبر رفح؛ مما أدى إلى اشتباك بين حرس الحدود ومعتصمين فلسطينيين أمام المعبر؛ كانت حصيلته جرح شرطين مصريين ومقتل فلسطيني، إضافة إلى إصابة العشرات من الفلسطينيين جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وقد عدّت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة هذا الأمر بأنه حادث عارض، وتمكنت الشرطة الفلسطينية في غزة من تطويق الحادث¹²⁸.

أسهم العديد من العوامل في تحسين شعبية حماس التي تأثرت بأحداث حزيران/يونيو 2007، حيث نشر المركز الفلسطيني للسياسة في رام الله في استطلاع أجره في الفترة ما بين 2008/1/23 و2008/2/3، أن شعبية حماس ارتفعت بعد اقتحام الحدود مع مصر من 31% إلى 34%¹²⁹، بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني في قطاع غزة في ظل حكم حماس؛ فعلى الرغم من حدوث بعض القلاقل في قطاع غزة إلا أن حماس تمكنت إلى حد ما من السيطرة على الوضع الأمني، كما تمكنت من كشف بعض المؤامرات التي تستهدف قاداتها؛ ففي 2008/1/12

¹²⁸ الشرق الأوسط، 2008/2/5.

¹²⁹ البيان، 2008/2/8.



تمكنت حماس من إلقاء القبض على مجموعة حاولت وضع عبوة ناسفة تزن ثلاثة كيلو جرامات ونصف في حفل استقبال الحجاج الذي حضره رئيس الوزراء إسماعيل هنية، واتهمت حماس السلطة الفلسطينية وحركة فتح بالوقوف وراء محاولة اغتيال هنية. وعلى خلفية هذا الأمر قامت الشرطة الفلسطينية في غزة باعتقال العديد من المتورطين بهذه المحاولة من أعضاء فتح¹³⁰.

لم يكن الوضع الأمني في الضفة الغربية أفضل مما هو عليه في قطاع غزة، فحملات الاعتقال في صفوف عناصر المقاومة التي قامت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية أثرت على أداء المقاومة في الضفة، كما استمرت السلطة في محاولات التأثير على شعبية حماس، من خلال محاولات إظهار حماس كحركة منقسمة على نفسها، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيراً على الحركة وإن كانت بعض التصريحات الصادرة عن بعض عناصر حماس قد خدمت هذا الهدف؛ فقد عقد موسى الحراز أحد أعضاء حماس، ممن لا يحملون صفة قيادية في 2008/2/5، مؤتمراً صحفياً دعا فيه عناصر حماس إلى تسليم سلاحها إلى السلطة الفلسطينية¹³¹، فيما قالت حماس "أن هذه التصريحات تأتي في سياق عملية الضغوط والابتزاز التي تمارسها هذه الأجهزة [الأمنية في الضفة] ضد أبناء القوى الفلسطينية وخاصة حركة حماس مقابل وعود ببعض الإفراجات"¹³².

¹³⁰ المستقل، 2008/1/20.

¹³¹ الأيام، فلسطين، 2008/2/6.

¹³² عرب 48، 2008/2/5، انظر:

وقد شهد شهر شباط/ فبراير 2008 أول عملية استشهادية منذ الحسم العسكري، وقد حققت العملية الاستشهادية التي وقعت في مدينة ديمونة في 2008/2/4، نجاحاً في اختراق جميع العوائق الأمنية؛ إذ تمكن مهاجمان من كتائب القسام من الوصول إلى مركز تجاري إسرائيلي وتفجير نفسيهما؛ مما أدى إلى مقتل عالمة نوية إسرائيلية وجرح 23 آخرين، بالإضافة إلى مقتل منفذا العملية، وقد عدت حماس هذه العملية "رد فعل طبيعي على جرائم الاحتلال الإسرائيلي والحصار ضد الشعب الفلسطيني"¹³³. وفي السياق نفسه عدت حماس العمليات العسكرية التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة ذات بُعد سياسي وليس له أهدافاً أمنية كما تدعي "إسرائيل"¹³⁴؛ فعلى الرغم من قيام "إسرائيل" في 2008/2/27 بحملة عسكرية أطلقت عليها اسم "الشتاء الساخن"، على قطاع غزة قتلت خلالها 129 فلسطينياً، إلا أن صواريخ المقاومة لم تتوقف، كما فشلت "إسرائيل" في تقويض حكم حماس في غزة وهو الهدف السياسي المنشود عندها.

تاسعاً: حماس: التمويل والتدريب:

شكّلت القوة التنفيذية، التي بدأت عملها في 2006/5/17، أول جهاز عسكري مشترك من فصائل المقاومة، يعمل تحت إطار وزارة الداخلية. ولقد شاركت حركة حماس في هذه القوة بنحو 2,500 عنصر من كتائب القسام من أصل 5,500 عنصراً، كما شارك في القوة التنفيذية عناصر من

¹³³ الخليج، 2008/2/5.

¹³⁴ القدس العربي، 2008/2/13.



فصائل فلسطينية مختلفة، ومن بعض المجموعات العسكرية التابعة لحركة فتح. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم من شارك في التنفيذ يعود أصلاً إلى خط المقاومة، وبالتالي فهم يتمتعون إلى حد ما بلياقة بدنية وقدرة قتالية لا بأس بها، إلا أن هذا يبقى في الخطّ المقاوم ولا يكفي في إدارة جهاز عسكري رسمي، المراد منه ضبط الأمن في الأراضي الفلسطينية. وقد عملت وزارة الداخلية، قبل نشر القوة الأمنية في شوارع غزة، على إجراء بعض التدريبات لهذه القوة في إطار نظام الشرطة¹³⁵، حيث استثمرت الحكومة علاقتها، مع بعض الأقطار العربية والإسلامية، في تطوير أداء هذه القوة على المستوى المهني؛ فقد حرص وزير الداخلية سعيد صيام، في أثناء زيارته إلى كل من مصر وسوريا وإيران، على البحث في مسألة إعادة تدريب وتأهيل كوادر وضباط الشرطة وإعادة تفعيلهم¹³⁶، وبالفعل حصل صيام خلال زيارته إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على وعود بتدريب وتأهيل كوادر الشرطة الفلسطينية وإعطاء منح لطلاب الشرطة¹³⁷، لكن ذلك لم يجد فرصته للتنفيذ. أما بالنسبة لكتائب القسام؛ فقد اعتمدت الكتائب على التدريب العسكري السري طوال سنوات سيطرة "إسرائيل" على قطاع غزة، ولكن بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، أقامت عناصر القسام وغيرها من فصائل المقاومة، بعض المواقع التي استخدمتها إما للتدريب، أو للرباط ضدّ الاجتياحات الإسرائيلية.

¹³⁵ الشرق الأوسط، 2006/4/28.

¹³⁶ الحياة الجديدة، 2006/5/29.

¹³⁷ الأخبار، بيروت، 2006/10/14.

أما على صعيد التمويل لكتائب القسام فهو أمر من الصعب تحديده، فحركة حماس كباقي حركات التحرر الوطني التي تعتمد السرية في عملها وتمويلها، وما يمكن معرفته هو ما يصدر عبر وسائل الإعلام من تقارير، وهذه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كلي. ففي تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch يعود إلى سنة 2002 حول التفجيرات الفلسطينية في "إسرائيل"، أشار إلى أن بعض مصادر تمويل هذه العمليات التي تقوم فيها حماس تأتي إما من دول وحكومات من ضمنها إيران وسوريا، أو من خلال التبرعات التي تجمعها من أفراد ومؤسسات في بلاد عربية وأجنبية، ونقل التقرير عن خبراء استخبارات إسرائيليين قولهم إن دخل حماس المخصص لتمويل عملياتها "يتجاوز العشرين مليون دولار في العام الواحد"¹³⁸.

وفي إطار حربها على ما يسمى "الإرهاب"، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإغلاق العديد من المؤسسات الخيرية التي يشتهر بارتباطها بحماس، ففي التقرير المشار إليه أعلاه ورد أن مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية Holy Land Foundation، التي تتخذ الولايات المتحدة مقراً لها، أغلقت في كانون الأول/ ديسمبر 2001 بدعوى أنها واجهت لحماس، وذكر أن هذه المؤسسة أدرجت عائدات قدرها 13 مليون دولار ضمن عوائدها الضريبية عن العام 2000، كما زعم أنها أرسلت أموالاً لحماس عن طريق لجان خيرية محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

¹³⁸ انظر تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش لسنة 2002، في:

<http://hrw.org/arabic/reports/2002/isr-pa-sbp61.htm>



وزعم أن إحدى المؤسسات المالية المسجلة في جزر البهاما، وهي بنك التقوى، كانت المصرف الذي أودعت فيه حوالي 60 مليون دولار من الأموال المتعلقة بحماس خلال عام 1997 وحده. وكثيراً ما يتم الخلط بين ما تجمعته المؤسسات الخيرية القريبة من حماس للأموال المتعلقة بالرعاية الاجتماعية كالأيتام والمرضى...، وبين ما تجمعته حماس بطرقها الخاصة للإلناق على كوادرها وعلى عملها المقاوم، ويتعمد الإسرائيليون والعديد من الجهات الأجنبية هذا الخلط بقصد إيجاد المبررات لضرب العمل الخيري ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التي يربعاها مؤيدو حماس.

خلاصة:

خاضت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة، تحديات صعبة كان أبرزها الحصار الإسرائيلي والدولي، والفلتان الأمني وعدم تعاون الأجهزة الأمنية للسلطة معها. واضطرت للاستغراق في المشاكل الداخلية مما كاد يفقدها دورها الريادي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ويوقعها في حرب أهلية واسعة، كما كان لهذه التجربة أثر كبير في تغيير الخريطة الأمنية في الساحة الفلسطينية. ومن أجل تقييم سلوك حماس الأمني لا بدّ من تسليط الضوء على مجموعة من الملاحظات التي أثرت في سلوك حماس الأمني:

1. احتكار الأجهزة الأمنية من قبل حركة فتح، وعدم تعاونها عملياً في تحويل هذه الأجهزة إلى مؤسسة مبنية على أسس وطنية ومهنية.
2. التدخل والدعم الخارجي المباشر، العسكري والسياسي والمادي، لأطراف فلسطينية للوقوف في وجه حماس.

3. انتشار السلاح والفوضى الأمنية، وتفشي ظاهرة العشائرية والعائلية وقيامها بتسليح نفسها، ورعاية سلاح الفوضى لصالح أجنداث داخلية وخارجية.
 4. ضعف التأثير العربي والإسلامي في حلّ الخلافات الفلسطينية الداخلية.
 5. ضعف تأثير الفصائل الفلسطينية الأخرى، وضبابية مواقفها من الخلاف الفلسطيني الداخلي.
 6. حداثة التجربة لدى حركة حماس في العمل الحكومي.
 7. غياب دور للمدعي العام الفلسطيني، ومن بعده القضاء في محاسبة الفاسدين والمتورطين من عناصر الأجهزة الأمنية، ومن مثيري الفتن.
- حاولت حركة حماس خلال عملها الحكومي التوصل لتفاهات سياسية؛ تجنباً للاقتتال الداخلي، وعلى ما يبدو أن الطرف الآخر استمر في أجنذته التي تهدف إلى إسقاط حكومة حماس وإفشال تجربتها، وهو ما دفعه إلى مزيد من التصعيد الأمني ضدّ كوادر حماس وعناصرها.
- أضعف انشغال حكومة حماس بفكّ الحصار وترتيب البيت الداخلي، من دورها في العمل المقاوم ضدّ الاحتلال، كما تشوه جزء من صورتها بسبب اضطرارها للقيام بما تراه دفاعاً عن نفسها وعن خطّها المقاوم وعن حكومتها، وهو ما أوقعها في اشتباكات دامية مع تيار متنفذ محسوب على فتح، كان يسعى بكل الطرق لإسقاطها وإفشال تجربتها. وكان اضطرار حماس لإشراك كتائب القسام في الاقتتال الداخلي عنصراً سلبياً على الصورة الناصعة التي كانت تتمتع بها. غير أن حماس نجحت، على الأقل في قطاع غزة، في إفشال العديد من المخططات التي كانت تهدف إلى



تمرير مشاريع أمريكية وإسرائيلية، وذلك من خلال توجيه ضربات أمنية قاسية للمتعاونين مع هذه المخططات.

وقفت حركة حماس أمام جميع المخططات التي تهدف إلى إلغائها وشطبها من الساحة الفلسطينية؛ فواجهت هذه المخططات إما بكشفها، أو عبر إجراءات حكومية لتلتف على هذه المخططات، أو عبر إجراءات أمنية ميدانية جزئية.

وعلى الرغم من الأخطاء التي وقعت بها حركة حماس خلال حسمها العسكري، إلا أن هناك العديد من المكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني على أكثر من صعيد، من خلال القضاء على الفلتان الأمني في قطاع غزة، ووقف الاعتداء على المال العام، ووقف ملاحقة عناصر المقاومة، إضافة إلى فرض نهج جديد في عمل أجهزة الأمن الفلسطيني، يقضي بالعمل للمصالح العام ووقف الشللية في هذه الأجهزة.

ولا شك أن الهوة قد اتسعت بين فتح وحماس إثر الحسم العسكري في قطاع غزة، وأن الدم الذي سال بين الطرفين أوجد جدراً من انعدام الثقة، ولا يمكن أن تعالج الأمور إلا بوجود نوايا صادقة لحل المشاكل من جذورها وتقديم المصالح الوطنية على المصالح الحزبية والفصائلية.



الفصل الثالث

صراع الصلاحيات



الفصل الثالث: صراع الصلاحيات

مقدمة:

ليس صراع الصلاحيات بجديد على أروقة السلطة الفلسطينية، فلم تمضِ سوى سنوات على ما حصل بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ومحمود عباس. وفي حين أصرّ عباس خلال الصراع الأول على تكريس حقه كرئيس للوزراء بممارسة هذه الصلاحيات قانونياً، بدافع "بناء دولة ديمقراطية وسليمة" (فكانت النتيجة القانون الأساسي المعدّل)، فإن دافعه لصراع الصلاحيات الأخير كان مختلفاً، خصوصاً من موقع الرئاسة، التي كان ينازعها الصلاحية، ضدّ موقع رئاسة الحكومة، التي كان يمتثلها سابقاً. وكانت وسائله كذلك مختلفة إذ إنه افتقد للأغلبية الداعمة في المجلس التشريعي الفلسطيني، فكان خياره الوحيد المراسيم الرئاسية التي كثرت بشكل مبالغ فيه خلال فترة وجود حماس في الحكم. وكانت البداية مع سلسلة من التعيينات في وزارات وإدارات الدولة من قبل فتح، ثم عقد جلسة للمجلس التشريعي المنتهية ولايته، والمؤلف من أغلبية فتحاوية، في 2006/2/13 أي بعد أن أعلنت نتائج الانتخابات النيابية، أقرت فيها تعديلات ومراسيم توسّع من سلطات الرئيس، وتقلص من سلطات المجلس التشريعي الجديد الذي تمتلك فيه حماس أغلبية، وتقلص كذلك من صلاحيات الحكومة القادمة.

ويركّز هذا المبحث من صراع الصلاحيات على الجانب القانوني لممارسات الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومساعديه، والمتعلقة بالملف الأمني تحديداً، كالتعيينات الأمنية، وإدارة الأجهزة الأمنية، والقوة التنفيذية، والخطة الأمنية، وإدارة المعابر؛ ويستند المبحث إلى قوانين

السلطة الفلسطينية والقانون الأساسي المعدّل، الذي يعدّ بمثابة الدستور لهذه السلطة، بصفتها المرجع الأول والأخير لتقييم هذه الممارسات.

أولاً: الرئيس عباس والصلاحيات الأمنية قبل فوز حماس:

تحت شعارات مختلفة مثل "سلطة واحدة وسلاح واحد" و"إصلاح الأجهزة الأمنية"، سعى محمود عباس ومنذ أن كان رئيساً لمجلس الوزراء إلى السيطرة على الأجهزة الأمنية، إدراكاً منه أنه إذا ما امتلكها صار لديه إلى جانب الدعم الدولي والمال، القوة اللازمة لتنفيذ برنامجه السياسي، وتحديداً وقف المقاومة، لإبرام صفقة تسوية "مستقرة" ومرضية لجميع الأطراف (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل")؛ فأقال خلال سنة 2005 تسعة من كبار قادة الأمن، وأحال أكثر من ألف ضابط بينهم قادة كبار إلى التقاعد، ساعياً للإطاحة بالحرس القديم. كما حلّ الرئيس عباس مجلس الأمن القومي عندما كان رئيساً للوزراء، وأعاد تشكيله ليكون تحت رئاسة رئيس الوزراء مباشرة بعد أن كان بيد الرئيس. وقرب محمد دحلان منه؛ وعيّن رشيد أبو شباك مسؤولاً عن الجهاز الأمني الوقائي في الضفة والقطاع، وقام بإدراج حوالي 15 ألف من عناصر المجموعات المسلحة التابعة لفتح على سلم رواتب الموظفين، كل هذا بدعم وضغط أمريكي مباشر¹. وقد ظلّت الأجهزة الأمنية تعاني من مظاهر الخلل، بما في ذلك الانفلات الأمني وتجاوز القانون، وكانت بالإضافة لعدم انضباطها وفسادها الإداري والمالي، تتدخل في حياة المواطنين وتمارس عمليات الخطف والابتزاز وتتصارع فيما بينها أحياناً.

¹ الرأي، عمّان، 2006/2/11.



وذكر وزير الاقتصاد الفلسطيني السابق مازن سنقرط أنه تم رفع ميزانية الأجهزة الأمنية بنسبة 40% لسنة 2005، وأن الحكومة، أي حكومة قريع (الحكومة التاسعة)، قررت في النصف الثاني من سنة 2005 ضمّ نحو 15 ألف شخص من الذين عملوا في الأجهزة الأمنية، والذين كان لهم أيضاً نوع من التوجهات النضالية في الشارع الفلسطيني والمطاردين²؛ ومعظمهم أعضاء في حركة فتح وكتائب شهداء الأقصى. ومما يدل على ذلك ما يُظهره الجدول التالي من أن أعداد موظفي السلطة الفلسطينية، تحديداً فئة "عسكريون تحت الاختبار" قد ارتفعت بين شهري حزيران/ يونيو 2005 وكانون الثاني/ يناير 2006 من 4,676 عنصراً إلى 20,839 عنصراً.

أعداد الموظفين العسكريين في السلطة الفلسطينية لفترات مختلفة³

المجموع	عسكريون تحت الاختبار	الموظفون العسكريون	
61,743	4,676	57,067	شهر 2005/6
77,906	20,839	57,067	شهر 2006/1
77,860	20,793	57,067	شهر 2006/3
78,204	19,816	58,388	شهر 2006/5

² الرأي، عمان، 2006/2/11. وللتوسع في موضوع واقع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، انظر: رولاند فريديريك وأرنولد ليتهولد (محرران)، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة ياسين السيد (جنيف ورام الله: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007)؛ وروولاند فريديريك وأرنولد ليتهولد ولويجي دي مارتينو، تغير الحكومة وحكم القطاع الأمني: المفاهيم الفلسطينية العامة، ترجمة ياسين السيد، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006/8/3.

³ وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، أعداد موظفين السلطة الوطنية الفلسطينية لفترات مختلفة 2005-2006، انظر:

http://www.mof.gov.ps/monthly-reports/2006/Table_6.php

كما قامت هذه الأجهزة بدعم من قياداتها وقيادة السلطة، بتهميش دور القضاء، وتحويله إلى أداة أو إغائه في أحيان أخرى، فتجاوزت مثلاً قرارات محكمة العدل الفلسطينية العليا بالإفراج عن بعض قادة وناشطي المقاومة. كما تعرضت للاتهام بأنها تقوم بتسليم معلومات عن مقاومين وناشطين للاحتلال⁴؛ مما أسهم في إضعاف السلطة الفلسطينية كسلطة قانون أكثر فاعلاً. وزاد حجم الفجوة مع الأجهزة الأمنية عند وصول حماس للسلطة ببرنامجهما الذي كان من بين أهدافه إصلاح هذه الأجهزة.

ثانياً: الصلاحيات الأمنية بعد فوز حماس:

بعد فوز حماس بالانتخابات، ألحق الرئيس محمود عباس كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية الرسمية وإدارة المعابر بمكتب الرئاسة، ورفض تبعية الشرطة والدفاع المدني والأمن الوقائي للحكومة، مقابل تبعية الأمن الوطني والمخابرات العامة للرئاسة، وهو ما كان قد أصرّ عليه سابقاً إلى أن تمّ خلال حكم الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ ورد على تهمة سحب هذه الصلاحيات من وزارة الداخلية، بأن الحكومة هي من تحمّل الرئاسة هذه الأعباء الإضافية⁵.

ونورد فيما يلي أبرز الملفات الأمنية التي أثارت فيها المراسيم الرئاسية جدلاً بتجاوزها لصلاحياتها:

⁴ صالح النعامي، "الفلتان الأمني في السلطة... مخاطر التوظيف الإسرائيلي"، الجزيرة نت، 22/6/2005.

⁵ وكالة وفا، 2007/1/10.



1. التعيينات الأمنية وإدارة الأجهزة الأمنية:

بعد فوز حماس في الانتخابات، قام الرئيس عباس بحملة من التعيينات شملت تعيينات لقادة أمنيين في الضفة والقطاع، تضمن له نقل صلاحية إدارة الأجهزة الأمنية لديوان الرئاسة، حتى ولو ظلت تابعة لوزارة الداخلية كما ينص القانون. فقد ذكر موقع القناة الإخبارية الأمريكية "سي إن إن" في 2006/1/29 أن عباس أبلغ قادة الأجهزة الأمنية أنهم خاضعون له، وليس للحكومة التي ستتشكل خلال الأسابيع القليلة المقبلة بقيادة حماس، وأمرهم وبوضوح بتقديم تقاريرهم له شخصياً⁶. ومن أبرز التعيينات التي قام بها عباس في الأجهزة الأمنية التي يفترض أنها تابعة لوزارة الداخلية (أي مستثنى الأمن الوطني والاستخبارات) تعيين رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الداخلي، وصخر بسيسو رئيساً للهيئة العامة للمعابر بدرجة وزير⁷، وعبد الرزاق مجايدة مستشاراً عسكرياً مهمته التنسيق بين وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والأمن الوطني، وسليمان حلس قائداً لقوات الأمن في الضفة وغزة، إلى جانب الكثير من التعيينات الأخرى، فقد ذكرت مثلاً جريدة الاتحاد الإماراتية في 2007/1/10 أن الرئيس عباس أصدر أمراً باستبدال 158 من كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية بشكل فوري في مرسوم واحد، بذريعة قضايا الفساد الداخلي

⁶ سي إن إن، 2006/1/29.

⁷ الأيام، فلسطين، 2006/2/21؛ ونشرت الحياة في 2006/3/25 أن الرئيس محمود عباس أصدر قراراً بإنشاء هيئة خاصة لشؤون المعابر، برئاسة كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، تكون مهمتها إجراء اتصالات يومية مع الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بقضايا عبور الفلسطينيين وتنقلهم. كما وأشار عريقات إلى أن الرئيس سيصدر مرسوماً رئاسياً بهذا الشأن في الأيام القليلة المقبلة. إلا أننا لم نطلع على أي مرسوم بهذا الشأن بعد ذلك.

والحاجة إلى إعادة الاستقرار إلى الأجهزة الأمنية⁸.

وكان تعيين عباس لمحمد دحلان مستشاراً للأمن القومي من أكثر التعيينات إثارة للجدل، إذ يشدد القانون الفلسطيني على أنه لا يجوز لعضو المجلس التشريعي تولي أي منصب في السلطة التنفيذية عدا منصب الوزير، وبمنعه أيضاً من تولي مهام استشارية؛ وتحدثت مصادر أمنية فلسطينية في أوائل 2007 عن قرار شفهي لعباس يقضي بتعيين دحلان مسؤولاً عن الأجهزة الأمنية، وأن القرار نفذ عملياً على أرض الواقع بناء على تعليمات مباشرة صدرت من عباس إلى قادة الأجهزة الأمنية بتلقي تعليماتهم من دحلان، وأشارت إلى أن دحلان باشر مهامه الأمنية كقائد للأجهزة الأمنية، وأنه ترأس عدة اجتماعات للأجهزة الأمنية في مقرّ الرئاسة بغزة⁹. وقد صرح مصدر حكومي من حركة فتح لجريدة الشرق الأوسط أنه سيتمّ التحايل على اسم المنصب الذي لن يكون مستشار الأمن القومي "لأنه يتناقض مع القانون الأساسي... بل سيطلق عليه اسم أمين سر المجلس، وبإمكان دحلان أن يتبوأه انطلاقاً من منصبه كرئيس للجنة الشؤون الأمنية في التشريعي"¹⁰.

ومن جهة أخرى، ألغى الرئيس عباس قرار سعيد صيام، وزير الداخلية في نيسان/ أبريل 2006، بتعيين جمال أبو سمهدانة مراقباً عاماً في وزارة الداخلية بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات، وأن ذلك

⁸ الاتحاد، 2007/1/10.

⁹ الدستور، 2007/1/8.

¹⁰ الشرق الأوسط، 2007/3/21.



من صلاحيات الرئيس فقط، مع العلم أن منصب المراقب العام في وزارة الداخلية هو منصب مستحدث من قبل حكومة فلسطينية سابقة، وشغله سمير المشهراوي عندما كان محمد دحلان وزيراً للأمن الداخلي في حكومة محمود عباس في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات¹¹.

2. إدارة المعابر:

كشف العقيد سليم أبو صفية، مدير عام أمن المعابر، عن ترتيبات تُجرى لتُسَلِّم قوات أمن الرئاسة كافة المعابر على غرار تسلمها لمعبر رفح، مبرراً هذا بأن "المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة أن تكون مؤسسة الرئاسة هي المرجعية للمعابر". كما أشار أبو صفية إلى تقليص حجم تواجد مختلف وزارات السلطة في المعابر، ودخول عدد من أفراد أمن الرئاسة كموظفين دائمين فيها¹².

وفي وقت لاحق، أصدر وزير الداخلية سعيد صيام قراراً بتعيين محمود فرج مديراً عاماً لأمن المعابر، إلا أن الرئيس عباس ألغى تعيين فرج وأعاد تعيين أبو صفية، كما أصدر قراراً بتعيين موسى أبو غزة مديراً عاماً لمعبر رفح البري، وتعيين سمير الحارون مديراً عاماً لمعبر كرم أبو سالم¹³.

وقد برر الرئيس الفلسطيني سياساته تجاه المعابر بأنها تأتي في إطار "ما أكره عليه" لتسيير الأمور، إذ إن الحصار الدولي المفروض على حكومة حماس، يستدعي، بحسب تصريحات عباس ومؤيديه، من منصب الرئاسة

¹¹ أحمد الخيلة، "صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/4/27.

¹² الأيام، فلسطين، 2006/6/2.

¹³ عرب 48، 2006/8/30.

تحركاً تملّيه خبرته في المفاوضات وعلاقاته الدولية؛ أما الحكومة، فلم تترك لها أي فرصة لإدارة هذه المعابر، على الرغم من المرونة التي أبدتها بشأن التنسيق مع السلطات الإسرائيلية في الشؤون الحياتية اليومية، ومثال ذلك التصاريح التي تمنح للعاملين الفلسطينيين.

3. القوة التنفيذية:

في 2006/5/17، أعلن وزير الداخلية سعيد صيام عن بدء عمل القوة التنفيذية المشكّلة من الأجنحة العسكرية للفصائل ومستقلين، كجزء من المؤسسة الأمنية يتبع لقوى الأمن الداخلي، على أن تدمج لاحقاً في الجهاز ككل. وقد رفض الرئيس محمود عباس قرار تشكيل القوة وأصدر مرسوماً يلغيه¹⁴.

واستند وزير الداخلية ورئيس الحكومة في إنشاء هذه القوة إلى القانون الأساسي الفلسطيني، حيث صرّح إبراهيم صلاح مدير مكتب وزير الداخلية الفلسطيني أن هذه القوة شكّلت في إطار صلاحيات وزير الداخلية وبشكل واضح حسب القوانين الفلسطينية والقانون الأساسي، الذي ينص على أن مسؤولية حفظ النظام والأمن الداخلي من صلاحيات وزير الداخلية، وأن إعداد الجهاز الإداري ووضع هيكله وكافة الوسائل اللازمة له والإشراف عليه من صلاحيات وزير الداخلية أيضاً¹⁵.

وردّاً على قرار الرئيس عباس بخصوص حلّ القوة، ذكرت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني في بيان لها أن الرئيس عباس لا يمتلك

¹⁴ رويترز، نشره إسلام أون لاين، 2006/5/17.

¹⁵ مجلة فلسطين المسلمة، 2006/6/1.



صلاحيات تنفيذية تخول له إنشاء أو إلغاء قوة أمنية تخضع لصلاحيات مجلس الوزراء ووزير الداخلية¹⁶. كما أكدت الحكومة أنها توافقت مع الرئيس الفلسطيني بشأن إنشاء هذه القوة¹⁷. وقد نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) نص رسالة خطية من رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية إلى الرئيس محمود عباس مؤرخة في 2006/4/22، أنه وبعد حديث بين الاثنين في غزة حول سبل القضاء على الفلتان في الشارع الفلسطيني، ”وبناءً على موافقتكم، شرع السيد وزير الداخلية في الترتيب والإعداد“ لإنشاء القوة، موضحاً أن الرئيس الفلسطيني ”بارك هذا التوجه“¹⁸. لكن رئيس ديوان الرئاسة رفيق الحسيني عاد وأكد بعد نشر هذه الرسالة، صدور قرار الرئيس بإلغاء إنشاء القوة التنفيذية في 2006/4/21، ونشره في الصحف المحلية في اليوم الذي يليه. وأشار إلى أن عدد الرسائل التي أرسلت من قبل ديوان الرئاسة إلى رئاسة الوزراء وأمين عام رئاسة الوزراء ووزير الداخلية بلغت عشر رسائل، وجميعها تؤكد على عدم شرعية إنشاء هذه القوة كجسم منفصل عن الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأضاف الحسيني أن الرئيس عباس وافق بالفعل على تفريغ دفتين تبلغ قوامهما 5,100 عنصر على مُرتبات (كادر) الأجهزة الأمنية، بناءً على طلب وزير الداخلية سعيد صيام، لكن ليس من أجل تشكيل جسم منفصل عن الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يخالف قانون الأجهزة الأمنية الذي صدر

¹⁶ وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، نشرته الدستور، 2007/1/11.

¹⁷ انظر مثلاً: مقابلة مع خالد مشعل، الوطن، قطر، 2006/6/1؛ ومقابلة مع سعيد صيام،

موقع الإخوان المسلمون: إخوان أون لاين، 2006/6/3.

¹⁸ السفير، 2007/1/10.

عام 2005. وقال الحسيني إن وزير الداخلية فاجأ الرئاسة بوجود جسم مشكل خارج الأجهزة الأمنية، ولا يتلقى تعليماته من قيادات الأجهزة كما هو متبع، بل يتلقى أوامره مباشرة من وزير الداخلية، وأن صيام طالب بعد ذلك بتفريغ 1,700 عنصر على ملاك جهاز الشرطة، إلا أن الرئيس عباس رفض هذا الطلب، لأنه لا يريد تشكيل قوة تنفيذية في الضفة الغربية، كما شكلت قوة تنفيذية في قطاع غزة. كما شدد الحسيني على أن هذه القوة يجب أن تدمج في الأجهزة الأمنية، وإلا فإنها ستبقى غير شرعية، خصوصاً وأنها أصبحت طرفاً أساسياً في حالة الانفلات الأمني الذي شهده قطاع غزة، واقترح أن يقوم عناصر القوة بتسليم أنفسهم إلى الأجهزة الأمنية وإلا سيتم ترقين (أي إلغاء أو شطب) قيودهم¹⁹.

وهكذا فقد كانت القوة التنفيذية حتى بتفاصيلها مثار جدل دائم، اشدت خصوصاً في أوائل العام 2007، حين جدد الرئيس عباس قرار حلها، فردّ وزير الداخلية بقرار زيادة أعضائها. فرأى مستشار الرئيس الفلسطيني نبيل عمرو أن القوة التنفيذية أخذت، ومنذ اليوم الأول لتشكيلها وضع الميليشيات الخاصة، ولم تلتزم بالعمل الأمني وفق المنظومة الفلسطينية الرسمية، وبالتالي كان على عباس أن يتخذ مثل هذا القرار، وأضاف أن "لا أحد يتربص بها والعكس هو الصحيح، حيث أن هناك أكثر من مخالفة سجلت عليها من قبل لجنة المتابعة"²⁰.

¹⁹ وكالة وفا، 2007/1/10، وانظر أيضاً: الأيام، فلسطين، 2007/1/11.

²⁰ الحياة الجديدة، 2007/1/7.



لكن الناطق باسم القوة التنفيذية أكد أنها لم تتلقَ أي كتاب رسمي من أي جهة كانت بحلّها²¹. كما رفض وزير الداخلية القرار مجدداً وعده غير ملزم للحكومة إذ يتنافى مع قانون قوى الأمن، بل محاولة من عباس للتغطية على ممارسات غير قانونية قامت بها "أجهزة أمنية أخرى ضد أبناء الشعب الفلسطيني" وأعاد تأكيد موقف حماس الراض حاليّاً لفكرة دمج القوة في الأجهزة الموجودة، "لأن هذه الأجهزة فيها من الضعف وتعدد الولاءات ما يشكل عبئاً على قضية حفظ النظام والأمن"، مبدياً استعداداه لصياغة الأجهزة الأمنية مجتمعة لخدمة التوافق الوطني، حتى لا يكون لكل جهة قوة تآمر بأمرها، مذكراً بأن الحكومة دعت قبل ذلك بأشهر لتكوين مجلس أمن وطني قومي، يرأسه عباس، ولم يستجب لها²².

وقد استمرت حركة فتح في حملتها الإعلامية ضد هذه القوة، فهي تارة "ميليشيا خاصة"، وتارة "تسبب بالفوضى وترتكب الجرائم"، وتارة "يفتقر أفرادها للتأهيل والتدريبات اللازمة"، على الرغم من أن القانون الفلسطيني ينصّ على أنه يجوز في حالات الضرورة القصوى، ولفترة مؤقتة أن يستدعى للخدمة صنفان: أولاً ضباط أنهموا خدمتهم، أو المكلفون بأوامر خاصة، وقد صرّح مدير مكتب صيام، إبراهيم صلاح عند تأسيس هذه القوة، أنها "تندرج تحت هذا البند؛ فيمكن اعتبار أفراد هذه القوة مكلفة بأوامر خاصة، لضبط الأمن لحين تسوية أوضاعهم ودمجهم

²¹الاتحاد، 2007/1/7.

²²المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/1/7.

في جهاز الشرطة²³. كما أن أفراد القوة التنفيذية تلقوا لاحقاً التدريبات اللازمة، وبدأت عملية تسجيل وتجهيز أفراد القوة وفق سجلات رسمية، إلا أنه كانت هناك بعض العراقيل الإدارية فمثلاً ردت الإدارة والتنظيم في 2007/3/26 قائمة قدمتها القوة التنفيذية لمنح أفرادها رتباً عسكرية بذريعة "العدد الهائل والرتب العسكرية الكبيرة المقدمة في اللائحة"²⁴، علماً بأن مجمل عدد أفراد القوة التنفيذية ككل، وهي المشكلة من معظم الفصائل، لا يساوي عدد التعيينات التي تمت في الأجهزة الأمنية لعناصر فتح في عهد الرئيس محمود عباس، والتي قدرت بما يفوق الـ 15 ألف عنصر.

كما واجهت القوة التنفيذية عراقيل عدة وضعت في وجهها، مثل عدم تعاون من قبل الأجهزة الأمنية الأخرى، وتصريحات دائمة للرئيس عباس بعدم شرعيتها، بالإضافة إلى صعوبات تجهيزية بسبب قلة الإمكانيات، ووجدت صعوبة في إيجاد مواقع وأماكن تستقر فيها²⁵. ورغم هذا، تمكنت القوة من تحقيق إنجازات عجزت عنها أي من الأجهزة الأمنية الأساسية القائمة، خصوصاً في مجال محاربة العصابات والإجرام وشبكات المخدرات والسقوط الأخلاقي والتزوير. وبعد اتفاق مكة، واعتماد وزير الداخلية المستقل الجديد هاني القواسمي للخطة الأمنية، صرح القواسمي أن هذه القوة تشكلت بقرارات، وسيتم التعامل معها، والاستعانة بها، ونشرها في الشوارع إلى جانب قوى الأمن لحفظ النظام²⁶.

²³ فلسطين المسلمة، 2006/6/1.

²⁴ نشرة عين على فلسطين الإلكترونية، 2007/3/26.

²⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/1/9.

²⁶ وكالة معاً، 2007/4/15.



4. الخطة الأمنية:

بعد اتفاق مكة، وتشكيل حكومة الوحدة، قدّم وزير الداخلية الجديد في الحكومة هاني القواسمي (مستقل)، خطة أمنية موحدة أقرّها مجلس الوزراء في 2007/4/14، بدعم كامل من كافة الأطراف، الرئاسة والحكومة والتشريعي²⁷. لكنه في 2007/4/17 قدّم استقالته إلى مكتب رئاسة الوزراء. وقد نشر لاحقاً نص الاستقالة الرسمي والذي بين أن السبب الرئيسي لها، هو تنازع على الصلاحيات مع مدير عام الأمن الداخلي رشيد أبو شباك، حيث أن الأخير ما يزال يملك كافة الصلاحيات التنفيذية والسلطة على كافة رجال الأمن، كما أن وزير الداخلية ما يزال يفتقد الاستقلالية المالية للوزارة، وقد كشف بذلك موقف فتح التي ادعت أنها تواصلت مع وزير الداخلية، وأنه ذكر لهم أن أسباب الاستقالة لا دخل لها بالعقيد أبو شباك²⁸. وأورد القواسمي في نص استقالته بعض الأمثلة كتعليمات خطية من أبو شباك لمدير عام الشرطة اللواء علاء حسني. بمنعه من تنفيذ تعليمات بنقل ثلاثة من الشرطة للعمل مع القواسمي في الحراسة، وتعميم صارم من أبو شباك أيضاً يفرض على كافة العاملين بالأجهزة الأمنية بعدم الاتصال أو تلقي التعليمات من أي مستوى في الوزارة إلا منه شخصياً.

وقد رفض رئيس الوزراء استقالة القواسمي، وتركها معلقة وقال إنه سيطالب الرئيس الفلسطيني بإقالة رشيد أبو شباك، لكن القواسمي أصرّ عليها لفشله في الحصول على صلاحيات تخوّله تنفيذ الخطة الأمنية،

²⁷ الأيام، فلسطين، والمستقبل، 2007/4/15.

²⁸ إيلاف، 2007/5/1.

على الرغم من الوعود المتكررة من عباس، فما كان أمام الحكومة إلا قبول الاستقالة، ليتولى رئيس الوزراء إسماعيل هنية القيام بأعمال وزير الداخلية²⁹. ولعل ما رافق تطبيق الخطة من صعوبة، يشير إلى أن الرئاسة وبعض القيادات في فتح لم تكن جادة في إنهاء احتكارها للمؤسسة الأمنية، وتحويلها لمؤسسة مبنية على أسس وطنية ومهنية.

ثالثاً: الصلاحيات الأمنية بعد إعلان حكومة الطوارئ:

رداً على ما قامت به حركة حماس في غزة من "حسم عسكري"، أصدر الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم قضت بإقالة هنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة الطوارئ³⁰. وقد أثارت هذه المراسيم فور صدورهما جدلاً قانونياً، خصوصاً فيما يتعلق بتشكيل حكومة طوارئ، إذ لا يوجد في القانون الأساسي الفلسطيني ما ينص على تشكيل حكومة في حالة الطوارئ، حيث إنها حالة يفترض أن تكون "مؤقتة".

وكانت من ثمّ عدة قرارات ومراسيم، علّق عباس بموجب بعضها مواد دستورية، وتجاوز في بعضها الآخر صلاحياته ليتعدى على صلاحيات المجلس التشريعي، وتمّ إعلان حكومة الطوارئ "حكومة شرعية" إلى حين إجراء الانتخابات المبكرة، على الرغم من أن أغلبية الباحثين القانونيين أكدوا أن عباس بتشكيله لهذه الحكومة، قد تجاوز القانون الفلسطيني، وأن حكومة هنية هي حكومة تسيير الأعمال إلى أن يتمّ تشكيل حكومة

²⁹ الحياة، 2007/5/15.

³⁰ وكالة معاً، 2007/6/15.



جديدة أو إجراء انتخابات مبكرة، مع تبيان عدم أحقية عباس في الدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة³¹.

وعلى الصعيد الأمني، فقد تجذّر بعد أحداث غزة إلى جانب الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، انقسام في الأجهزة الأمنية، وكان أبرز ما أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس بهذا الخصوص أربعة مراسيم، وهي: مرسوم حلّ القوة التنفيذية³²، ومرسوم للشرطة الفلسطينية لرفض إطاعة "الانقلابيين" في غزة، ومرسوم إقالة قادة الأجهزة الأمنية الموالين لعباس في غزة، والذين فشلوا في التصدي لكثائب القسام، ومرسوم حلّ لجنة الأمن القومي³³.

أما بخصوص المعابر، فقد أعلنت "حكومة الطوارئ" في 2007/7/9 قبولها عرضاً إسرائيلياً مصرحاً باستخدام معبر كرم أبو سالم الخاضع للسيطرة الإسرائيلية³⁴، من أجل عبور الفلسطينيين العالقين على معبر رفح الذي أغلق منذ أحداث غزة، حيث سيطرت القوة التنفيذية على معبر

³¹ راجع مثلاً تصريحات كل من: أنيس القاسم (أشرف على وضع القانون الأساسي)، ويوجين قطران (محامي دستوري مستقل ومن يعمل حالياً على وضع الدستور الفلسطيني)، وأحمد الخالدي (رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني ووزير العدل السابق)، والقانوني الدولي ناثان براون (أحد الذين قدموا المشورة للفلسطينيين والعراقيين بشأن دستورهم)، وعصام العابدين (المستشار القانوني لرئاسة المجلس التشريعي)، في: الشرق الأوسط، 2007/7/14؛ ورويتز، نشرته الشرق الأوسط، 2007/7/9؛ ورويتز، 2007/7/8؛ وجريدة الاستقلال، غزة، 2007/6/23.

³² المرسوم بعدّ القوة التنفيذية و"ميليشيات حماس" خارجة عن القانون، الأهرام، 2007/6/18.

³³ محمد يوسف، "مراسيم عباس"، إخوان أون لاين، 2007/6/30.

³⁴ البيان، والحياة، 2007/7/10.

رفح الحدودي وجميع النقاط الحدودية في ممر فيلادلفيا Philadelphi Passage من ناحية الأراضي الفلسطينية. وذكرت جريدة هآرتس في 2007/7/18 أن عباس وبعض المقربين منه طلبوا من الحكومة الإسرائيلية ومصر عدم فتح معبر رفح، في أعقاب سيطرة حركة حماس على غزة، وهو ما نفاه المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة³⁵.

كما أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً حلت الحكومة بموجبه 103 من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني³⁶، وأصدر قراراً رئاسياً يقضي بسحب كافة القرارات الرئاسية الصادرة في الفترة من 2007/3/7 - 2007/4/15، أي خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، وما يتعلق بها من تعيين وترقية وترفع، وانتقال لموظفي الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، وصلاحيات وامتيازات ممنوحة بحكمها³⁷. كما قررت حكومة فياض إلغاء كافة مراسيم وقرارات الشراكة التي تم توقيعها بعد اتفاق مكة³⁸. وقد رفضت حكومة هنية المقالة هاتين الخطوتين وعدت الأولى باطلة قانونياً³⁹، وعدت الثانية نوعاً من التنكر لحماس، ولكافة الدول التي رعت هذه الاتفاقيات والشراكات⁴⁰.

وهكذا خرج صراع الصلاحيات من كواليس السلطة الفلسطينية إلى

³⁵ جريدة هآرتس، تل أبيب، 2007/7/18.

³⁶ الأيام، فلسطين، 2007/8/30.

³⁷ الخليج، 2007/8/18.

³⁸ المستقبل، 2007/8/16.

³⁹ الرأي، عمان، 2007/8/17.

⁴⁰ المستقبل، 2007/8/16.



العلن حيث صار هناك حكومتان، وكل منهما تصدر قراراتها للموظفين، وتعيّن وترقي وتقرر، فبادرت حكومة فيّاض والرئيس عباس، وفي إطار الردّ على حسم حماس العسكري في غزة، إلى إغلاق عدد من المؤسسات في قطاع غزة أو تعطيل شرعيتها إما مباشرة أو عبر إجراءات التفافية؛ فتمّ إعفاء أبناء قطاع غزة من دفع الضرائب والرسوم. بمرسوم رئاسي⁴¹. وقررت حكومة فياض عدم اعتماد شهادات الثانوية العامة الصادرة عن قطاع غزة للعام الدراسي المنصرم 2006-2007⁴². وقررت كذلك تعليق العمل المؤقت لكافة الدوائر العامة والمكاتب الفرعية لوزارة الاتصالات في قطاع غزة⁴³، وتعليق العمل في الهيئة العامة للمدن الصناعية في غزة⁴⁴، وإغلاق مقرّ وزارة الإعلام في القطاع⁴⁵، وتعليقها العمل في جميع إدارات الخدمات الطبية العسكرية في القطاع أيضاً⁴⁶. كما أصدر وزير النقل والمواصلات في حكومة فيّاض قراراً بإغلاق جميع دوائر الترخيص في قطاع غزة، واعتبار كل أعمال جباية الرسوم التي تتمّ هناك باطلة⁴⁷.

أما حكومة هنية المقالة، فقد اتخذت أيضاً بعض الإجراءات في قطاع غزة بخصوص الإدارات والمؤسسات الرسمية؛ فقامت بحلّ جهاز الأمن

⁴¹ الأيام، فلسطين، 2007/6/26.

⁴² الحياة، 2007/8/3.

⁴³ الخليج، 2007/8/21.

⁴⁴ الأيام، فلسطين، 2007/10/2.

⁴⁵ الخليج، 2007/10/17.

⁴⁶ الحياة الجديدة، 2007/10/30.

⁴⁷ الحياة الجديدة، 2007/8/29.

الوقائي، وشرعت في إنشاء جهاز أمني جديد بديل عنه⁴⁸، وقررت منع من لا يحمل بطاقةها الصحفية من العمل⁴⁹. كما تم تشكيل قوة بحرية تابعة للقوة التنفيذية لحماية شواطئ غزة⁵⁰، وأصدر هنية قراراً بتشكيل مجلس أعلى للشرطة في غزة⁵¹، وتم استيعاب عدد إضافي كبير للقوة التنفيذية بالإضافة لعدد آخر من عناصر الشرطة، يقدرون بحوالي الألفي عنصر⁵². وكانت القرارات الأبرز لحكومة هنية في الجانب القانوني والقضائي، إذ أقيمت النائب العام أحمد المغني من منصبه وتم إلغاء كافة صلاحياته⁵³، وتم اختيار وكلاء نيابة ومعاونين جدد، نتيجة رفض الوكلاء السابقين ومعاونيهم التعاون مع جهاز الشرطة الفلسطينية في القطاع بخصوص الجرائم التي تقع⁵⁴. وفي 20/9/2007 أعلنت حكومة هنية عن تشكيل مجلس العدل الأعلى؛ لضبط وتفعيل القضاء وتطبيق القانون في قطاع غزة، وقالت إن هذا القرار جاء بعد فشل كل المحاولات للتعاون مع رئيس مجلس القضاء الأعلى عيسى أبو شرار لوقف استنكاف القضاء والمحاكم عن العمل⁵⁵، مما أدى إلى انقسام جديد، هذه المرة في السلطة القضائية للسلطة الفلسطينية.

⁴⁸ الأيام، فلسطين، 17-19/7/2007.

⁴⁹ القدس العربي، 15/11/2007.

⁵⁰ الشرق الأوسط، 10/8/2007.

⁵¹ الشرق الأوسط، 17/6/2007.

⁵² الوطن، السعودية، 21/6/2007.

⁵³ الخليج، 16/8/2007.

⁵⁴ الخليج، 27/8/2007.

⁵⁵ الشرق الأوسط، 21/9/2007.



خلاصة:

ليست الخلاصة من تسليط الضوء على مثل هذه الأحداث تبيان أحقية موقف فئة "لذاته" في صراع الصلاحيات، بقدر ما هي تسليط الضوء على صراع الصلاحيات كتجربة تعكس واقع مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتهميش الذي تتعرض له المرجعيات القانونية الفلسطينية وفي مقدمتها القانون الأساسي، سواء بشكل مباشر من قبل الأطراف الفلسطينية والرئيس الفلسطيني محمود عباس، أم عبر التجاهل العربي والدولي لهذه الممارسات، لاعتبارات سياسية بحتة، وغير قانونية. وصراع الصلاحيات لم يظهر بمجرد وصول حماس للسلطة، لكنه مع وصولها أصبح صراعاً يعطل سير النظام الفلسطيني، ويكشف بوضوح عن حالة الترهل والفساد التي تعاني منها مؤسسات السلطة الفلسطينية.

إن عملية الإصلاح، التي كانت قبل وصول حماس إلى السلطة ضرورية ولازمة، صارت بعد مرحلة الحسم عاجلة لا تحتمل التأجيل؛ إذ أضاف صراع الصلاحيات إلى كاهل الجسد الوطني الفلسطيني المكسور بسبب الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع، شرخاً أعمق عبر انقسام سياسي في المؤسسات والإدارات الخدمية والعسكرية والقضائية، في أزمة لا تبدو نهايتها قريبة إلا بعودة الفريقين إلى الحوار، ورجوعهما إلى مبادئ الشراكة، والتداول السلمي للسلطة، واحترام القوانين والمؤسسات، ووضع المصلحة العليا للوطن فوق أي اعتبار سياسي أو حزبي؛ لأن المتضرر الأكبر والوحيد والخاسر الدائم هو المواطن الفلسطيني والقضية الفلسطينية وحلم بناء دولة المؤسسات السليمة.

الفصل الرابع

موقف الفصائل

الفالسطينية



الفصل الرابع: موقف الفصائل الفلسطينية

مقدمة:

أسهمت الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006، في إعادة تشكيل الخريطة السياسية الفلسطينية، فقد كشفت نتائج الانتخابات عن حقيقة تراجع دور بعض الفصائل الفلسطينية (اليسار الفلسطيني بالذات) في رسم السياسة الفلسطينية، كما أثبتت تراجع المدّ الجماهيري لهذه الفصائل، مما أدى إلى حصر المشهد الفلسطيني الداخلي بحركتي فتح وحماس؛ فقد حصدت حماس في الانتخابات التشريعية 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً، أي ما نسبته 56%، فيما حصدت فتح 45 مقعداً، أي ما نسبته 34% من مجموع المقاعد في المجلس التشريعي، أما المستقلون المدعومون من حماس فقد حصلوا على 3% من مجموع المقاعد، أما باقي الفصائل والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات لم تحصل على أكثر من تسعة مقاعد، أي نحو 7% من مجموع المقاعد.

وعلى الرغم من حالة ثنائية القطبية في المشهد الفلسطيني، إلا أن ذلك لا ينفى وجود قوى سياسية فلسطينية أخرى في الساحة الفلسطينية، كان لها تأثيرها وموقفها لما يدور في الساحة الفلسطينية، من أحداث أمنية وتغيرات سياسية، ولكن سنتناول في هذا الفصل مواقف أبرز الفصائل الفلسطينية، والتي يمكن حصرها بالجبهتين الشعبية والديموقراطية كأبرز فصائل اليسار الفلسطيني من جهة، وحركة الجهاد الإسلامي من جهة أخرى كونها حركة مقاومة إسلامية.

اتسمت مواقف فصائل اليسار الفلسطيني من الأحداث السياسية

والأمنية، خلال الفترة التي تلت فوز حماس في الانتخابات التشريعية، بالنقد لما أسمته بالمحاصرة بين فتح وحماس، ولذلك سنركز في هذا الفصل على المحطات الرئيسية في المشهد الفلسطيني، لتتناول من خلالها مواقف الفصائل الفلسطينية، ومن جهة أخرى سنرى أن حركة الجهاد الإسلامي كانت أقرب في مواقفها من حماس، إلا أن ذلك لم يمنعها من انتقاد حماس في مواقف عديدة.

أولاً: الفصائل والحكومة العاشرة:

وقبل أن نبدأ بعرض موقف الفصائل الفلسطينية الرئيسية في هذه الحقبة لا بد أن ننوه إلى أن المواقف الفصائلية، وإن اتفقت في الموقف العام أحياناً، إلا أن منطلقاتها ورؤاها العامة التي بنت عليها مواقفها كانت مختلفة في أحيان عديدة. فحركة الجهاد الإسلامي التي رفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية؛ على اعتبار أن السلطة الفلسطينية هي من إفرزات اتفاق أوسلو¹، عادت ورفضت المشاركة في الحكومة العاشرة للأسباب نفسها، فقد أكد نافذ عزام، أحد القيادات البارزة في حركة الجهاد، أن حركته لن تستطيع أن تشارك في الحكومة؛ لأنها من إفرزات أوسلو². أما الجبهة الشعبية فقد اعتذرت عن المشاركة في الحكومة، ولقد عزا القيادي في الجبهة الشعبية رباح مهنا، رفض الجبهة المشاركة في الحكومة إلى "عدم وجود نصّ صريح وواضح، ينصّ على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". وعلى الرغم من رفض

¹ البيان، 2006/1/24.

² عرب 48، 2006/2/20.



الجبهة المشاركة في الحكومة، إلا أنها أكدت على أن الجبهة لن تسمح بممارسة ضغوط على حماس لإفصال حكومتها، كما شددت الجبهة على مساندة حكومة حماس في كل مواقفها التي تعزز من صمود الشعب الفلسطيني وسبل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي³.

وفي السياق نفسه رفضت الجبهة الديمقراطية المشاركة في الحكومة لعدم تضمين برنامج الحكومة إشارة واضحة حول مرجعية وثيقة الاستقلال، وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية⁴.

ومن جهة أخرى أتت مشاركة معظم الفصائل الفلسطينية في القوة التنفيذية، التي شكلتها وزارة الداخلية بقيادة حماس، بمثابة اعتراف ضمني بشرعية هذه القوة؛ فقد شارك في هذه القوة كل من الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وقوات الصاعقة، والقيادة العامة، وكتائب الناصر صلاح الدين، وجبهة التحرير العربية، وألوية الناصر صلاح الدين، وبعض التشكيلات المسلحة من حركة فتح⁵.

رفضت الفصائل الفلسطينية الاقتتال الداخلي الدائر بين حركتي فتح وحماس، وحمّلت الفصائل الفلسطينية الحركتين مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية، وطالبت الفصائل في بيان لها صدر في 2006/5/21 عقب اجتماع ضمّ جميع الفصائل والقوى

³ الحياة، 2006/3/20.

⁴ وكالة وفا، 2006/3/17.

⁵ الحياة الجديدة، 2006/10/9.

الإسلامية الفلسطينية باستثناء حركتي فتح وحماس، أكد فيه المجتمعون على ما يلي⁶:

1. تحميل كل من قيادتي فتح وحماس مسؤولية حالة الاحتقان الداخلي، ومطالبتهما بالتصرف بكل حكمة ومسؤولية، وتغليب المصلحة الوطنية وتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه فيما بينهما لتهدئة الأوضاع في قطاع غزة.
2. مسؤولية كل من السيد الرئيس أبي مازن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والسيد إسماعيل هنية رئيس مجلس الوزراء عن الأوضاع الأمنية الداخلية، وتحميلهما المسؤولية الكاملة عن استتباب الأمن والنظام في القطاع.
3. ضرورة الارتقاء بمستوى التنسيق والانسجام بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، خدمة لأهدافنا الوطنية العليا، والعمل على حلّ كل الإشكاليات والتعارضات التي نشأت، والتي قد تنشأ في المستقبل على قاعدة الحوار، والاحتكام إلى القانون الأساسي، واللوائح والنظم التي تحكم عمل مؤسساتنا، وتنظم العلاقة فيما بينها.
4. إن توقيت نشر القوة التنفيذية وطريقتها أسهمت في توتير الأجواء.
5. ضرورة وقف التحريض والحملات الإعلامية المتبادلة بين كل من حركتي فتح وحماس.
6. ضرورة إعطاء الحكومة كل الصلاحيات لممارسة مهامها في حفظ

⁶ السفير، 2006/5/22.



الأمن والنظام، وكل ما يستوجبه ذلك من إجراءات وفقاً للنظام والقانون وبعيداً عن الفتوية.

7. إن وجود المسلحين في الشوارع هو أحد أهم المظاهر السلبية التي تزيد من عوامل التوتر والاحتقان، الأمر الذي يقتضي سحب جميع المسلحين من الشوارع.

وفي الوقت الذي رفضت فيه حركة الجهاد الإسلامي طرح الوثيقة للاستفتاء الشعبي، وأكدت أن الحوار وحده هو السبيل الوحيد لحل الخلافات الداخلية⁷، عدت الجبهة الشعبية أن المبادرة التي تقدم بها قادة السجون، إذا ما أخذت بشكل متكامل، تشكل أساساً صالحاً وشاملاً لتشكيل إجماع وطني يفتح الباب واسعاً أمام إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير على أسس وطنية ديمقراطية، كما تشكل أساساً صالحاً لحكومة ائتلاف وطني يشارك فيها الجميع. لم يختلف موقف الجبهة الديمقراطية عن موقف الجبهة الشعبية؛ حيث رأت الجبهة الديمقراطية، أن مبادرة الأسرى ترسي أساساً سياسياً مقبولاً وواقعياً للائتلاف والوفاق الوطني، ويمكن أن تشكل إحدى الوثائق الرئيسية التي يمكن أن يجري بحثها في المؤتمر الوطني للحوار⁸، وبعد انطلاق الحوار الوطني حول وثيقة الأسرى، نجح المتحاورون، في الوصول إلى صيغة توافقية حول بنودها، بعد إجراء تعديلات بسيطة على البنود التالية؛ 3 و4 و6 و7، حيث وقعت الفصائل الفلسطينية على وثيقة الوفاق الوطني، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي،

⁷ إسلام أون لاين، 2006/6/12، انظر:

<http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-06/12/04.shtml>

⁸ الأيام، فلسطين، 2006/5/11.

التي رفضت التوقيع على هذه الوثيقة لأنها "تحتوي بنوداً تنطوي على مسّ بالشوايت الوطنية، وتختلف عن منطلقات ومبادئ حركة الجهاد الإسلامي"⁹.

وفي قراءة موقف الجبهة الديمقراطية من وثيقة الوفاق الوطني، نرى أن موقف الديمقراطية لم يختلف كثيراً عن موقف الرئاسة وحركة فتح؛ فالجبهة الديمقراطية ترى أن السلطة بنيت وفق اتفاقيات أوسلو، وبناء عليه يجب على حماس أن تلتزم بالاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل"، كما رأت الديمقراطية أن وثيقة الوفاق قدمت الحل الوطني الشامل حينما نصّت على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية¹⁰؛ فقد رفضت الديمقراطية ما أسمته بالمحاصصة بين حركتي فتح وحماس، والتفرد بالحكومة، وطالبت حركتي فتح وحماس بالتوصل إلى برنامج سياسي توافقي للوصول إلى حكومة وحدة وطنية تشارك فيها جميع الفصائل الفلسطينية¹¹.

ثانياً: الفصائل وحكومة الوحدة الوطنية:

على الرغم من توقيع اتفاق مكة، وما مثله هذا الاتفاق آنذاك من حالة للتوافق الفلسطيني - الفلسطيني، إلا أن نظرة بعض الفصائل لهذا الاتفاق، على أنه اتفاق على اقتسام السلطة فيما بينهم، حال دون مشاركة جميع الفصائل في حكومة الوحدة الوطنية، فقد رأت الجبهة الشعبية اتفاق مكة على أنه واجهة أمريكية برعاية عربية، يؤسس لمزيد من الهبوط

⁹ عرب 48، 2006/6/27، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=37626>

¹⁰ العدد، 2006/9/28.

¹¹ السفير، 2006/11/2.



عن سقف الحقوق الفلسطينية التي حددتها وثيقة الوفاق الوطني، التي اتفقت عليها جميع الفصائل الفلسطينية. وبناء عليه قررت الجبهة الشعبية عدم المشاركة في حكومة الوحدة، بسبب تقاسم حركتي فتح وحماس الحكومة والمناصب، إضافة إلى اتفاقهما على طيّ ملفي الفساد والافتتال الداخلي وعدم محاسبة المتورطين في تلك الجرائم¹². وفي هذا الموضوع كتب مروان عبد العال، أحد القيادات البارزة للجبهة الشعبية في لبنان مقالاً بعنوان "إلى روح وثيقة مكة نقطة نظام"، فصل فيه الأسباب التي دعت الجبهة الشعبية إلى رفض المشاركة في حكومة الوحدة، وقال عبد العال إن الرفض لم يكن بسبب الخلاف على حجم التمثيل في الحكومة:

بل على الاختلاف المكبوت في طيات الصراع على سلطة صار الآخر هو المنافس وليس العدو! وعبر معيار صناديق الاقتراع مجردة من رؤى وقيم سياسية وحدوية جامعة، على أساس النصاب القانوني وليس النصاب السياسي. وعبر وسيلة ادعاء امتلاك الجمهور الناخب المستفيد بمعظمه من خدماتهم، أي من استخدام المال السياسي. لهذا نعتذر، لسبب عدم وضوح مفهوم الوحدة الوطنية عند صنّاع وثيقة مكة¹³.

وفي السياق ذاته، نظرت الجبهة الديمقراطية إلى اتفاق مكة؛ على أنه اتفاق منقوص يجب تطويره عن طريق حوارات شاملة تضم الجميع حتى يُحوّل من اتفاقٍ ثنائي إلى اتفاقٍ وطني شامل، وبما يضمن قيام حكومة

¹² القدس، 2007/3/17.

¹³ مروان عبد العال، "إلى روح وثيقة مكة: نقطة نظام"، وكالة معاً، 2007/26/3، انظر:

[http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails
&ID=61429](http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=61429)

وحدة وطنية حقيقية¹⁴، وخلافاً لهذا الموقف، الواصف اتفاق مكة بأنه احتكاري ثنائي، شاركت الديمقراطية في حكومة الوحدة الوطنية بوزير واحد، لكن ذلك لم يمنعها من استمرار انتقاد الحوار الفتحاوي الحمساوي الثنائي.

أما حركة الجهاد الإسلامي فقد استمرت في رفض المشاركة في الحكومة، مبررة عدم مشاركتها للأسباب الأولى التي رفضت بسببها دخول الانتخابات والمشاركة في الحكومة العاشرة، على اعتبار أن السلطة من إفرازات أو سلو.

و اتهمت الجبهة الشعبية الرئاسة والحكومة بالمشاركة في استثناء ظاهرة الفلتان الأمني، ودعت الشعبية إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ونزع الصفة التنظيمية عن مسؤوليها والمتنفذين فيها، واختيار شخصيات مشهود لها بالنزاهة والاستقامة ونظافة اليد لتولي مسؤولية حفظ الأمن والأمان للمواطنين¹⁵، أما الجبهة الديمقراطية فقد استمرت في انتقاد "المحاصصة" بين فتح وحماس، واتهمتها بالصراع على النفوذ في السلطة الفلسطينية، في محاولة لاقتسام مؤسسات السلطة المالية والإدارية والأمنية¹⁶.

¹⁴ الدستور، 2007/2/22.

¹⁵ عرب 48، 2007/4/30، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=44958>

¹⁶ الدستور، 2007/6/8.



ثالثاً: الفصائل بعد الحسم:

لم تختلف مواقف الفصائل الفلسطينية بعد عملية الحسم العسكري التي قامت بها حماس في قطاع غزة، فقد حملت حركة الجهاد حركتي فتح وحماس مسؤولية ما آلت إليه الأمور، كما دعت الحركة إلى حل الخلاف عن طريق الحوار الفلسطيني الداخلي، كما رفضت الحركة أي شروط مسبقة للحوار، وانتقدت الجهاد رفض الرئيس عباس الحوار مع حماس في الوقت الذي يوافق فيه على الجلوس مع إيهود أولمرت¹⁷.

أما الجبهة الشعبية فقد رفضت الخطوة الأمنية التي قامت بها حركة حماس، ودعتها إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري، في الوقت ذاته عدت الشعبية أن ما قام به عباس بإعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ خطوة متسارعة تعمل على تأزيم الوضع الفلسطيني الداخلي وتعميق الأزمة وإطالة أمدها. فيما عدت الجبهة الديمقراطية الخطوة التي قامت بها حماس انقلاباً على الشرعية وتقدمت الجبهة بمبادرة تعتمد على أربع نقاط أساسية، قدمت كرزمة واحدة حيث تقترح الديمقراطية ما يلي:

أولاً: التراجع عن نتائج الحسم العسكري الذي نفذته حماس في قطاع غزة، والعمل على صون الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية، وحل حكومة الأمر الواقع القائمة في القطاع.

ثانياً: تشكيل حكومة انتقالية تحل محل الحكومة الثانية عشرة التي شكلها الرئيس أبو مازن استناداً إلى صلاحياته الدستورية في ظل حالة الطوارئ، على أن تتشكل من شخصيات وطنية

¹⁷ الحياة، 24/6/2007.

بعيدة عن الاستقطاب القائم، وبرئاسة شخصية مستقلة تحظى بثقة وتوافق الجميع، وتكّلف الحكومة الانتقالية، خلال سقف زمني متفق عليه، بالعمل على استتباب الأمن والنظام في جميع أراضي السلطة الفلسطينية، واستعادة وحدة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهيئة الظروف للعودة إلى الشعب باعتباره مصدر السلطات ومنبع الشرعية.

ثالثاً: تعديل قانون الانتخابات العامة باعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة باعتبارها المخرج السلمي والديموقراطي من الأزمة بالاحتكام إلى الشعب لحسم الخلافات بإرادته الحرة.

رابعاً: تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعنوان الشرعية الفلسطينية، استناداً إلى إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديموقراطية ائتلافية من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الجديد، تجري في الوطن وخارجه وحيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات، على أساس التمثيل النسبي الكامل، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخير باعتماد النسبية الكاملة في انتخابات جميع مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن إشراك جماهير اللاجئين في الشتات في تقرير مصير قضيتهم الوطنية، ضماناً لحقهم المقدس في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وسائر حقوقهم المدنية والإنسانية¹⁸.

¹⁸ عرب 48، 2007/7/4، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=46768>



ومن الجدير ذكره بأن هذه المبادرة لا تختلف كثيراً عن مطالب الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، فالرئاسة الفلسطينية قد طالبت بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم، أي إلى يد سلطة الرئاسة، أما تعديل قانون الانتخابات فقد قام به الرئيس لاحقاً، وكذلك بالنسبة لتشكيل حكومة انتقالية لا يبدو أن الرئيس عباس يعارض تشكيل حكومة مستقلين، خصوصاً أن الظروف تعمل لصالحها داخل حركة فتح.

خلاصة:

من الواضح، أن الفصائل والقوى الفلسطينية فشلت في أن تشكل بديلاً فعلياً عن حركتي فتح وحماس، فقد انخرطت هذه الفصائل إما في انتقاد الحركتين، وإما في محاولة الحصول على مكاسب تنظيمية، كما ظهرت هذه الفصائل منقسمة على نفسها باتجاه قطبي الجذب أي حركتي فتح وحماس؛ ولعل ذلك عائد أصلاً إلى أن معظم هذه الفصائل تعيش أزمات بنيوية تنظيمية وفكرية وسياسية وقيادية بدرجات متفاوتة.

المطلوب اليوم من الفصائل الفلسطينية، العمل على استعادة دورها القيادي وفق الأسس والمصالح الوطنية والخروج من دائرة التجاذب والمكاسب التنظيمية، والاشتراك في بناء مشروع وطني وحدوي، والإسهام في تصويب المسار السياسي الفلسطيني؛ فالمرحلة القادمة تفرض على الفصائل الفلسطينية بمختلف توجهاتها أن تجيب عن مجموعة من الأسئلة، فهل هي مع السلام وفق الرؤية الإسرائيلية - الأمريكية، وهل تقبل أن تسير في مشروع التنازل عن حق العودة وعن القدس واللاجئين، وهل تقبل بدولة منزوعة السيادة؟؟.



الفصل الخامس

الموقف الإسرائيلي



الفصل الخامس: الموقف الإسرائيلي

أولاً: المواقف والتصريحات والتحريض:

كان الموقف الإسرائيلي منذ البداية رافضاً لمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية، إلا بعد تغييرها لبرنامجها ونزع سلاحها. ومنذ نيسان/أبريل 2005 ظهرت مواقف إسرائيلية رافضة للقبول بوصول حماس للسلطة، حين أعلن بنيامين نتياهو Benjamin Netanyahu وزير المالية آنذاك أن "واشنطن وتل أبيب لا تريدان وصول حماس للسلطة، حتى لو تم ذلك عبر الانتخابات التشريعية"¹، في حين كشف نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز Shimon Peres أن "إسرائيل" ستساعد محمود عباس، لأنه إذا فازت حماس فإن ذلك سيكون نهاية عملية السلام². كما قال رئيس الوزراء إيهود أولمرت قبيل الانتخابات إن "إسرائيل" لن تقبل أن تكون حماس جزءاً من اللعبة السياسية، سواء من خلال المجلس التشريعي أو الحكومة الفلسطينية، وأضاف أن "إسرائيل" ستواصل ضغوطها لمنع وضع كهذا³.

وقد شرحت ليفني في 2006/1/19 كيف أن "إسرائيل" سعت لإقناع قادة دول الغرب بخطورة إجراء الانتخابات قبل أن يتم تفكيك التنظيمات المسلحة؛ وكيف أن أبا مازن تمكن من إقناعهم في المقابل بأن الانتخابات ضرورية له حتى يتمكن من محاربة "الإرهاب" والفوضى، وأنه "تعهد لهم

¹ الخليج، 2005/4/19.

² الحياة الجديدة، 2005/4/19.

³ الخليج، 2006/1/18.

بمباشرة هذه العملية فور انتهاء الانتخابات وتركيب الحكومة".⁴ وحسب ليفني فإن هؤلاء القادة تعهدوا لـ"إسرائيل" بالتخلي عن دعم السلطة الفلسطينية وقطع العلاقات معها إذا لم يفِ عباس بوعدده، كما تعهدوا بدعم "إسرائيل" في الخطوات التي ستتخذها لمواجهة الوضع الجديد.⁴

وقد شكّل فوز حركة حماس في الانتخابات صدمة كبيرة للحكومة الإسرائيلية، واعتبر يوفال شتاينيتس Yuval Steinitz، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أن نتائج الانتخابات الفلسطينية تُحدث زلزالاً سياسياً، وتدل على فشل مريع ارتكبه "إسرائيل" بسماحها في المشاركة في الانتخابات⁵. كما تبادل المسؤولون في جهاز الشاباك وشعبة الاستخبارات العسكرية الاتهامات بشأن فشلهما في توقع فوز حماس⁶.

لم تنتظر "إسرائيل" طويلاً قبل أن تعلن موقفها من ذلك الفوز، حيث قررت مقاطعة الحكومة التي ستشكلها حركة حماس إلا إذا اعترفت بـ"إسرائيل"، ونبذت العنف و"الإرهاب"، ونزعت أسلحة المنظمات "الإرهابية"، ووافقت على الاتفاقات الموقعة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية⁷. كما فرضت "إسرائيل" حصاراً اقتصادياً خانقاً ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يقتصر تأثيره على الحكومة الفلسطينية في الجانب الاقتصادي، بل أوجد

⁴ الشرق الأوسط، 2006/1/20.

⁵ قدس برس، 2006/1/26.

⁶ عرب 48، 2006/1/30.

⁷ عرب 48، 2006/1/31.



ضغطاً كبيراً عليها في الجانب الأمني، خصوصاً مع اتخاذ بعض الأطراف في الساحة الفلسطينية الحصار مدخلاً لتحريض الشارع الفلسطيني ضد الحكومة، مما أسهم بصورة كبيرة في زعزعة الأمن الداخلي الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه حافظت "إسرائيل" على اتصالها بالرئيس محمود عباس، واعتمدت في علاقتها معه سلوكاً متعمداً هدف إلى تمزيق وحدة الصف الفلسطيني، وإذكاء نار الصراعات الداخلية؛ حيث عملت على تشجيعه أحياناً والضغط عليه أحياناً أخرى لإسقاط حكومة حماس، وعلى إثارة الفوضى والفتن الأمني في الأراضي الفلسطينية. ويظهر ذلك من خلال التصريحات الصادرة عن السياسيين الإسرائيليين، إضافة إلى الخطط الإسرائيلية - الأمريكية المشتركة التي تمّ الكشف عنها في هذا السياق.

وفي سياق التصريحات، عبّر أولمرت عن تعاطفه مع الرئيس عباس ووصفه بأنه "شخص أصيل ولديه نوايا جادة"⁸، وحثه على اتخاذ "خطوات شجاعة"، مطالباً إياه باستعمال كل طاقته وقدرته التي ما زال يتمتع بها لحمل حماس على القبول بالمطالب الدولية⁹. كما طالبه بمزيد من الحزم، والعمل على إسقاط الحكومة¹⁰. أما وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني فقد دعت عباس في 20/5/2006 للإعلان عن

⁸ الرأي، عمان، 2006/6/23.

⁹ الخليج، 2006/10/21.

¹⁰ عرب 48، 2006/11/12.

انتخابات جديدة أو إجراء استفتاء شعبي لاستبدال حكومة حماس¹¹. وذلك قبل خمسة أيام من خطاب عباس الذي ألقاه أمام مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني، والذي أمهل فيه المتحاورين عشرة أيام للتوصل إلى اتفاق حول وثيقة الأسرى، قبل طرحها لاستفتاء شعبي¹². كما علّق وزير البنى التحتية، بنيامين بن إليعازر، في حديث للقناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي في 2006/10/3 على الاشتباكات بين فتح وحماس بقوله إنه يصلي من أجل أن تنتصر حركة فتح في هذه المواجهة، وأضاف أنه يتوجب على "إسرائيل" مساعدة حركة فتح والرئيس عباس، ورأى في المواجهات فرصة لتجاوز نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، بينما دعا نائب وزير الدفاع، أفرايم سنيه Efraim Sneh، إلى العمل مع رئاسة السلطة لإيجاد استراتيجية مشتركة لإضعاف حماس¹³. كما أبدى مسؤولون إسرائيليون ترحيبهم بإعلان محمود عباس الدعوة إلى انتخابات مبكرة، وهو إعلان لقي معارضة شديدة من حماس، وذلك على الرغم من تعليمات أولمرت لوزرائه بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات حول خطوة عباس¹⁴.

وعقب توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، والاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية أبدت "إسرائيل" استياءها من ذلك الاتفاق، وعملت على تقويضه من خلال الضغط على الرئيس عباس. فقد رأت ليفني أن الاتفاق مخيب للآمال ولم يسفر عن أي تغيير في مواقف

¹¹ انظر: تقرير شموئيل طال، مصدر سابق.

¹² الأيام، فلسطين، 2006/5/26.

¹³ الاتحاد، 2006/11/13.

¹⁴ عرب 48، 2006/12/16؛ والغد، 2006/12/17.



حماس السياسية¹⁵، في حين نقلت مصادر عن أولمرت غضبه من الرئيس عباس لتوقيع الاتفاق، وموافقته على تكليف إسماعيل هنية تشكيل حكومة الوحدة، كما تمّ التداول في اتخاذ سلسلة من الإجراءات ضدّ السلطة الفلسطينية والرئيس عباس، من بينها قطع الاتصالات معه، في حال تكليف الحكومة قبل موافقتها على شروط اللجنة الرباعية¹⁶.

أما في سياق الخطط، فقد نشرت جريدة النيويورك تايمز *The New York Times* تقريراً في 2006/2/14 عن خطة إسرائيلية أمريكية مشتركة تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية، والتسبب بمعاونة للشعب الفلسطيني تجبره على إسقاط حكومة حماس وإعادة فتح إلى السلطة¹⁷. كما تمّ في "إسرائيل" تداول فكرة إلغاء الرئيس عباس نتائج الانتخابات التشريعية، والدعوة إلى انتخابات جديدة خلال ستة أشهر، وجرّت اتصالات سرية بهذا الخصوص¹⁸. وكشفت هآرتس، في 2007/2/5، النقاب عن أن الحكومة الإسرائيلية أعدت خطة متكاملة لتقوية الرئيس عباس، تضمنت منح تسهيلات كبيرة له ولرجالاته، ولرجال الأعمال والعمال الفلسطينيين. وأضافت أن الخارجية الإسرائيلية قامت بعرض الوثيقة السرية على جميع

¹⁵ الشرق الأوسط، 2007/2/11.

¹⁶ وكالة معاً، والنهار، 2007/2/16.

¹⁷ Steven Erlanger, "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster," in *The New York Times* newspaper, 14/2/2006, in:

<http://www.nytimes.com/14/02/2006/international/middleeast/14mideast.html?hp&ex1139979600&partner=homepage>

¹⁸ بن كسبيت، "على إسرائيل التعامل مع إيران وسورية وحزب الله وحماس"، القدس العربي، 2006/2/11، مترجم عن جريدة معاريف.

الدبلوماسيين الأجانب في "إسرائيل"¹⁹.

إضافة إلى ذلك، فقد سعت "إسرائيل" إلى تحريض الدول الغربية والعربية ضدّ حكومة حماس، ودعتها إلى فرض الحصار عليها وعدم التعامل معها، ودعتها في الوقت نفسه إلى دعم الرئيس عباس لتقويته في مواجهة حركة حماس؛ حيث عبّر أولمرت عن أمله في قيام أمريكا ودول عربية معتدلة "بدعم القوى المعتدلة في المجتمع الفلسطيني، التي يقودها أبو مازن، واستعادة الحكم وخلق الظروف لبدء حوار مثمر مع إسرائيل"²⁰. كما حضّت ليفني وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس على التمسك بمطالبة أية حكومة وحدة فلسطينية بتنفيذ مطالب اللجنة الرباعية وعدم تقديم تنازل بشأنها، ورأت أن تلك هي الطريقة المثلى لتقوية محمود عباس²¹.

وفي المرحلة التي كانت تدور فيها الأحداث التي انتهت بالحسم في غزة، تفاوتت المواقف الإسرائيلية تجاه التدخل في تلك الأحداث؛ حيث أشارت جريدة معاريف إلى وجود مطالبات بدعم فريق الرئاسة بالسلح لمواجهة حماس، يقودها نائب وزير الدفاع إفرام سنيه. في حين حذّر آخرون من وقوع ذلك السلح في يد حماس في نهاية المطاف، من بينهم قائد المنطقة الجنوبية يوآف جالانت Yoav Galant ورئيس جهاز الشابك يوفال ديسكن Yuval Diskin، وهو التوجه الذي سار فيه

¹⁹ القدس العربي، 2007/2/6.

²⁰ عرب 48، 2006/11/12.

²¹ السفير، 2006/9/19.



أولمرت حين أعلن أن "إسرائيل لا تريد التدخل في المواجهات بين حماس وفتح"²². وبناء على التقديرات التي كانت تشير إلى أن حماس ستتمكن من السيطرة على غزة، استبقت "إسرائيل" هذا الأمر بإعداد خطة للتعامل مع الوضع الذي سينشأ عن ذلك، وعرض الوزير أفينغور ليبرمان Avigdor Liberman في 2007/5/31 ما وصفه "البرنامج السياسي الجديد" تجاه قطاع غزة، داعياً إلى إغلاقه واعتباره كياناً معادياً لـ "إسرائيل"، وقطع الكهرباء والوقود والماء عنه، وفصله بالكامل عن الضفة الغربية، إضافة إلى قطع أي مسؤولية لـ "إسرائيل" به وتسليم تلك المسؤولية للأمم المتحدة وحلف "الناتو - Nato"²³.

وفي تلك المرحلة واصلت "إسرائيل" تحريض الدول العربية ضدّ حركة حماس، حيث قال الجنرال عاموس جلعاد مدير الدائرة السياسية الأمنية بوزارة الدفاع: "إن إسرائيل تحتاج أكثر من أي وقت مضى لمساعدة الدول العربية، وتحديدًا مصر؛ لمواصلة خنق حماس، لا سيّما في حال سيطرتها على كامل قطاع غزة". وطالب مصر والدول العربية "المعتدلة" بنزع أي شرعية عربية أو دولية عن حكومة الوحدة الوطنية، وعدم إجراء أي اتصالات معها²⁴. في حين رأى نتنياهو أن "حل القضية الفلسطينية سيشتتمل على مركب إقليمي، وأن إسرائيل ستحتاج تدخل مصر في قطاع غزة، بعد تحطيم سلطة حماس، وتحتاج أيضاً إلى مساعدة الأردن في الضفة الغربية"²⁵.

²² الشرق الأوسط، 2007/6/5؛ والبيان، 2007/6/12.

²³ الغد، 2007/6/1.

²⁴ إسلام أون لاين، 2007/6/14.

²⁵ وكالة سما، 2007/6/21.

ومع تتالي الأحداث بعد الحسم العسكري، واصلت "إسرائيل" تحريضها باتجاه استمرار الشرخ الفلسطيني حيث علّق إيهود أولمرت على الخطوات التي قام بها عباس لمواجهة حماس بالقول إن "الساحة الفلسطينية تشهد حالياً تحولاً ملموساً؛ إذ أن رئيس السلطة محمود عباس بدأ يتصدى لحركة حماس بحزم، وقام بخطوات لم يرقم بها في السابق"²⁶، مهدداً إياه في الوقت نفسه بقطع الاتصالات معه "في اللحظة التي يجدد فيها علاقته مع حماس"، ومبدياً ترحيبه كذلك بالتدابير التي اتخذتها حكومة الطوارئ ضد حركة حماس، حيث قال إن "خطوات الحكومة الجديدة... تساعد على نشوء مسار للتنسيق بيننا وبينهم سيسمح من دون شك بتقدم المسار السياسي"²⁷. كما اتخذت حكومة أولمرت عدة خطوات لدعم عباس، من بينها استئناف المفاوضات السياسية معه والمسارعة للترحيب بحكومة الطوارئ التي شكلها. فقد رأى أولمرت أن تلك الحكومة ستكون شريكاً في مفاوضات السلام، وعبر عن ذلك بقوله: "حكومة ليست حكومة حماس هي شريك"²⁸. كما أعلنت ليفني أن "إسرائيل" مستعدة لأن تدفع لها مبلغ 600 مليون دولار من أموال الضرائب التي كانت تحتجزها منذ وصول حماس إلى السلطة²⁹. إضافة إلى وقف ملاحقة أكثر من 200 من نشطاء كتائب شهداء الأقصى المطلوبين في الضفة، بشرط توقفهم عن ممارسة أي نشاط أمني، وإلقاء أسلحتهم

²⁶ جريدة الرأي، الكويت، 2007/7/14.

²⁷ الأبحار، بيروت، 2007/7/2.

²⁸ رويترز، 2007/6/17.

²⁹ البيان، 2007/6/19.



وانضمامهم لأجهزة الأمن لفترة زمنية محددة³⁰. والإفراج عن 255 أسيراً غالبيتهم من حركة فتح (85% من حركة فتح، و15% من الجبهتين الديمقراطية والشعبية) في 2007/7/20³¹. كما صادقت الحكومة في 2007/9/23 على الإفراج عن 90 أسيراً آخرين "كبادرة حسن نية" من جانبها للرئيس عباس بمناسبة حلول شهر رمضان، ولإعادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضابطاً إسرائيلياً ضلّ طريقه ودخل مدينة جنين عن طريق الخطأ، وتسليمه إلى قوات الاحتلال سالماً. إلا أن "إسرائيل" أفرجت عن 86 منهم فقط، بينهم 57 أسيراً من الضفة الغربية، و29 أسيراً من قطاع غزة، لم يكن بينهم أي من أسرى حماس والجهاد الإسلامي³². وعادت لتفرج عن 429 أسيراً في 2007/12/3، في "بادرة حسن نية" من حكومة أولمرت تجاه محمود عباس لمناسبة مؤتمر أنابوليس، بينهم 20 فقط من أهالي غزة، متراجعة عن إطلاق 12 أسيراً من أصل الأسرى الـ 441 الذين كانت قد وعدت بالإفراج عنهم، بدعوى انتمائهم إلى حركة حماس³³. وذلك في الوقت الذي واصل فيه الاحتلال اعتقاله في الضفة الغربية وقطاع غزة.

³⁰ الحياة، 2007/7/15.

³¹ القدس العربي، 2007/7/21؛ وانظر موقع الأسرى للأبحاث والدراسات الإسرائيلية نقلاً عن جريدة يديعوت أحرونوت، 2007/7/15، في:

<http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=1240>

³² الحياة، 2007/9/24.

³³ القبس، 2007/11/20؛ والحياة، 2007/12/4.

كما وافقت "إسرائيل" على طلبات الإقامة الدائمة العائلية المعروفة باسم "م الشمل العائلي" لـ 3,500 اسماً من الضفة الغربية، مستثنية أبناء قطاع غزة، بقرار رسمي، من تلك المعاملات³⁴، قبل أن توافق على دفعة ثانية شملت سبعة آلاف اسم، بينهم 2,500 من أبناء القطاع³⁵.

إلى جانب ذلك، فقد واصلت "إسرائيل" تحريضها باتجاه استمرار الشرخ الفلسطيني. وفي السياق نفسه، ذكر الموقع الإلكتروني لجريدة معاريف في 2007/9/9، أنه ولأول مرة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، قدّم رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست تساحي هنغبي دعوة للرئيس الفلسطيني محمود عباس، عبر جهات مختلفة لحضور جلسة الخارجية والأمن في الكنيست³⁶. كما قال أولمرت، خلال كلمة ألقاها أمام مؤتمر حزب "Kadima - كاديفا" في 2007/9/20، إنه يوجد شريك فلسطيني للحوار، وإن تجاهله سوف يؤدي إلى سيطرة حركة حماس على الضفة الغربية. وفتت التقارير الإسرائيلية إلى أن أولمرت استخدم لقب "الرئيس" في حديثه عن محمود عباس، بدلاً من لقب "رئيس السلطة"³⁷. في حين قال وزير الدفاع إيهود باراك Ehud Barak خلال اجتماع لحزب العمل: "إن هدفنا هو تعزيز مكانة كل من عباس وفيات، وإضعاف حركة حماس"³⁸. وذلك في الوقت الذي

³⁴ الغد، 2007/9/27؛ والدستور، 2007/10/10.

³⁵ المستقبل، 2008/1/13؛ والحياة الجديدة، 2008/2/18.

³⁶ الشرق، 2007/9/10.

³⁷ عرب 48، 2007/9/20.

³⁸ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/10.



تواصلت فيه اللقاءات الإسرائيلية - الفلسطينية تحضيراً لعقد مؤتمر السلام الذي دعت إليه الإدارة الأمريكية في أنابوليس.

وفي المقابل قرّرت "إسرائيل" في 19/9/2007 اعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"، وذلك في سياق التضييق على حركة حماس في غزة، إثر عملية "فجر الانتصار" التي أسفرت في 11/9/2007 عن إصابة 69 جندياً إسرائيلياً في قصف "قاعدة زيكيم - Zikim Base" العسكرية بصاروخين تبنتهما سرايا القدس وألوية الناصر صلاح الدين.³⁹ وهو قرار ترتّب عليه، بحسب إعلان "إسرائيل"، فرض "قيود على السلطة المنبثقة عن حماس بشكل يحدّ من نقل البضائع إلى قطاع غزة وتزويدها بالوقود والكهرباء"، إضافة إلى "مواصلة العمليات العسكرية، التي تستهدف المنظمات الإرهابية"⁴⁰.

وقد أدت تلك السياسة إلى تردي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في القطاع إلى حد غير مسبوق، خصوصاً مع تشديدها بصورة تدريجية وصولاً إلى إعلان "إسرائيل" في 18/1/2008 إقفال كافة المعابر مع قطاع غزة ومنع دخول كافة الإمدادات إليه، بما في ذلك المساعدات الإنسانية⁴¹، وتوقف محطة غزة لتوليد الكهرباء بصورة تامة عن العمل في 20/1/2008 نتيجة لذلك⁴². وبدا واضحاً في حينه أن تلك الإجراءات

³⁹ الحياة، 2007/9/12.

⁴⁰ الخليج، 2007/9/20.

⁴¹ الحياة، 2008/1/19.

⁴² الأيام، فلسطين، 2008/1/21.

جاءت بهدف إضعاف حركة حماس في غزة، حيث تنصلت "إسرائيل" من مسؤوليتها عن تلك الأزمة الإنسانية الناتجة عن إجراءاتها العقابية، ووصفتها بأزمة "مفتعلة" تقف وراءها حماس بهدف استدرار عطف دولي. وحملت أولمرت الحركة مسؤولية معاناة الفلسطينيين في القطاع، داعياً إياهم بشكل صريح إلى التحرك من أجل إسقاط "الحركة التي انتخبوها والتي تتسبب في معاناتهم"⁴³.

واستكمالاً للإجراءات الإسرائيلية، عرضت ليفني على الأمم المتحدة، خلال اجتماعات جمعيتها العمومية، خطة لتحديد حركة حماس، ومنعها من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، من خلال الاتفاق على معايير لمشاركة المنظمات في الانتخابات الديمقراطية، وتبني الأمم المتحدة قراراً بهذا الشأن⁴⁴.

وفي خطوة بدأ أنها جاءت لتعميق الخلاف بين السلطة وفصائل المقاومة، أكثر منها محاولة للضغط على الفلسطينيين لوقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في حكومة أولمرت على مشروع قانون يلزم السلطة الفلسطينية بأن تدفع للطرف الإسرائيلي تعويضات عن الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن إطلاق الصواريخ، بما في ذلك تكلفة علاج الجرحى والعناية النفسية للمصابين بالهلع والصدمة⁴⁵. وفي سياق مماثل، أعلن إيهود باراك

⁴³ الحياة، 2008/1/22.

⁴⁴ الرأي، عمان، 2007/9/25.

⁴⁵ الدستور، 2007/11/7.



في 2007/11/6 أن الشرط لحصول أي تقدم في كل عملية سياسية، هو تفكيك البنية التحتية لـ"الإرهاب" في قطاع غزة، موضحاً أن "إسرائيل" لن تستثني قطاع غزة من المرحلة الأولى من خطة خريطة الطريق⁴⁶، وهو ما شكّل تحريضاً لمؤيدي عملية التسوية في رام الله لاستعادة السيطرة على غزة. وهو موقف أكدته كل من إيهود أولمرت وجورج بوش خلال زيارة الأخير لـ"إسرائيل"، حيث قال أولمرت خلال الجلسة الأسبوعية لحكومته في 2008/1/13 إن بوش أوضح "معارضته لفكرة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أكد أنه ستكون هناك دولة فلسطينية واحدة وليس دولتان، وليس ثلاث دول لثلاثة شعوب، لذلك فإن الفلسطينيين ملزمون بتطبيق خريطة الطريق في قطاع غزة رغم سيطرة حماس عليه"⁴⁷.

وفي قراءة للمواقف الإسرائيلية يظهر أن "إسرائيل" لعبت دوراً في تعميق الأزمة الفلسطينية، وهدف دعمها لطرف ضد آخر إلى إيجاد شرح في العلاقة بين الحركتين الأكبر حجماً في الساحة الفلسطينية؛ تحقيقاً لمصلحة إسرائيلية عليا في إضعاف القوى الفلسطينية الحية، لا من باب الجدية في توجهاتها نحو السلام. حيث سعت لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب من خلال فرض تنفيذ برنامجها وشروطها، في مقابل تقديم أقل قدر ممكن من التنازلات للطرف الفلسطيني الذي دعمته.

⁴⁶ الشرق الأوسط، 2007/11/7.

⁴⁷ القبس، 2008/1/14.

ثانياً: الحملات العسكرية وحملات الاعتقال والاعتقال:

تضمنت الإجراءات الإسرائيلية لإسقاط حكومة حماس اتباع سياسة التصعيد العسكري ضد مناطق السلطة الفلسطينية، من خلال الحملات العسكرية، ومواصلة الاغتيالات بحق نشطاء المقاومة، وحملات الاعتقال التي طالت وزراء الحركة ونوابها؛ وذلك في محاولة منها لتحقيق هدفين: أولهما جرّ حماس إلى المواجهة العسكرية، وهو ما اعترف به مصدر أمني إسرائيلي كبير بقوله في 2006/6/14 إن "إسرائيل" هي التي دفعت حماس لإنهاء الهدنة التي استمرت 16 شهراً، والعودة إلى إطلاق الصواريخ، وذلك بهدف إفشال حكومة حماس⁴⁸. وثانيهما إسقاط حماس شعبياً في حال وقفت حكومتها ضدّ عمليات المقاومة، أو امتنعت عن الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية، وهو الأمر الذي استُخدم بالفعل ضدّ حركة حماس في سياق الأزمة الداخلية في الأوقات التي امتنعت فيها عن الردّ.

1. الحملات العسكرية:

في سياق هذا التصعيد، أقرّ الجيش الإسرائيلي خلال اجتماع عقده في 2006/3/30 خطة أطلق عليها اسم "السهم الجنوبي"، تقضي بتكثيف الهجمات الجوية والبرية والبحرية على مناطق قطاع غزة⁴⁹. وقد قصفت القوات الإسرائيلية قطاع غزة في الـ 45 يوماً التي تلت ذلك التاريخ بـ 5,100 قذيفة مدفعية، بمعدل 110 قذائف يومياً⁵⁰.

⁴⁸ الدستور، 2007/6/15.

⁴⁹ الاتحاد، 2006/4/3.

⁵⁰ الشرق الأوسط، 2006/5/15.



وإثر عملية "الوهم المتبدد" التي قامت بها المقاومة الفلسطينية في 2006/6/25، والتي أسرت خلالها الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، أطلقت "إسرائيل" حملة عسكرية واسعة ضد قطاع غزة أسمتها عملية "أمطار الصيف". وقد أدت الاجتياحات والهجمات الإسرائيلية المتواصلة منذ 2006/6/26 وحتى 2006/10/31 إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين⁵¹. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 أطلقت "إسرائيل" حملة جديدة ضد قطاع غزة أسمتها "غيوم الخريف"، وتركزت على شمال القطاع، وخصوصاً بيت حانون. وخلال الشهر المذكور سقط 140 شهيداً فلسطينياً، منهم 123 شهيداً في قطاع غزة، 107 منهم في شماله. وقد ارتكب الإسرائيليون خلال تلك الحملة مجزرة في صباح 2006/11/8، جراء قصف ستة منازل على أصحابها وهم نيام، مما أدى إلى استشهاد 20 فلسطينياً وجرح 40 آخرين⁵².

ومع تصاعد وتيرة الاقتتال الداخلي في قطاع غزة في الفترات التي تلت ذلك، ثم توقيع اتفاق مكة فيما بعد، لجأت "إسرائيل" إلى التخفيف من عملياتها العسكرية ضد القطاع، ربما خشية أن تؤدي تلك العمليات إلى تهدئة ذلك الاقتتال، أو دفع المقاومة للتوحد وشنّ عمليات ضد الاحتلال مجدداً في فترة الهدوء الداخلي؛ فمن أصل 73 شهيداً فلسطينياً سقطوا خلال الفترة من 2006/12/1 - 2007/4/30 بسبب إجراءات

⁵¹ انظر: تقرير وكالة وفا، 2006/11/23، نقلاً عن معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة.

⁵² قدس برس، 2006/12/1؛ وتقرير المركز الفلسطيني للإعلام حول مجزرة بيت حانون، 2006/11/8.

الاحتلال وعملياته، كان هناك 21 شهيداً فقط من قطاع غزة⁵³. إلا أن "إسرائيل" لجأت للتصعيد مجدداً ضدّ القطاع خلال شهر أيار/ مايو، الذي سقط خلاله 66 شهيداً، 55 منهم في قطاع غزة⁵⁴. وقد ركز الاحتلال هجماته حينها ضدّ مواقع القوة التنفيذية وكتائب القسام في القطاع بشكل رئيسي، بسلسلة من الغارات الجوية. وجاء ذلك في الوقت الذي كان يشهد فيه القطاع توتراً داخلياً كبيراً، واشتباكات عنيفة بين عناصر من حركتي فتح وحماس والأجهزة الأمنية الموالية لكل منهما، في ما بدا محاولة من قبل الاحتلال لزيادة حدة الاقتتال، وإضعاف طرف لحساب طرف آخر. إلا أن تلك الحملة أدت إلى تخفيف حدة الاقتتال الداخلي، وهو ما قد يكون من بين الأسباب التي دفعت "إسرائيل" لاحقاً لاتخاذ قرار بعدم التدخل مباشرة خلال أحداث الحسم العسكري التي شهدها القطاع.

وعقب تلك الأحداث، تجدد التصعيد العسكري الإسرائيلي ضدّ القطاع، واستمر بوتيرة متقاربة خلال الشهور التالية، وأسفر عن سقوط 153 شهيداً في غزة خلال الفترة 2007/6/1 - 2007/10/31⁵⁵.

أما في الضفة الغربية فقد شهدت مدينة نابلس حملة عسكرية إسرائيلية واسعة بداية من شهر أيلول/ سبتمبر، طالت عدداً كبيراً من نشطاء

⁵³ تمّ وضع هذه الأرقام بناء على الإحصاءات الشهرية التي أعدها قدس برس خلال الفترة 2007/5/1-1/1.

⁵⁴ قدس برس، 2007/6/1.

⁵⁵ تمّ وضع هذه الأرقام بناء على الإحصاءات الشهرية التي أعدها قدس برس خلال الفترة 2007/11/1-7/1.



المقاومة وخلاياها بالاعتقال والاحتلال، وجاء ذلك استباقاً لتسلم قوات الأمن الفلسطينية المسؤولية عن المدينة، وبدء السلطة في الضفة حملتها الأمنية فيها. وعلى الرغم من مواصلة "إسرائيل" اعتداءاتها في الضفة من خلال الاغتيالات والاعتقالات وتقييد حرية الحركة وتجريف الأراضي، إلا أنها لم تنفذ أية حملات عسكرية كبرى في الفترة التي أعقبت ذلك.

وبالعودة إلى غزة فإن القطاع لم يشهد هدوءاً كالذي شهدته الضفة الغربية، ولو نسبياً، حيث واصل جيش الاحتلال عملياته في القطاع من خلال الغارات والتوغلات المحدودة، متخذاً من الصواريخ، التي تنطلق من القطاع تجاه المستوطنات المحيطة به، رداً على الانتهاكات، ذريعةً لعملياته تلك، في الوقت الذي تواصلت فيه التصريحات الإسرائيلية المهددة بحملة عسكرية برية واسعة في غزة، وصفها وزير الأمن الداخلي آفي ديختر Avraham Dichter في 2007/11/18 بأنها "حتمية"⁵⁶. وقد جاءت هذه الحملة في 2008/2/27 تحت اسم "الشتاء الساخن"، واستمرت حتى 2008/3/3، مخلفة 117 شهيداً بينهم 58 مدنياً، منهم 28 طفلاً وست نساء، إضافة إلى سقوط 200 جريح آخرين⁵⁷. وقد أعلن مدير عام الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة، معاوية حسنين، في وقت لاحق ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 129 شهيداً⁵⁸.

⁵⁶ عرب 48، 2007/11/18.

⁵⁷ مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير الشتاء الساخن، غزة، 2008/3/3، انظر:

http://www.mezan.org/document/hot_winter_ar.pdf

وقائمة بأسماء الشهداء من 2/28 حتى صباح 2008/3/4، انظر:

http://www.mezan.org/document/martyrlist_4_3_2008.pdf

⁵⁸ الخليج، 2008/3/6.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية خلال عام 2007 أدت لسقوط 435 شهيداً⁵⁹. في حين أدت الاعتداءات منذ بداية عام 2008 وحتى 2008/3/12 إلى سقوط 274 شهيداً، إضافة إلى 979 جريحاً، بحسب تقرير صادر عن دائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير⁶⁰.

عدد الشهداء والجرحى (2006-2008)⁶¹

الفترة	عدد الشهداء	عدد الجرحى
2006	692	3,126
2007	435	1,192
2008/3/12-2008/1/1	274	979

2. الاعتقالات:

بالتزامن مع عملية "أمطار الصيف"، شنت "إسرائيل" حملة اعتقالات استهدفت وزراء حركة حماس ونوابها، في محاولة لإضعاف وجودها في المجلس التشريعي وإسقاط حكومتها. وظهر من تقارير وأخبار نشرتها صحيفتا يديعوت أحرونوت وهآرتس في تلك الفترة أن خطة اعتقال الوزراء والنواب كانت جاهزة، وكذلك خطة الهجوم على قطاع غزة.

⁵⁹ البيان، 2007/12/31.

⁶⁰ البيان، 2008/3/13.

⁶¹ انظر: محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 84؛ والبيان، 2007/12/31 و2008/3/13.



وخلال أربعة أيام من وقوع عملية "الوهم المتبدد" اعتقلت "إسرائيل" 28 نائباً ووزيراً، وواصلت خطف الوزراء والنواب واعتقالهم حتى بلغ عددهم نحو 40، وشملت تلك الاعتقالات رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك، ونائب رئيس الوزراء ووزير التعليم ناصر الدين الشاعر وغيرهما. كما أعادت "إسرائيل" خلال عام 2007 اعتقال عدد من وزراء حكومة الوحدة الوطنية، ومن بينهم الوزير الشاعر نفسه والوزير وصفي قبها. وقد أسهمت تلك الحملة في تعميق الأزمة الفلسطينية، حيث أدت إلى إضعاف المجلس التشريعي وتعطيل عمله في كثير من الأحيان، كما أدت إلى تقوية طرف على حساب آخر داخل المجلس، وهو الأمر الذي استغلته كتلة حركة فتح البرلمانية في صراع الشرعيات والصلاحيات مع حركة حماس، خصوصاً عقب الحسم العسكري في قطاع غزة.

كما واصلت "إسرائيل" اعتقالاتها في صفوف نشطاء المقاومة، وتركزت تلك الاعتقالات في الضفة الغربية بصورة رئيسية، فخلال عام 2006 اعتقل الاحتلال 5,671 فلسطينياً، منهم 5,425 من الضفة الغربية و246 من قطاع غزة، وبقي من مجموع هؤلاء نحو 2,500 أسيراً في السجون⁶². فيما بلغ مجموع المعتقلين منذ أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 2006/6/25، ولغاية 2007/9/29 أكثر من 9 آلاف فلسطيني⁶³. ومن أبرز من تمكن الاحتلال من اعتقالهم إبراهيم حامد، قائد كتائب القسام في الضفة الغربية، والمطارد إسرائيلياً منذ عام 1998، الذي

⁶² انظر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير إحصائي شامل يتناول أوضاع الأسرى بشكل عام وأبرز أحداث عام 2006 بشكل خاص، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، في: <http://www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/prisoners19.html>

⁶³ عرب 48، 2007/9/30، نقلاً عن تقرير لوزارة شؤون الأسرى والمحررين.

اعتُقل في 2006/5/23⁶⁴. ومهاوش القاضي القائد في كتائب القسام، ومسؤول العلاقات العامة في القوة التنفيذية في رفح، الذي اعتُقل في 2007/9/7⁶⁵.

وقد أشار تقرير صادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن مجموع المعتقلين على يد قوات الاحتلال خلال عام 2007 بلغ 4,600 فلسطيني⁶⁶. وأشار تقرير لدائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت نحو 1,500 فلسطيني منذ بداية العام 2008 وحتى 2008/3/12⁶⁷.

3. الاغتيالات:

إضافة إلى ما تقدّم، فقد واصلت "إسرائيل" عمليات التصفية والاعتقال، وذلك في إطار سياستها المستمرة في تصفية نشطاء المقاومة لإضعاف صفوفها والقضاء عليها، وسعت كذلك لاستخدام هذه السياسة كوسيلة ضغط على فصائل المقاومة الداعمة لحكومة حماس. كما حاولت من خلالها إيقاع فتنة بين فصائل المقاومة، من خلال التركيز على فصائل معين دون سواه في الفترات التي كانت تشهد تصعيداً في الاقتتال الداخلي. وذلك إلى جانب إقدام "إسرائيل" على التهديد بتصفية وزراء حماس، حيث نقل موقع جريدة معاريف عن ضابط إسرائيلي قوله؛ إن

⁶⁴ الأيام، فلسطين، 2006/5/24.

⁶⁵ قدس برس، 2007/9/8.

⁶⁶ قدس برس، 2008/1/3.

⁶⁷ البيان، 2008/3/13.



”إسرائيل“ تعدّ وزراء حماس ”هدفاً شرعياً للتصفية“⁶⁸.

وفي هذا السياق، اغتالت القوات الإسرائيلية خالد الدحدوح قائد سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة في 2006/3/1⁶⁹، وفي 2006/4/27 أعلنت السرايا نجاة أحد أبرز قادتها، دون ذكر اسمه، من محاولة اغتيال إسرائيلية بقصف سيارته في قطاع غزة، في عملية أسفرت في حينه عن استشهاد وائل الأقرع أحد القادة الميدانيين للسرايا⁷⁰. كما اغتالت قوات الاحتلال جمال أبو سمهدانة القائد العام للجان المقاومة الشعبية في 2006/6/8، بعد فترة قصيرة من تعيينه قائداً للقوة التنفيذية التي شكلتها وزارة الداخلية في حكومة حماس، ومراقباً عاماً للوزارة⁷¹. وفي 2006/10/4 اغتالت قوة إسرائيلية من المستعربين أحد أبرز نشطاء حركة حماس في محافظة قلقيلية بالضفة الغربية، محمد فايق عودة، وحاولت التنصل من مسؤوليتها عن الاغتيال زاعمة أنه جاء على خلفية الاقتتال الداخلي، مستغلة بياناً صدر باسم كتائب شهداء الأقصى في اليوم السابق للاغتيال يهدد بقتل شخصيات رفيعة في حركة حماس في الداخل والخارج⁷². كما شهد أول أيام عيد الفطر، الموافق 2006/10/23، اغتيال قائد ألوية الناصر صلاح الدين، عطا الشنباري، في بيت حانون، في عملية أسفرت أيضاً عن استشهاد ستة وجرح 30

⁶⁸ الوطن، قطر، 2006/4/2.

⁶⁹ عرب 48، 2006/3/1.

⁷⁰ الشرق الأوسط، 2006/4/28.

⁷¹ الحياة، 2006/6/10.

⁷² إسلام أون لاين، 2006/10/4؛ والمستقبل، 2006/10/5.

آخرين⁷³. فيما اغتالت وحدات المستعربين أربعة من نشطاء كتائب شهداء الأقصى في بلدة اليامون غرب جنين في 8/11/2006، هم طاهر عباهرة، ومحمود أبو الحسن، وسليم أبو الهيجاء، وعلاء خميسة⁷⁴. ومع نهاية العام 2006 بلغ عدد عمليات الاغتيال الإسرائيلية 85 عملية استشهد فيها 189 فلسطينياً، بينهم 134 مستهدفاً⁷⁵.

وخلال الربع الأول من عام 2007 تواصلت الاغتيالات الإسرائيلية في صفوف نشطاء المقاومة وقادتها الميدانيين، ولكن بوتيرة منخفضة، حيث سقط سبعة شهداء في عمليات اغتيال حتى نهاية شهر شباط/فبراير، في حين لم تسجل اغتيالات خلال شهر آذار/مارس. وكان من الواضح في تلك الفترة تركيز الاحتلال لعملياته ضدّ نشطاء سرايا القدس وكتائب الأقصى في الضفة الغربية؛ حيث إن المستهدفين بين الشهداء الذين سقطوا جراء عمليات الاغتيال خلالها كانوا من نشطاء هذين الفصيلين في الضفة الغربية، وفي مدينة جنين بشكل رئيسي⁷⁶. وذلك في الوقت الذي كانت تتصاعد فيه وتيرة الاقتتال الداخلي في قطاع غزة قبل اتفاق مكة، وهو أمر بدأ أن "إسرائيل" تستخدمه كمحاولة لإيجاد شرح بين فصائل العمل الوطني. ومن بين أولئك المستهدفين القيادي في سرايا القدس، أسيد العمور، وقائد السرايا في جنين محمود عبيد، إضافة إلى قائدها في الضفة، أشرف السعدي.

⁷³ الاتحاد، 2006/10/24.

⁷⁴ الأيام، فلسطين، 2006/11/9.

⁷⁵ قدس برس، 2007/1/1.

⁷⁶ قدس برس، 2007/4/1-2/1.



وبدءاً من شهر نيسان/ أبريل تصاعدت وتيرة عمليات الاغتيال، وبلغت أكبر مدى لها خلال شهر أيار/ مايو، ليسقط خلال الربع الثاني من العام 20 شهيداً جراء الاغتيالات⁷⁷. وتزامن هذا التصعيد مع عودة الاحتلال لتصعيد ضرباته العسكرية ضدّ قطاع غزة خلال أيار/ مايو، وعقب الحسم العسكري الذي أقدمت عليه حركة حماس في القطاع. ومن أبرز النشطاء الذين طالتهم تلك الاغتيالات:

- رائد أبو فنونة، أحد مؤسسي سرايا القدس، وأحد أبرز قياديينها في غزة (استشهد في 2007/6/27 بانفجار سيارة مفخخة في مدينة غزة)⁷⁸.

- صالح أبو سرور ومصطفى عتيق القياديان في سرايا القدس في جنين (استشهدا بكمين لجنود الاحتلال في وسط المدينة في 2007/8/25)⁷⁹.

- باسم أبو سرية المعروف بـ"القذافي"، أحد أبرز قادة كتائب شهداء الأقصى في مدينة نابلس، والمطارد إسرائيلياً منذ سبع سنوات، والذي ينتمي لـ"مجموعات فارس الليل" التي لم يشملها العفو الإسرائيلي الصادر في وقت سابق (استشهد في 2007/10/16 في البلدة القديمة في مدينة نابلس، بقذيفة أطلقها جنود الاحتلال نحوه مباشرة)⁸⁰.

⁷⁷ قدس برس، 2007/7/1-5/1.

⁷⁸ الحياة الجديدة، 2007/6/28.

⁷⁹ الأيام، فلسطين، 2007/8/26.

⁸⁰ وكالة سما، 2007/10/16؛ والشرق الأوسط، 2007/10/17.



— خالد أبو صقر قائد سرايا القدس في الضفة الغربية، ومساعدته محمد جوابرة (استشهدا في 2007/10/23 بعد محاصرتهما من قبل قوات الاحتلال شمال مدينة جنين)⁸¹.

— مبارك الحسنات نائب القائد العام لألوية الناصر صلاح الدين، ومدير مكتب وزير الداخلية للشؤون العسكرية في غزة (استشهد أيضاً في 2007/10/23 بقصف سيارته من قبل طائرة للاحتلال)⁸².

— وليد العبيدي القائد العام لسرايا القدس في الضفة الغربية (استشهد في 2008/1/16 بكمين لجنود الاحتلال في بلدة قباطية جنوب جنين)⁸³.

— رائد أبو الفول القيادي في ألوية الناصر صلاح الدين في قطاع غزة (استشهد في 2008/1/17 بقصف جوي لسيارته من قبل الاحتلال)⁸⁴.

— أحمد سناقرة أحد قادة كتائب شهداء الأقصى في نابلس وأحد أبرز المطلوبين لقوات الاحتلال، والذي رفض في وقت سابق أن تشمله قائمة العفو الإسرائيلية مقابل تسليم سلاحه (استشهد في 2008/1/18 بعد الاشتباك مع قوات الاحتلال التي حاصرت

⁸¹ الأيام، فلسطين، 2007/10/24.

⁸² المصدر نفسه.

⁸³ الحياة، 2008/1/17.

⁸⁴ الخليج، 2008/1/18.



- منزلاً تواجد فيه في مخيم بلاطة شرق المدينة)⁸⁵.
- أيمن الفايد القيادي في سرايا القدس في مخيم البريج في قطاع غزة (استشهد في 2008/2/14 بقصف منزله في المخيم بطائرة أف – 16 F-16)⁸⁶.
- يوسف السميري القيادي في سرايا القدس (استشهد في 2008/3/4 على يد قوات الاحتلال المتوغلة في منطقة القرارة شرق قطاع غزة والتي حاصرت منزله)⁸⁷.
- صالح كركور قائد سرايا القدس في طولكرم (استشهد في 2008/3/12 على يد قوات الاحتلال التي حاصرت منزلاً تواجد فيه في بلدة صيدا شمال شرق طولكرم)⁸⁸.
- محمد شحادة أحد أبرز قادة سرايا القدس في الضفة الغربية، وأحمد البلبول القيادي في كتائب شهداء الأقصى، وبرفقتهما عماد الكامل وعيسى مرزوق من عناصر سرايا القدس (استشهدوا في 2008/3/12 على يد قوة من المستعربين حاصرت سيارتهم في وسط مدينة بيت لحم)⁸⁹.
- ومع نهاية 2007 بلغ مجموع الشهداء جراء الاغتيالات التي نفذها

⁸⁵ الشرق الأوسط، 2008/1/19.

⁸⁶ وكالة سما، 2008/2/15.

⁸⁷ وكالة سما، 2008/3/4.

⁸⁸ القدس العربي، 2008/3/13.

⁸⁹ السفير، 2008/3/13.

الاحتلال خلال العام 67 شهيداً⁹⁰، يضاف إليهم 22 شهيداً سقطوا جراء الاغتيالات خلال أول شهرين من العام 2008⁹¹.

ثالثاً: التمويل:

في إطار الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" ضد السلطة الفلسطينية عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة، استخدمت "إسرائيل" ورقة الحصار المالي للضغط على الفلسطينيين للاستسلام لشروطها، من خلال إيقاف تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية والبالغة 60 مليون دولار شهرياً، وإيقاف التعاملات البنكية مع البنوك الفلسطينية، ومنع أية تحويلات بنكية خارجية إلى الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع الولايات المتحدة، وإغلاق الحدود البرية والبحرية، مانعة نقل البضائع دون إذن ورقابة منها.

وفي الوقت نفسه، استخدمت "إسرائيل" عائدات الضرائب تلك كورقة مساومة لتعزيز الاقتتال الداخلي الفلسطيني، محوِّلة إياها إلى نظام "مكافآت" مالية مشروطة بنتائج سياسية. وفي هذا السياق أفرجت "إسرائيل" في 2007/1/19 عن 100 مليون دولار من الأموال المحتجزة لديها وحولتها لمكتب الرئيس محمود عباس⁹². وبحسب ما ذكرته جريدة معاريف الإسرائيلية في 2007/3/8 فقد كان من المفترض أن يذهب 86 مليون دولار من تلك الأموال لتقوية الحرس الرئاسي، فيما يخصص باقي

⁹⁰ قدس برس، 2008/1/8.

⁹¹ قدس برس، 2008/3/1.

⁹² رويترز، 2007/1/19.



المبلغ لتلبية احتياجات إنسانية متفق عليها سلفاً، وذلك وفق تعهد خطي من سلام فياض موجود لدى مكتب أولمرت. وأضافت الجريدة أن إخلال السلطة بشروط ذلك الاتفاق، دفع "إسرائيل" لإعلان عدم نيتها تحويل أية أموال إضافية من المبالغ المحتجزة لديها⁹³.

وفي سياق تعزيز قوات حرس الرئاسة، ذكرت جريدة هآرتس الصادرة في 2007/4/25 أن الحكومة الإسرائيلية صادقت على السماح لتلك القوات باستلام 50 سيارة عسكرية، وذلك في إطار خطة تسليح الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة⁹⁴.

وقد واصلت "إسرائيل" استخدام الأسلوب نفسه في دعم "المعتدلين" وتضييق الخناق على "المتشددين" بعد الحسم العسكري في غزة، حيث أعلنت في سياق تشديد الحصار على غزة نيتها منع التحويلات المالية الشخصية إلى القطاع⁹⁵، كما أعلن بنكاً "هبوعاليم - Hapoalim Bank" و"ديسكونت - Israel Discount Bank" الإسرائيليان وقف تعاملهما مع البنوك الفلسطينية في القطاع، بناء على القرار الإسرائيلي باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً. ويذكر أن البنوك الإسرائيلية الأخرى كانت قد أوقفت تعاملها مع القطاع منذ أشهر، وخلال تلك الفترة اعتمد الفلسطينيون في معاملاتهم البنكية الإسرائيلية على هذين البنكين⁹⁶.

⁹³ الحياة الجديدة، 2007/3/9.

⁹⁴ البيان، 2007/4/26.

⁹⁵ الأخبار، بيروت، 2007/6/20.

⁹⁶ الخليج، 2007/9/26؛ والنهار، 2007/10/11.

وفي المقابل أقرت "إسرائيل" البدء بتحويل الأموال المحتجزة من مستحقات السلطة لدعم الرئيس عباس. وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية في هذا الإطار على تحويل 350 مليون دولار بصورة تدريجية إلى حكومة الطوارئ في رام الله، وطالب أولمرت خلال اجتماع الحكومة في 24/6/2007 الرئيس عباس بمحاربة الفصائل الفلسطينية المسلحة، مقابل دعم حكومة الطوارئ وتقديم التسهيلات المطلوبة من جانب "إسرائيل"⁹⁷.

رابعاً: التنسيق الأمني مع الرئاسة وعناصر فتح والسلطة:

أثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة بصورة كبيرة على التنسيق الأمني بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية وأجهزتها في صورته السابقة، حيث أوقفت "إسرائيل" عمليات التنسيق تلك⁹⁸، وأوقفت التنسيق مع مكاتب الارتباط الفلسطينية⁹⁹، بعد أن كان هذا التنسيق شهد نشاطاً ملحوظاً عقب رحيل الرئيس ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس خلفاً له، وأسفر آنذاك عن إعلان الفصائل الفلسطينية التهدئة مع "إسرائيل" بالفاهم مع الرئيس عباس¹⁰⁰. إلا أن التنسيق الأمني اتخذ شكلاً آخر أقل صراحة في تلك الفترة، وصبّ في اتجاه تعزيز الفتنة

⁹⁷ الخليج، 2007/6/25.

⁹⁸ الخليج، 2006/4/10.

⁹⁹ القدس، 2006/3/24.

¹⁰⁰ حول اللقاءات الأمنية عقب تولي محمود عباس رئاسة السلطة، انظر: سوزان عقل، اللقاءات الأمنية بعد تولي محمود عباس "أبو مازن" رئاسة السلطة الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2005، ص 7-17.



والاقتتال الداخلي، من خلال تقديم بعض أشكال الدعم والتسهيلات الأمنية لأحد طرفي الأزمة الفلسطينية، قبل أن يُستأنف بعد نحو أسبوعين من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وقد كان السلوك الإسرائيلي في هذا المجال متماشياً مع سلوكها العام تجاه الأزمة الفلسطينية، ساعياً لتحقيق أكبر قدر من الفائدة عبر تعميق تلك الأزمة، وتمريق الصف الوطني الفلسطيني. وفي هذا السياق سمحت "إسرائيل" بإدخال شحنات من الأسلحة إلى القوات الموالية للرئيس محمود عباس، بهدف تقويتها في مواجهة حركة حماس؛ فقد وردت أنباء في أواخر شهر أيار/ مايو 2006 عن أن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت صادق على نقل كمية محددة من السلاح إلى الحرس الرئاسي عن طريق الأردن؛ من أجل حماية عباس من حماس، فيما قال رئيس الشعبة السياسية الأمنية في وزارة الأمن الإسرائيلية عاموس جلعاد إنه "يجب إتاحة المجال لنقل الأسلحة لحرس أبو مازن؛ من أجل تنفيذ القرار الشجاع الذي اتخذه، لمواجهة حماس". وأوضحت مصادر أمنية إسرائيلية أن الأسلحة التي سيتم نقلها ستُقدّمها دول عدة، غير أن "إسرائيل" ليست من بينها¹⁰¹. وقد أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست تساحي هنغبي في 15/6/2006 أنه تمّ نقل أسلحة من الأردن إلى القوات الموالية لعباس بموافقة "إسرائيل". وبحسب ידיעות أحر ونوت فإن ثلاث شاحنات تنقل 950 رشاشاً أمريكياً من نوع إم - 16 عبرت جسر اللنبي، وتمت مواكبتها من قبل الجيش الإسرائيلي حتى رام الله ومعبر إيريز على الحدود بين "إسرائيل" وقطاع غزة. إلا أن عباس نفى

¹⁰¹ عرب 48، 26/5/2006، و14/6/2006.

التقارير الإسرائيلية، وحذر في الوقت نفسه من أن تكون "إسرائيل" تهدف إلى إشعال فتنة داخلية¹⁰².

كما صادق وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس Amir Peretz في 2006/11/1 على إدخال خمسة آلاف بندقية من مصر والأردن إلى الأجهزة التابعة للرئاسة، وذلك في أعقاب مصادقة المجلس الوزاري السياسي - الأمني الإسرائيلي على تبنى ودعم خطة المنسق الأمني الأمريكي الجنرال كيث دايتون، الهادفة إلى تسليح وتدريب قوات حرس الرئاسة الفلسطينية "بهدف إعدادهم لمواجهة محتملة مع حماس في قطاع غزة"¹⁰³.

وفي الإطار نفسه، أكدت مصادر إسرائيلية في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر أنها سمحت بعبور شحنة أسلحة خفيفة وذخائر من مصر إلى قطاع غزة عبر معبري "كيرم شالوم" و "كارني - Karny"، وأشارت جريدة هآرتس التي أوردت النبأ إلى أن شحنة الأسلحة شملت ألفي بندقية كلاشنيكوف و20 ألف مخزن ومليون رصاصة¹⁰⁴. وقد نقلت جريدة الحياة اللندنية عن مصادر فلسطينية تأكيدها ذلك النبأ، ونقلت عن شهود أن نحو عشر شاحنات عسكرية فلسطينية، نقلت أسلحة من موقع أنصار العسكري الواقع قرب منزل عباس، إلى المقرّ الرئيس للأجهزة الأمنية ووسط المدينة (السرايا)، وأضافوا أنهم شاهدوا الشاحنات العسكرية

¹⁰² الخليج، 2006/6/16.

¹⁰³ عرب 48، 2006/11/1.

¹⁰⁴ Amos Harel & Avi Issacharoff, "Egypt transfers arms to Fatah, with Israel's approval," *Haaretz*, 28/12/2006.



تحمّل صناديق باللون العسكري تدخل السرايا لإفراغ حملاتها¹⁰⁵. كما قالت الناطقة باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي ميري ايسين Miri Eisin إنه تمّ طرح موضوع نقل أسلحة لقوات عباس، تشمل بنادق وذخيرة، في اجتماعات للجنة مشتركة إسرائيلية - فلسطينية - أمريكية، وتمّ الاتفاق على أن يتولى الجنرال الأمريكي كيث دايتون تطبيق تسليم هذه الأسلحة للفلسطينيين. وأوضح وزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إيلعازر لإذاعة الجيش الإسرائيلي أنه "يجب تعزيز موقع أبو مازن؛ ليتمكن من مكافحة الإرهابيين المسلحين في حماس الذين تدريبهم وتمولهم إيران"¹⁰⁶.

إضافة إلى ذلك، فقد ظهرت أنباء عن عودة التنسيق الأمني بعد نحو أسبوعين من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛ حيث كشفت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي عن أن السلطة الفلسطينية وافقت على إعادة تشكيل لجنة أمنية رابعة تضم السلطة نفسها و"إسرائيل" والولايات المتحدة ومصر، وأضافت أن اجتماعات اللجنة ستبحث "قضايا أمنية من قبيل مراقبة معبر رفح الحدودي، وتهريب السلاح والصواريخ إلى قطاع غزة، وإطلاق الصواريخ باتجاه مستوطنات في النقب الغربي"، وغيرها من القضايا¹⁰⁷. كما ناقش الرئيس عباس قضايا أمنية مع إيهود أولمرت خلال اجتماعهما في 2007/4/15، ونقلت جريدة هآرتس عن مصادر

¹⁰⁵ الحياة، 2006/12/29.

¹⁰⁶ المستقبل، 2006/12/29.

¹⁰⁷ الحياة، 2007/4/1.

سياسية إسرائيلية أن أولمرت أبلغ عباس خلال الاجتماع تأييد "إسرائيل" تطبيق خطة دايون، وطلبه في الوقت نفسه ببذل مزيد من الجهود في سبيل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير في غزة جلعاد شاليط، ووقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة¹⁰⁸.

وعقب سيطرة حماس على قطاع غزة، نسق مسؤولون في مؤسسة الرئاسة مع السلطات الإسرائيلية مسألة تسهيل عبور عدد من كبار قادة فتح والأجهزة الأمنية الموالية لها، الذين قالوا إن حياتهم باتت مهددة بعد سيطرة حماس على القطاع، إلى الضفة الغربية، من بينهم سمير مشهراوي ورشيد أبو شباك وماهر مقداد وتوفيق أبو خوصة، وقائد قوات أمن الرئاسة مصباح البحصي¹⁰⁹. وقد سارعت "إسرائيل" في ذلك الوقت إلى المطالبة بعودة التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، كشرط أساسي للعودة إلى المفاوضات السلمية، وذلك على لسان وزير الأمن الداخلي آفي ديختر، الذي قال إن "الانقلاب العسكري الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة" خلق الفرصة لمشروع يمكن تسميته "الضفة الغربية أولاً"، والذي يتطلب قبل كل شيء "تحرراً فاعلاً لأجهزة الأمن الفلسطينية ضد الإرهاب" لتفادي واقع مماثل لما آلت إليه الأوضاع في القطاع. وأضاف أنه فقط في حال قامت الأجهزة الأمنية بالمطلوب منها يمكن لـ "إسرائيل" أن تسلمها المسؤولية الأمنية عن مدن الضفة "و فقط

Aluf Benn & Avi Issacharoff, "Israel backs U.S. plan to arm¹⁰⁸ pro-Abbas forces," *Haaretz*, 16/4/2007.

¹⁰⁹ الحياة، 2007/6/17.



بعد ذلك يمكن دخول مسار عملية سلمية¹¹⁰. وقد أبدت أوساط أمنية إسرائيلية في تلك الفترة ارتياحها لما وصفته ”تحرّكاً جدياً“ لأجهزة الأمن التابعة لحركة فتح في الضفة ضدّ ناشطي حماس، ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن ضابط كبير قوله إن الإسرائيليين يلحظون ”تغييراً حقيقياً في نمط عمل أجهزة فتح التي تحاول بسط نفوذها وسيطرتها على الضفة وتتحرك بحزم ضدّ ناشطي حماس ومؤسساتها“¹¹¹. وفي وقت لاحق، نقلت وكالة أنباء معاً في 2007/7/26 عن جريدة هآرتس، أن الكيان الإسرائيلي وافق على نقل ألف بندقية من الأردن إلى السلطة في الضفة الغربية، سعياً منه لدعم الرئيس عباس¹¹².

وقد استجابت السلطة الفلسطينية للطلب الإسرائيلي باستعادة التنسيق الأمني، وأصدر محمود عباس في 2007/8/12 مرسوماً رئاسياً حظر فيه ”القوة التنفيذية والمليشيات المسلحة التابعة لحركة حماس“، وعدّ الانتساب إليها ”جريمة يعاقب عليها بالاعتقال المؤقت من ثلاث إلى سبع سنوات“¹¹³. ونشرت جريدة يديعوت أحرونوت في 2007/9/5 تقريراً قالت فيه إن السلطة الفلسطينية في الضفة تستثمر جهوداً عظيمة لمنع وقوع عملية ضخمة، تخطّط لها حركة حماس قبل الوصول إلى

¹¹⁰ الحياة، 2007/6/21.

¹¹¹ الحياة، 2007/6/22.

¹¹² وكالة معاً، 2007/7/26، انظر :

<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=75944>

¹¹³ الغد، 2007/8/17.

المؤتمر الدولي في أنابوليس¹¹⁴. كما اعتقلت الشرطة الفلسطينية في 2007/9/22 عشرات من الأشخاص الذين وصفتهم بـ”المطلوبين للعدالة والقانون الفلسطيني“ في قرية حوارة جنوب نابلس. وأوضح حينها العقيد أحمد الشرقاوي مدير شرطة محافظة نابلس أن ”العملية تمت عن طريق التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي“¹¹⁵.

وفي 2007/9/26 أعلن اللواء توفيق الطيراوي رئيس جهاز المخابرات العامة أن أعضاء الجهاز عثروا على صاروخي قسام بدائين في مدينة بيت لحم، موضحاً أنهما ”في مراحلهما الأولى، ولم يجر بعد تزويدهما بالمادة المتفجرة“¹¹⁶. إلا أن مصادر في الجيش الإسرائيلي قللت من ذلك الإعلان، وقالت إن كشف الصاروخين يعدّ بمثابة مناورة إعلامية، بهدف أن تسلّم ”إسرائيل“ أجهزة أمن السلطة في الضفة المسؤولة الأمنية على مدينة بيت لحم، تمهيداً لقدوم عيد الميلاد¹¹⁷.

وإلى جانب ذلك، فقد نقلت وكالة قدس برس للأبناء عن إعلاميين يعملون في عدد من وسائل الإعلام في الضفة الغربية، إفادتهم أنهم يتعرضون منذ فترة لضغوط من قبل الأجهزة الأمنية هناك، لغرض عدم تعاملهم مع الأخبار والبيانات التي تصدرها فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة حول عملياتها التي تستهدف جنود الاحتلال¹¹⁸.

ونتيجة لإعادة التنسيق الأمني، أعلن مسؤول أمني فلسطيني في

¹¹⁴ الأخبار، بيروت، 2007/9/6.

¹¹⁵ الدستور، 2007/9/23.

¹¹⁶ الحياة، 2007/9/27.

¹¹⁷ الاتحاد، 2007/9/29.

¹¹⁸ قدس برس، 2007/10/9.



2007/8/13 أن الأمن الفلسطيني قام بمهام أمنية عدة في عدد من قرى الضفة، المُصنَّفة حسب اتفاق أوسلو على أنها مناطق (ب) و (ج)¹¹⁹. وفي 2007/11/2 بدأ نشر قوة أمنية قوامها نحو 300 عنصر في مدينة نابلس. وأوضحت "إسرائيل" حينها أنها سمحت بنشر القوة الأمنية في نابلس أثناء النهار، لكنها أبلغتها في الوقت ذاته بأن قواتها قد تقوم بعمليات عسكرية في المدينة ليلاً¹²⁰. وبعد أيام من ذلك الانتشار، خاضت قوات الأمن أول اشتباك مع مسلحين من كتائب شهداء الأقصى في المدينة، وعلّق قائد قوات الأمن الوطني في الضفة العميد دياب العلي على اشتباك قواته مع كتائب الأقصى بقوله: "لقد منحناهم صفقة مع الإسرائيليين، ولا حاجة بعد الآن لوجودهم". في حين رحب المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية ديفيد بيكر David Baker. بما جرى، وقال إن "إسرائيل تعتبر أي نشاط قوي وعنيف من قبل الفلسطينيين للمحافظة على الأمن ومحاربة الإرهاب، تطوراً إيجابياً، نشعر أنه متأخر ونرحب به"¹²¹.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانتشار المذكور أعقب حملة عسكرية واسعة للجيش الإسرائيلي في مخيم عين بيت الماء في منطقة نابلس، ومدينة نابلس نفسها، طالت عدداً كبيراً من ناشطي المقاومة وخلاياها بالاعتقال والاعتقال.

وفي سياق التنسيق الأمني أيضاً، نقلت السلطة في الضفة الغربية عدداً من المقاومين المطلوبين للاحتلال، وبموافقة إسرائيلية، من سجون السلطة

¹¹⁹ الأيام، فلسطين، 2007/8/14.

¹²⁰ الحياة، 2007/11/3.

¹²¹ السفير، 2007/11/6.

في نابلس إلى سجن أريحا للمراقبة. وقد عدت هذه الخطوة مؤشراً على تقدم مستوى التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل"؛ فللمرة الأولى تحدث عملية نقل مطلوبين بتنسيق أمني بين السلطة و"إسرائيل" منذ اندلاع انتفاضة الأقصى¹²².

وفي وقت لاحق أعادت الشرطة الفلسطينية إسرائيليين كانا قد دخلا إلى منطقة الحرس في مدينة الخليل، بحجة شراء سماعات من أحد المحلات الفلسطينية، إلى "إسرائيل". وفي الوقت ذاته اعتقلت الشرطة الفلسطينية صاحب المحل للتحقيق معه حول سبب التقائه بالإسرائيليين¹²³.

وعلى خلفية الاتفاق الموقع بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في 2007/11/12، والذي يتم بموجبه العفو عن مقاومين مطلوبين للاحتلال في الضفة الغربية، سلّم مجموعة من عناصر كتائب شهداء الأقصى وكتائب أبو علي مصطفى أنفسهم للأمن الفلسطيني¹²⁴. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق يُلزم المطلوبين بتسليم سلاحهم لأجهزة الأمن التابعة للسلطة، والتوقيع على تعهد بوقف الهجمات على الأهداف الإسرائيلية، والتعهد بالبقاء لمدة أسبوع في مقرات السلطة الفلسطينية، وعدم مغادرة مناطقهم لمدة ثلاثة أشهر¹²⁵.

¹²² عرب 48، 2007/11/7، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=49824>

¹²³ الخليج، 2007/11/10.

¹²⁴ الدستور، 2007/11/14.

¹²⁵ الدستور، 2007/12/6.



ومن جهة ثانية، اتهم أسرى حماس في سجون الاحتلال السلطة الفلسطينية بنقل محاضر التحقيق مع عناصر حماس ومؤيديها المعتقلين في سجون السلطة إلى "إسرائيل"، وقالت حماس: تفيد "المعلومات الأمنية المتوفرة لدينا أن هناك تنسيقاً أمنياً عالي المستوى، على صعيد التحقيقات والمعلومات المتبادلة بين قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة، بما يقتضي نقل المعلومات التي تجمعها الأخيرة إلى رجال أمن الاحتلال"¹²⁶.

وفي 2007/12/28 اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية منفذي عملية الخليل التي أدت إلى مقتل إسرائيليين، وقال الوزير في حكومة فياض، رياض المالكي: "اعتقلنا عنصري المجموعة التي هاجمت الجمعة المستوطنين ما يؤكد على فاعلية أجهزتنا الأمنية"، معلناً أن أسلحة الجنديين التي كان الفلسطينيان استولوا عليها "سُلمت إلى الجيش الإسرائيلي". وعلى الرغم من هذه الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لوقف عمليات المقاومة، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ردّ على هذه العملية قائلاً: "ما دامت السلطة الفلسطينية لا تتخذ الإجراءات المطلوبة بالشدة اللازمة لمحاربة الجماعات الإرهابية فإن إسرائيل لا يمكنها القيام بأي تغييرات تعرضها للخطر وتسبب مخاطر أمنية". وأضاف أولمرت: "لا نعتزم القيام بأي تسوية فيما يتعلق بالقضايا الأمنية التي ستظل جزءاً لا يتجزأ من مفاوضاتنا مع السلطة الفلسطينية"¹²⁷.

¹²⁶ عرب 48، 2007/11/24.

¹²⁷ البيان، 2007/12/31.

وشهد مطلع عام 2008 أول اجتماع أمني منذ بداية انتفاضة الأقصى، حضره الجنرال نوام تيفون Noam Tivon قائد كتيبة الجيش في الضفة الغربية، والجنرال يوثاف مردخاي Yoav Mordechai رئيس الإدارة المدنية، إضافة إلى قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في مدينة رام الله، وتباحثوا معهم في مواضيع تهتم بالتنسيق الأمني بين الجانبين، وشؤون المواطنين الفلسطينيين في الضفة¹²⁸. وفي وقت لاحق أكد مردخاي أن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية آخذ بالاتساع، مشيراً إلى أن أجهزة الأمن الفلسطينية تحاول فرض سيطرتها على الأرض وإثبات نجاعة نشاطاتها. وأضاف أن هناك لقاءات تعقد بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين، لافتاً الانتباه إلى أن أجهزة الأمن الفلسطينية أعادت 50 إسرائيلياً دخلوا المناطق المصنفة (أ)¹²⁹.

كما نقل موقع عرب 48 عن صحفية يدعوت أحرونوت في وقت لاحق أن أجهزة الأمن الفلسطينية قد أحبطت عمليتين ضد أهداف إسرائيلية. وعلى ضوء التوغلات الإسرائيلية التي قامت بها القوات الإسرائيلية في الضفة، نقلت يدعوت عن مسؤول أمني فلسطيني قوله إن قوات الاحتلال أصدرت أوامرها للأجهزة الأمنية الفلسطينية بالبقاء في مقراتها، وعدم الخروج منها، لأن القوات الإسرائيلية "تقوم بنشاطات أمنية"¹³⁰.

¹²⁸ جريدة الوطن، الكويت، 2008/1/10.

¹²⁹ الشرق، 2008/1/24.

¹³⁰ عرب 48، 2008/2/7.



خلاصة:

كان للسلوك الإسرائيلي تجاه السلطة الفلسطينية في الفترة التي تلت فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة تأثير كبير على الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية، ودور مسهم في إشعال فتيل الفتنة والقتال الداخلي. وقد جاء هذا الدور ترجمة لسياسة إسرائيلية متعمدة، رأت في وصول حركة رافضة للتسوية معها إلى السلطة خطراً عليها، فلجأت إلى السعي لإسقاطها من السلطة بمختلف الوسائل. وكان من بين تلك الوسائل تفجير الوضع الأمني، والدفع باتجاه إيجاد شرخ داخلي بين الفلسطينيين أنفسهم، يمنعهم من تركيز الجهد الفلسطيني في مقاومتها، لتتحقق بذلك مصلحة عليا بالنسبة لها، تتجاوز مجرد إسقاط حكومة. وقد ارتبطت قدرة "إسرائيل" على القيام بذلك الدور بوجود عوامل ضغط وتأثير أساسية مكنتها من العبث بالساحة الفلسطينية، تلخصت أهمها فيما يلي:

1. قدرة "إسرائيل" على التسبب بإيجاد ظروف معيشية وإنسانية مأساوية للفلسطينيين، من خلال خنقهم مالياً واقتصادياً، وهو أمر مرتبط بالمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والتي تفرض تبعيته للسيطرة والاقتصاد الإسرائيليين، ومنها سيطرة "إسرائيل" على المعابر الحدودية والتجارية، واعتماد الفلسطينيين على الطرف الإسرائيلي بصورة كبيرة في التزود بعدد من المواد الأساسية كالكهرباء والوقود.
2. استخدام "إسرائيل" لمؤسساتها الأمنية والعسكرية في إضعاف مؤسسات السلطة الفلسطينية التشريعية والتنفيذية، وضد مثلي حماس فيها بشكل خاص، واستخدامها لزيادة مأساوية الظروف

التي يعانها الشعب الفلسطيني.

3. قدرة "إسرائيل" على التأثير على أطراف وشخصيات في دائرة صنع القرار السياسي داخل الساحة الفلسطينية، من خلال الضغط السياسي أو تقديم بعض أشكال الدعم المحدودة لها، مستغلة الخلافات السياسية الفلسطينية في هذا الإطار.
 4. تجاوب بعض الأطراف في الساحة الفلسطينية مع الخطط الأمنية الخارجية، الهادفة لتقوية الأجهزة الأمنية المحسوبة على أحد طرفي الأزمة في مواجهة الطرف الآخر.
 5. الموقف الغربي المنحاز لجانب "إسرائيل" في موقفها من حركة حماس وحكومتها، ومشاركة الدول الغربية في الحصار المفروض على الفلسطينيين، ومشاركة عدد منها في الخطط الأمنية المذكورة.
 6. الموقف العربي السلبي من التجاوزات الإسرائيلية والحصار المفروض على الفلسطينيين، ومن الأزمة الفلسطينية الداخلية، إضافة إلى تجاوب بعض الدول العربية مع الضغوط الإسرائيلية لدعم أحد طرفي تلك الأزمة.
- وتجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" قد نجحت إلى حد ما في الاستفادة من ظروف الاقتتال الداخلي وتناججه، وتجييرها لصالحها في الوقت الراهن، إلا أن هذا الأمر يبقى مرتبطاً بمدى قدرة الفلسطينيين على تجاوز تلك النتائج، وإعادة توحيد صفوفهم لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني.



الفصل السادس

الموقف العربي

والإسلامي والدولي



الفصل السادس: الموقف العربي والإسلامي والدولي

مقدمة:

شكل وصول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى سدة حكومة السلطة الفلسطينية مفاجأة، من العيار الثقيل، أوقعت العالم العربي والمجتمع الدولي في حيرة وارتباك؛ حيث أن عموم الجهات الدولية والإقليمية كانت تتجه نحو جمع شمل البيت الفلسطيني تحت عباءة الرئيس عباس، ولكونها تتبنى التسوية السلمية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتعتمد أسلوب التفاوض لتسوية قضايا الحل الدائم، وطبيعة الدولة الفلسطينية الموعودة ومصيرها.

ولكن المفاجأة لم تتمثل في وصول حركة حماس إلى سدة الحكومة فقط، وإنما كانت في وصولها وهي ما تزال تصر على تمسكها ببرنامج المقاومة، وترفع شعارات الثوابت الوطنية؛ وهذا هو الذي أربك الموقف العربي عموماً، وأعاد خلط الأوراق الإقليمية، ومن خلفها الدولية.

لذلك، فقد تفاعلت العديد من الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى مثيلاتها الدولية مع ما يحدث على الساحة الفلسطينية ولقضيته، التي ما تزال تعدّ قضية الشرق الأوسط.

انعكس جانب بارز من هذه التفاعلات على شكل حصار فُرض على حكومة حماس، وعلى شكل توترات أمنية بدأت تظهر على الساحة الفلسطينية، ثم أدت إلى نشوب جولات من الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني؛ تطور هذا الاقتتال ميدانياً بين فتح وحماس

حتى وصلت الأمور إلى حدّ جعل حماس تندفع لإحكام سيطرتها الأمنية على كل قطاع غزة؛ الأمر الذي أوصل الساحة الفلسطينية إلى حالة انقسام سياسي، عكس نفسه على مجمل القضية الفلسطينية.

كيف كان دور الدول والمنظمات العربية والإسلامية، ومن خلفها الدولية مع تطورات الملف الأمني الفلسطيني؟ هذا ما سوف نسعى، فيما يلي، إلى توضيحه والإجابة عليه.

أولاً: الموقف العربي والإسلامي:

واكبت الدول العربية تطورات الملف الأمني الفلسطيني منذ فوز حماس في انتخابات التشريعي، في 2007/1/25؛ ففي حين انحازت بعض هذه الدول لطرف فلسطيني (فتح ورئيس السلطة) ضدّ آخر (حماس والحكومة العاشرة)، كان لدول أخرى دور التوسط والإصلاح بغرض المساعدة في تصويب مسار القضية الفلسطينية، وإحداث التوازن المطلوب، على أمل ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. خصوصاً أن هذه التطورات الفلسطينية سيكون لها، حسب وجهة نظر هذه الدول، تأثيرات على الأمن القومي العربي، وعلى استقرار بعض أنظمة الحكم في المنطقة. وقد جاءت مجمل المواقف العربية على الشكل التالي:

1. الجامعة العربية:

منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية سعت الجامعة العربية لتقديم الدعم إلى حركة حماس في مواجهة الشروط، التي وصفتها



بـ”المجحفة المفروضة عليها“¹؛ صدر هذا التوجه خلال مناقشات وزراء الخارجية العرب في القاهرة في 2006/3/4.

وعندما بدأ يلوح في أفق المشاورات الفلسطينية احتمالات فشل تشكيل حكومة تشترك فيها باقي الفصائل إلى جانب حركة حماس، دعا عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية ”إلى وحدة الصف الفلسطيني، معتبراً أنها السلاح الأمضى في الوقت الراهن“².

وأشاد مجلس الجامعة العربية المنعقد في 2006/9/6، بالجهود الفلسطينية الساعية إلى ”الحفاظ على الوحدة الوطنية، وفي صدارتها وثيقة الأسرى؛ كأساس للوفاق الوطني بين جميع الفصائل“³.

وعندما بدأت تتصاعد وتيرة الأحداث الأمنية الداخلية وتزداد حدتها، أعرب أمين عام الجامعة عمرو موسى عن أسفه لما تشهده الساحة الفلسطينية من حالة ”انفلات أمني وتراجع عن فكرة تشكيل حكومة الوحدة“⁴.

وفي ظل استمرار حالة الاحتقان السياسي والاقتتال الفلسطيني الداخلي، أبدى أمين عام الجامعة استعداده لإرسال وفد رفيع المستوى من الجامعة إلى الأراضي الفلسطينية للقاء جميع الأطراف؛ من أجل إنهاء هذه الحالة ووقف الاقتتال. وناشد موسى العقلاء في الجانب الفلسطيني بأن يسرعوا بالتدخل، وأن يقفوا وقفة واحدة إزاء ما

¹ البيان، 2006/3/5.

² جريدة السياسة، الكويت، 2006/3/5.

³ النهار، 2006/9/7.

⁴ الخليج، 2006/10/2.

اعتبره "الوضع الخطير"، مؤكداً "أنّ الفلسطينيين لديهم قضية وليس لديهم دولة بعد"، وعلق قائلاً: إن القضية هي العمل على إقامة الدولة، ومواجهة الاحتلال وليس الصراع على الكراسي⁵. وبعد تجدد جولات الاقتتال الفلسطيني الداخلي، كرر الأمين العام مواقفه الراضة لما أسماه: مأساة وطنية وقومية، ومدمرة للقضية الفلسطينية. معتبراً "أنّ الوضع إذا استمر بهذا الشكل يصبح عملية انتحار". وانتقد بشكل لاذع من يقومون بهذا العمل متهماً إياهم بأنهم "نسوا أنّ هناك قضية يجب التركيز عليها، أو أنّهم أصبحوا ينفذون خطأً لأعداء فلسطين"⁶.

ولم تكذنته الأحداث الأمنية التي بدأت في قطاع غزة في 2007/6/10، حتى بادر وزراء الخارجية العرب إلى إدانة ما وصفوه "الأعمال الإجرامية"، التي ارتكبت في غزة. وطالبوا حركة حماس، من غير أن يشيروا إليها صراحة، "بعودة الوضع إلى ما كان عليه في القطاع قبل الأحداث الأخيرة"، وأعلن أمين عام الجامعة العربية في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء اجتماع وزراء الخارجية في القاهرة في 2007/6/15، تأييد الرئيس عباس، مؤكداً عدم التحفظ على قراراته المتعلقة بإقالة حكومة الوحدة الوطنية⁷؛ وتمّ الإعلان عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، التي أدت إلى وقوع الحوادث الأخيرة. وقد عبرت التصريحات العربية عن أن الموقف

⁵ الخليج، 2007/1/10.

⁶ الخليج، 2007/2/4.

⁷ رويترز، 2007/6/16.



العربي الرسمي سيكون أكثر ميلاً لصالح رئيس السلطة وقراراته.

ودعا البرلمان العربي الانتقالي في ختام أعمال دورته الاستثنائية في القاهرة في 2007/6/22، الفرقاء الفلسطينيين إلى "الالتزام باتفاق مكة المكرمة، وبصفة خاصة حرمة الدم الفلسطيني، والالتزام بوثيقة الوفاق الوطني، والتمسك بوحدة الصف، وضرورة إعادة التكامل في المسؤولية بين رئيس السلطة والمجلس التشريعي"⁸.

أما مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة في 2007/6/26؛ فقد أكد على احترامه للشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، وللمؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وشدد على الأطراف الفلسطينية، في إشارة إلى حركة حماس "بضرورة الالتزام بوحدة القرار الفلسطيني"⁹.

ثم بادرت الجامعة العربية بمهمة المساعي الحميدة من أجل لمّ الشمل الفلسطيني؛ فدعا أمينها العام إلى "التئام البيت الفلسطيني وحقن الدماء"، ووضع حدّ سريع لما اعتبره فتنة. وطالب الأطراف الفلسطينية بالاحتكام إلى الحوار لتسوية خلافاتها، وتنفيذ اتفاق مكة¹⁰.

وأشارت لجنة تقضي الحقائق العربية المكلفة بأنها سوف تواصل عملها، بهدف "تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وعودة الوضع في

⁸ الخليج، 2007/6/23.

⁹ وكالة وفا، 2007/6/26.

¹⁰ عكاظ، 2007/7/8.

قطاع غزة إلى الإطار القانوني الملتزم بالأطر الدستورية الفلسطينية¹¹، في إشارة إلى عدم دستورية وضع القطاع، وإلى عدم دستورية الحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية؛ في حين تمّ السكوت عن تصنيف حكومة الطوارئ التي يرأسها سلام فياض، بما يمكن تفسيره على أن هذه الحكومة دستورية من وجهة نظر هذه اللجنة.

2. مصر:

لم يكن من السهل على القاهرة اتخاذ موقف حاسم تجاه أيّ من طرفي النزاع الفلسطيني - الفلسطيني. فمصر ملتزمة بمسيرة التسوية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي؛ وهذا يملي عليها مؤازرة الطرف الفلسطيني المنخرط في هذه العملية، في حين لا تستطيع السكوت عن محاولة تأجيج صراع أمني داخل القطاع، تحسباً من انتقال عدواه إلى داخل الأراضي المصرية.

ومن جهة ثانية، فإن القاهرة ليست سعيدة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين؛ الحركة التي بقيت علاقاتها مع النظام المصري محكومة لعقود بالتوتر والريبة. وهي في الوقت نفسه مضطرة للتعامل مع هذا التنظيم الفلسطيني (حماس) بسبب قوة أدائه واتساع شعبيته وارتفاع مصداقيته، وقد بات يمثل جزءاً من الشرعية الفلسطينية جراء فوزه بانتخابات المجلس التشريعي مطلع العام 2006. لكن أمن قطاع غزة، الذي يُعدّ خاصرة مصر الرخوة، جعل القاهرة

¹¹ الشرق، 2007/7/31.



تتعامل مع تطورات الملف الأمني الفلسطيني بكثير من التكتيك، الذي تحكمه الحساسيات والحسابات المتعارضة في أغلب الأحيان. ففي أوائل شهر شباط/ فبراير 2006، نقلت القدس العربي عن معاريف، أنَّ مصر قررت الانفصال عن الفلسطينيين، وهي تعمل على إعادة جميع الخبراء الأمنيين ورجال الأمن الذين أرسلتهم في السابق إلى غزة. وقد فسرت المصادر هذه الخطوة بأنها احتجاج على فوز حماس في الانتخابات¹². وفي المقابل، نفى وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، ما نسب إلى بلاده بأنها قد اتفقت مع واشنطن وتل أبيب على إسقاط حكومة حماس، بقوله: لم ولن تتعامل مصر مع سياسة التحريض ضدَّ حماس. ولكنه عاد واستدرك مبيناً حدود موقف بلاده وطبيعته، حيث قال: "إنَّ هناك مجتمعاً دولياً ورباعية دولية تطالب باستمرار بذل الجهد، من أجل السلام واستئناف عملية التفاوض". وتابع موضحاً: "لكي يتم ذلك، هناك متطلبات رئيسية يتعين على الطرفين فتح وحماس الالتزام بها، وهي الاتفاقات الموقعة سابقاً"؛ وذكر بأنَّ منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بـ"إسرائيل" منذ 16 عاماً، ووقعت معها في أيلول/ سبتمبر 1993 اتفاقية أوسلو، وهذه الاتفاقات لا يجب الرجوع عنها. وختم الوزير أبو الغيط مبيناً الاتجاه الذي تسير بلاده نحوه، فقال: "مصر لن تكون مع من يُعيد عقارب الساعة للوراء"¹³؛ في تعبير واضح عن رفض القاهرة للمواقف السياسية التي تتبناها حركة حماس.

¹² القدس العربي، 2006/2/10.

¹³ الشرق الأوسط، 2006/5/5.

ومع أن فريق الخبراء الأمنيين المصريين المقيمين في قطاع غزة، بهدف وضع تصورات لضبط الانفلات الأمني، بقي متواجداً في القطاع، إلا أن حدة المواجهات التي كانت تحدث بشكل شبه متواصل بين حركتي فتح وحماس، جعلت مصدراً دبلوماسياً مصرياً يعرب عن عدم ارتياحه للأجواء التي يتعرض الفريق الأمني المصري لها، والتي تحول دون أدائه مهمته بشكل طبيعي، مضيفاً أن "الوفد الأمني أعلن صراحة خلال لقائه بقيادات حركتي حماس وفتح، أنه قد يضطر إلى إعلان فشل المهمة والعودة إلى القاهرة"¹⁴.

وكان لمصر تقدير خاص حول الجهة الفلسطينية التي تتحمل مسؤولية دفع الأوضاع الداخلية للتفجر، فقد كشفت جريدة السبيل الأردنية عن مصادر دبلوماسية قولها: إن مصر طالبت عباس بضرورة التدخل لكبح جماح نفوذ محمد دحلان المتصاعد في قطاع غزة، معتبرة أن "أنصاره هم الذين يقفون خلف الاضطرابات والانفلات الأمني الذي يسود الساحة الفلسطينية"¹⁵.

وكانت مصادر إخبارية عدة قد أشارت إلى مشاركة مصر في اجتماعات أمنية أسفرت عن موافقتها على تقديم المساندة والدعم لرئيس السلطة والأجهزة الأمنية التابعة له. وأكدت بعض هذه المصادر بأن مصر استعدت كي "تدرب آلافاً من أفراد القوة الخاصة التنفيذية التابعة لحركة فتح، التي يتولى قيادتها محمد دحلان"، إلا أن مصدراً مصرياً نفى

¹⁴ العرب اليوم، 2006/6/12.

¹⁵ السبيل، 2006/11/19.



ذلك. ولكن المصدر المصري نفسه عاد وأكد بأن مصر دربت قوات حرس الرئاسة، معللاً هذا الدور بقوله: "إن حرس الرئاسة منوط حالياً بمهمات محددة على رأسها حماية الرئيس الفلسطيني، والسيطرة على المعابر، والوجود في الخطوط الفاصلة بين القوات الإسرائيلية والقوات الفلسطينية". وبرر موقف بلاده هذا بأنه ناتج عن حرص مصر على مساعدة الفلسطينيين في تقوية أدايتهم العسكري وبناء ذاتهم، من أجل ما أسماه ضمان استتباب الأمن في قطاع غزة، و"السيطرة على الوضع"¹⁶.

أكدت هذه الأخبار ما نشرته قدس برس في 2007/5/15 عن اجتياز المئات من العناصر الأمنية، التابعة لرئيس السلطة محمود عباس، معبر رفح قادمين من مصر. وقالت مصادر فلسطينية أن هذه العناصر كانت قد غادرت قطاع غزة قبل شهرين، متوجهة إلى مصر في دورة عسكرية. وقد بين مصدر مصري أن عودة قوات أمن الرئاسة مرتبطة بانتهاء دورتها التدريبية في الإسكندرية، ثم استطرد معلقاً: "إن مصر لا تنحاز لأي من الحركتين [فتح وحماس] في سعيها لحل الخلافات بينهما"¹⁷.

وبعد أن أحكمت حركة حماس سيطرتها على القطاع، أوردت جريدة المستقبل اللبنانية في 2007/6/18، أن مصر رفعت حالة الطوارئ القصوى والاستنفار الأمني على الحدود مع قطاع غزة. وقد أكد مصدر أمني مصري الخبر بقوله: إن قوات الأمن عززت مواقعها هناك. كما تم نشر أعداد إضافية من تلك القوات، وأضاف: أن عدداً من سيارات فضّ الشغب المصفحة أرسلت على عجل لمنطقة الحدود؛ لأن أجهزة الأمن

¹⁶ الحياة، 2007/4/4.

¹⁷ الحياة، 2007/5/16.

المصرية تخشى حدوث عملية نزوح جماعي من أهالي قطاع غزة باتجاه الأراضي المصرية، بسبب الأوضاع الأمنية والمعيشية السيئة هناك، والتي من المتوقع زيادة تدهورها بعد إعلان "إسرائيل" الحصار الاقتصادي على القطاع، ووقف تزويده بالطاقة. ويبيّن المصدر الأمني أن أجهزة الأمن المصرية تُجري تفتيشاً دقيقاً في المنطقة الحدودية؛ بحثاً عن أنفاق!.

وفي خطوة تعبر عن حقيقة ما وصل إليه الموقف المصري أشارت جريدة الأهرام المصرية، في 20/6/2007 إلى أن القاهرة اتخذت قراراً بنقل سفيرها لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والبعثة الدبلوماسية من غزة إلى رام الله، لتمثيل مصر هناك. في حين اتصل وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بالدكتور سلام فياض، رئيس وزراء الحكومة التي كلفها عباس، ووزير الخارجية في السلطة الفلسطينية، وقالت المصادر: إن الاتصال تناول جهود السلطة للسيطرة على الأمن واستعادة الأوضاع الطبيعية؛ في إشارة إلى قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه فإن الواقع السياسي والجيو-استراتيجي بين مصر والقطاع، يجعل من المؤكد أن تنعكس التطورات الداخلية الفلسطينية على الأوضاع الداخلية المصرية؛ وهو ما أكده رئيس الاستخبارات المصرية الوزير عمر سليمان، الذي قال بأن انفجار الأوضاع في غزة له تداعياته السلبية على مصر. لذلك، فقد شدّد سليمان على "أن مصر حريصة على ألا تتفاقم الأمور، حتى لا تصل إلى هذه الدرجة من الاقتتال، وسيطرة فريق على القطاع دون آخر"¹⁸.

¹⁸ الحياة، 16/7/2007.



انطلاقاً من هذه القناعة تحركت مصر للتعامل مع التطورات التي تترتب على التفاعلات الفلسطينية الداخلية، فحذرت مصادر مصرية مطلعة من انعكاسات مبادرة عباس، "دعوة قوات دولية إلى القطاع"¹⁹، على الشارع الفلسطيني. في حين رفضت عودة وفدها الأمني أو حتى تحديد موعد عودته إلى القطاع، وقالت المصادر إنه طبقاً لتعليمات الرئيس مبارك فإن الوفد سيعود إلى ممارسة عمله في غزة عندما تصبح الأجواء مواتية، في إشارة إلى اشتراط مصر عودة العلاقة الطبيعية بين فتح وحماس، وعودة الأجهزة الأمنية التابعة لرئاسة السلطة للعمل في القطاع²⁰.

وفي محاولة لإحداث توازن في علاقاتها مع طرفي النزاع على الساحة الفلسطينية، عبر رئيس الاستخبارات المصرية عمر سليمان عن استيائه من تصرفات بعض التيارات في فتح، محملاً إياها مسؤولية اشتعال فتيل الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني²¹. ومع ذلك، فإن المعلومات التي أعلنتها مصادر وصفت بأنها مطلعة، أعطت وجهة للموقف المصري تؤكد حقيقة موقف القاهرة من حماس؛ حيث أظهرت بأن المسؤولين المصريين وبخوا محمد دحلان على خلفية اتهامه بـ"التقصير والعمل بعفوية مكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة بسهولة"، وحملة مسؤولية الإضرار، بما وصفته، "أمنها القومي"²².

¹⁹ القبس، 2007/7/3.

²⁰ وكالة معاً، 2007/7/7.

²¹ الاتحاد، 2007/7/10.

²² الأخبار، بيروت، 2007/7/13.

وفي مطلع عام 2008 اتخذ الكيان الإسرائيلي سلسلة إجراءات زادت من معاناة أهالي قطاع غزة، مما دفع بهم إلى اقتحام معبر رفح للترود بالوقود والمواد التموينية الضرورية، وهنا أتى الموقف المصري على لسان الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي صرح قائلاً "قلت لهم (قوات الأمن) اتركوهم يدخلون ليأكلوا وليشترؤوا الأغذية ثم يعودون (إلى غزة) طالما أنهم لا يحملون أسلحة".

وأضاف مبارك "لقد تابعت الموقف وما يحدث في غزة وصعوبة الموقف وتوقف الكهرباء لعدة ساعات والشكوى من الفلسطينيين بعدم وجود كهرباء حتى في المستشفيات". وأشار الرئيس المصري إلى أنه أصدر توجيهاته للحكومة "بتقديم المعونات الغذائية بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات الأهلية والمعنية الراغبة في تقديم المساعدة" للفلسطينيين. كما حمل الرئيس المصري حركة حماس و"إسرائيل" مسؤولية الأزمة حيث قال "إن حماس تعطي الفرصة لإسرائيل لتصعيد الوضع، فبالأمس أطلقت حماس 7 صواريخ بدون داع، وكان عليهم أن يتركوا الفرصة للجهود التي يتم بذلها وفتح الأبواب للتهدة"²³.

وفي 2008/1/25 حاول الأمن المصري إغلاق معبر رفح؛ مما أدى إلى وقوع صدامات بين قوات الأمن المصرية والفلسطينيين استخدمت خلالها قوات الأمن المصري الهاويات الكهربائية وخرطوم المياه²⁴.

²³ الوطن، السعودية، 2008/1/24.

²⁴ الحياة، 2008/1/26.



وفي 2008/1/27 كثفت القوات المصرية من تواجدها في منطقة العريش لمنع وصول الفلسطينيين إليها، كما أغلقت المحال التجارية، وحالت دون وصول البضائع من داخل مدن مصر إلى العريش مما أدى إلى فقدان المواد الأساسية في العريش²⁵.

وفي 2008/2/3 نجحت مصر في إغلاق الحدود بالاتفاق مع حركة حماس؛ حيث قامت قوة مصرية بمعاونة القوة التنفيذية بتثبيت حواجز معدنية وأسلاك شائكة لسدّ الفجوات التي فتحت في السياج الحدودي؛ مما دفع الفلسطينيين إلى التظاهر أمام معبر رفح احتجاجاً على إغلاقه، وتطور الأمر إلى اشتباك بين المتظاهرين وقوات الأمن المصرية قتل خلاله فلسطيني. وفي هذا الإطار نقل عن ضابط في الأمن المصري أن القوة التنفيذية ساعدت في إبعاد المتظاهرين عن الحدود المصرية الفلسطينية، وأضاف بأن بوابة صلاح الدين ما تزال مفتوحة لعودة أهالي غزة من العريش، وأن هناك نحو ثلاثة آلاف فلسطيني في العريش²⁶.

وفي صيغة لا تخلو من التهديد قال وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط "إن مصر دولة كريمة وتتسم بالصبر، لكن لصبرها حدوداً، ويجب أن يدرك إخواننا الفلسطينيون أن المعركة ليست مع مصر لكنها مع إسرائيل، وبالتالي يجب ألا يقعوا في فخّ تضعه إسرائيل"²⁷. وفي وقت لاحق صرح أبو الغيط قائلاً "من سيكسر خط الحدود المصرية ستكسر قدمه"، كما قال

²⁵ القدس العربي، 2008/1/29.

²⁶ الشرق الأوسط، 2008/2/5.

²⁷ السفير، 2008/2/6.

أبو الغيط إن ما حدث من "اجتياح" من قبل مئات الآلاف من الفلسطينيين للمعبر يعدّ تعدياً على أمن مصر القومي²⁸.

وفي 2008/2/25 أفرجت مصر عن 115 فلسطينياً ممن كانوا قد اعتقلوا سابقاً في أثناء عبور الحدود²⁹. كما أفرج الأمن المصري في 2008/3/23 عن 33 معتقلاً آخر بعد اتهامات من حركة حماس بتعرض عناصرها للتعذيب على أيدي الأمن المصري، وأن التحقيق تركز حول مكان الجندي شاليط، وعن القيادة السياسية والعسكرية لحركة حماس، وهو ما نفته مصادر مصرية ذات صلة؛ حيث قالت إن "الفلسطينيين دخلوا الأراضي المصرية وأقاموا بشكل غير شرعي، ومن الطبيعي التحقيق معهم"³⁰.

3. الأردن:

استمرت العلاقة بين المملكة الأردنية وحركة حماس محكومة بالشكّ والتوتر؛ فمنذ أن أخرجت الحكومة الأردنية رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل، وعدد من أعضاء مكتب الحركة السياسي من الأردن، في العام 1999، بذريعة عدم سماح القوانين الأردنية لأي شخص يحمل الجنسية الأردنية بالانتماء إلى تنظيم سياسي غير أردني. عادت هذه القضية لتطفو على سطح العلاقات بين الطرفين من جديد، بعد تشكيل حركة حماس حكومة السلطة العاشرة؛ حيث أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية بوجود "مشاكل قانونية وسياسية متعلقة ببعض قادة

²⁸ الوطن، السعودية، 2008/2/8.

²⁹ الخليج، 2008/2/8.

³⁰ القدس العربي، والحياة، 2008/3/24.



حركة حماس في الخارج، الذين يحملون الجنسية الأردنية والمباعدين عن أراضي الأردن³¹. ثم اتخذت العلاقة اتجاهها أكثر توتراً عندما أعلنت عمان إلقاء القبض على خمسة أشخاص أثناء "محاولة التسلل عبر الأراضي الأردنية"³². وأضافت لاحقاً بأن عناصر هذه المجموعة متورطة في "عملية تهريب سلاح"، وأن لديهم علاقات مع حماس³³.

وبسبب هذه الأجواء المشحونة، لم تنجح محاولات المصالحة، التي أجراها بعض الوسطاء لجمع مسؤولين أردنيين مع ممثلي حماس، بما فيها محاولة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن سالم الفلاحات³⁴؛ كما كانت قضية تهريب السلاح مبرراً للحكومة الأردنية كي تلغي زيارة وزير الخارجية الحكومة الفلسطينية محمود الزهار إلى الأردن، وإن استخدمت صيغة "تأجيل" الزيارة³⁵.

بل أن العلاقة بلغت حدّاً من التوتّر يمكن وصفه بأنه صورة من صور العداء؛ حيث نُقل عن مصادر سياسية أردنية أن الحكومة "تعتزم اتخاذ قرار باعتبار حركة حماس حركة إرهابية يحظر التعامل معها"³⁶، وهو ما لم يحدث، مما يشير إلى أن هذا التصريح كان على سبيل التهديد، في ظروف الإعلان عن كشف تهريب حماس للأسلحة.

³¹ الغد، 2006/2/2.

³² الرأي، 2006/2/21.

³³ الاتحاد، 2006/4/21.

³⁴ القبس، 2006/3/9.

³⁵ الدستور، 2006/4/19.

³⁶ عكاظ، 2006/4/27.

ومع ذلك، فإن العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، لم يُخفِ تخوفه من تطور حالة الاحتقان بين فتح وحماس؛ فأعلن "إن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو حصول مواجهة بين الفلسطينيين أنفسهم". مغللاً ذلك بأن هذا الأمر سيكون "كارثة لنا جميعاً"³⁷. على هذا الأساس جاءت تصريحات رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت، التي ذكر فيها أنه يأمل أن ينجح الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، وأن يصل حسب تعبيره "إلى ما من شأنه أن يوحد القوى الفلسطينية"³⁸. إلا أن السياسة الخارجية الأردنية بقيت قائمة على الشك والتوجس من حركة حماس وسياستها الإقليمية، فوجهت لها سهام الاتهام بالعمل لصالح أجنادات إقليمية، وقد تحدّث وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب حماس بشكل مباشر عن وجود "دلائل غير مشجعة لعودة ارتباط القضية الفلسطينية بأجنادات إقليمية، وأن هذا الأمر خطير جداً، [و] لا يمكن السكوت عليه"³⁹.

وعلى الرغم من الموقف السلبي الأردني تجاه حماس، إلا أنه لم تظهر أية دلائل رسمية على سعي عمّان لإسقاط حكومة حماس، غير أن بعض التقارير الإخبارية، التي لم يتسنّ التأكد من مدى دقتها، أشارت إلى أن اجتماعاً، وصف بأنه سري، عُقد في الأردن، ضمّ عن عمّان مدير المخابرات العامة الفريق محمد الذهبي، وعن القاهرة مدير جهاز المخابرات العامة عمر سليمان، وعن تل أبيب رئيس جهاز المخابرات العامة الشابك يوفال ديسكن، ومسؤولان أمنيان كبيران من دولتين خليجيتين، قيل بأنهما لا

³⁷ الدستور، 2006/6/24.

³⁸ وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2006/6/28.

³⁹ الرأي، 2006/10/11.



تقيمان علاقات علنية مع "إسرائيل"؛ للبحث عن البدائل الممكنة للتعامل مع الحكومة الفلسطينية التي تشكلها حركة حماس. وفي سياق البحث عن البدائل الممكنة للتعامل مع الحكومة التي شكلتها حماس، أبدت عمان استعدادها لتشكيل لجنة من الخبراء القانونيين لدراسة كل السبل لإسقاط الحكومة الفلسطينية، وتزويد عباس بدراسة قانونية محكمة لمعالجة ما أسمته الأردن "الأزمة"⁴⁰.

كما نقلت جريدة الخليج الإماراتية عن جريدة معاريف الإسرائيلية، أخباراً تتحدث عن مبادرة وصفتها أيضاً بأنها "مبادرة أردنية سرية"؛ نصت على أن يعلن محمود عباس عن إجراء انتخابات عامة، بعد التوصل إلى صيغة مشتركة للاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حول قضايا الوضع الدائم؛ مما سيسهم حسب التصور الأردني في "إسقاط حكومة حماس"⁴¹.

وتحدث تقرير نشرته جريدة الأخبار اللبنانية بأن مسؤولين أردنيين كانوا قد اشتركوا مع المسؤولين المصريين في "توبيخ محمد دحلان" على خلفية اتهامه بالتقصير، والعمل بعفوية مكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة، وحملوه مسؤولية ما رأوه إضراراً بـ "الأمن القومي" للأردن⁴². وهو ما يشير، إن صحَّ، إلى انزعاج هؤلاء المسؤولين من فشل دحلان في إسقاط حكومة حماس.

⁴⁰ القدس العربي، 2006/9/30.

⁴¹ الخليج، 2007/2/21.

⁴² الأخبار، بيروت، 2007/7/13.

وأوردت عدة مصادر (عربية، وفلسطينية، وإسرائيلية) أنباءً تتحدث عن قيام الأردن بنقل أسلحة وذخائر وتجهيزات عسكرية، أو تسهيل مرورها عبر الأراضي الأردنية؛ بهدف تعزيز الأجهزة الأمنية التابعة لرئيس السلطة محمود عباس. فقد نقل موقع عرب 48 أنباء أفادت بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت صادق في أواخر شهر أيار/ مايو 2006 على "نقل كمية محدودة من السلاح إلى الحرس الرئاسي عن طريق الأردن"⁴³. ويُذكر أن هذه المعلومات جاءت بعد إعلان رئاسة السلطة النية عن زيادة عدد عناصر الحرس الرئاسي إلى عشرة آلاف عنصر. ولتوضيح نوع الأسلحة وعددها، أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست تساحي هنغبي في 15/6/2006 أنه تمّ نقل أسلحة من الأردن إلى القوات الموالية لعباس بموافقة الحكومة الإسرائيلية؛ وذكرت يديعوت أحرانوت أن الدفعة تضمّ ثلاث شاحنات تنقل 950 رشاشاً أمريكياً من نوع إم - 16 عبرت جسر النبي⁴⁴؛ الذي يصل الأردن بالضفة الغربية.

وبعد ذلك ببضعة أشهر نشر موقع عرب 48 أن وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس صادق في 1/11/2006 على "إدخال خمسة آلاف بندقية من مصر والأردن"⁴⁵ إلى أجهزة رئاسة السلطة. وجاءت هذه الصفقة في سياق تبني المجلس الوزاري الإسرائيلي السياسي - الأمني لدعم خطة المنسق الأمني الأمريكي الجنرال كيث دايتون، الرامية إلى دعم عباس والقوات التابعة له.

⁴³ عرب 48، 2006/5/26، و2006/6/14، والاتحاد، 2006/5/29، والأيام، فلسطين، 2006/5/29.

⁴⁴ الخليج، 2006/6/16.

⁴⁵ عرب 48، 2006/11/1.



وبعد أن أحكمت حركة حماس سيطرتها الأمنية على قطاع غزة، أشارت المصادر إلى أن القوات الأمنية التابعة لرئيس السلطة قد استلمت في 2007/7/25 أربع شاحنات محملة بالسلاح والذخائر والعتاد، قادمة من الأردن⁴⁶. وقد كشفت وكالة معاً في 2007/7/26، نقلاً عن جريدة هآرتس، محتويات هذه الشاحنات والغاية التي أرسلت من أجل تحقيقها؛ حيث أفادت بأن "إسرائيل" وافقت على إدخال "ألف بندقية من الأردن إلى السلطة في الضفة الغربية دعماً للرئيس عباس"⁴⁷.

وتحدثت المصادر عن موافقة الأردن على إرسال لواء بدر، المتواجد على الأراضي الأردنية إلى أراضي السلطة الفلسطينية، بهدف مساعدة القوات التابعة لرئيس السلطة محمود عباس؛ فنقل موقع عرب 48 عن رئيس السلطة الفلسطينية سعيه لاستقدام لواء بدر التابع لجيش التحرير الفلسطيني من الأردن إلى الأراضي الفلسطينية. وفي دلالة على موافقة الحكومة الأردنية على هذا الطلب، توجه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى الحكومة الإسرائيلية؛ من أجل السماح لهذه القوات بالدخول إلى الضفة، إلا أن "الجهات الإسرائيلية المسؤولة لم توافق في حينه على طلب عباس"⁴⁸.

وبعد محادثات أجراها رئيس السلطة مع العاهل الأردني، أكد مصدر أردني رسمي أن بلاده "لا تمنع عبور 1,500 عنصر من قوات بدر المقيمة

⁴⁶ عرب 48، 2007/7/26.

⁴⁷ وكالة معاً، 2007/7/26.

⁴⁸ عرب 48، 2006/11/5.

في الأردن فوراً إلى أراضي السلطة لمساعدة الرئيس عباس“. وقالت المصادر أنها من أجل بسط الأمن في أراضي السلطة⁴⁹.

وذكر تقرير نشرته جريدة الواشنطن بوست في 15/3/2008، حول برنامج تدريب لقوات الأمن الفلسطينية داخل الأراضي الأردنية، أن قوات أمن أردنية ومتعاقدين أمريكيين يشرفون على تدريب نحو 600 من أفراد قوى الأمن الوطني الفلسطيني، ذات الأغلبية الفتحاوية كما وصفهم التقرير، في برنامج لمدة 16 أسبوعاً. كما خضع 425 فرداً من الحرس الرئاسي الفلسطيني التابع للرئيس الفلسطيني محمود عباس لبرنامج تدريبي لمدة ثمانية أسابيع. ونقل عن أحد المتدربين يدعى سعيد نجار، ويحمل رتبة عقيد في جهاز الأمن الوطني الفلسطيني، قوله ”نقوم بالتدريب لكن أعطونا الفرصة لكي نقوم بمهمتنا“⁵⁰.

4. دول مجلس التعاون الخليجي:

وجاء موقف مجلس التعاون الخليجي متماشياً مع الموقف السعودي؛ حيث دعا وزراء خارجية دول المجلس إلى عودة الوضع في القطاع لما كان عليه قبل سيطرة حماس. وجدّد وزراء الخارجية، في ختام أعمال مجلسهم في دورته الـ 103 في جدة، دعوة الأطراف الفلسطينية كافة ”للعودة إلى الحوار والتفاهم لحلّ خلافاتهم“⁵¹.

⁴⁹ الحياة، 2006/11/15.

⁵⁰ Ellen Knickmeyer and Glenn Kessler, Palestinian Forces' Training Marred by Delays, Politics.

⁵¹ البيان، 2007/7/7.



السعودية:

منذ انفلات عقال الأمن في الساحة الفلسطينية الداخلية، لم ترد أي من المواقف عن كبار القادة السعوديين أو حتى المؤسسات السياسية في المملكة، تشير إلى وقوف المملكة إلى جانب طرف فلسطيني محدد مقابل طرف آخر. وإنما بدأت الدعوات السعودية لرأب الصدع الفلسطيني وتوحيد الكلمة تصل عبر بعض المرجعيات الدينية؛ فقد نقلت جريدة الخليج الإماراتية عن مفتي عام السعودية، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، في خطبة الجمعة في مسجد نمرة في عرفات، أنه وجه دعوة للمسلمين عموماً، والفلسطينيين على وجه الخصوص مخاطباً إياهم: "عودوا إلى رشدكم، نظموا شؤونكم، ارتفعوا عن التهم، اجعلوا الغاية هي المصلحة العليا"⁵²؛ في تعبير واضح عن وجوب توحيد الصف، ونبذ الخلافات لحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية عامة.

وهذا ما أكده وزير الثقافة والإعلام السعودي، في بيان صحفي عقب جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية؛ حيث دعا الفلسطينيين إلى: نبذ الخلافات والعمل لتحقيق آمالهم وتطلعاتهم المشروعة في قيام دولتهم المستقلة؛ مع أنه أشار إلى المرجعيات السياسية التي ينبغي الاعتماد إليها والعمل بمقتضاها، بطريقة توحى إلى النهج السياسي الذي ترضى عنه المملكة. فأوضح بأن هذه الغايات الفلسطينية يجب أن تتحقق "وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام وخريطة الطريق"⁵³؛ مع علم المملكة بأن حركة حماس ترفض الالتزام بهذه المرجعيات العربية والدولية.

⁵² الخليج، 2006/12/30.

⁵³ وكالة وفا، 2007/1/15.

إلا أنه وعندما اشتدت حملات الاقتتال الفلسطيني الداخلي، وبلغت حدّاً خطيراً، حيث بدأت تداعياتها تهدد مصير القضية الفلسطينية برمتها، وجه ملك المملكة العربية السعودية عبد الله بن عبد العزيز، نداءً حميماً إلى أشقائه القادة الفلسطينيين من غير محاباة لأحد على آخر. فطالبهم بوضع حدٍّ فوري لما أسماها المأساة، ودعاهم إلى لقاء عاجل في رحاب بيت الله الحرام في مكة المكرمة؛ لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية دون تدخل من أي طرف آخر. وحملهم جميعاً المسؤولية الشرعية عن إزهاق الأرواح، مؤكداً بأن هذا الاقتتال يضع ألف علامة استفهام أمام المجتمع الدولي، الذي ينظر باحترام إلى عدالة "قضيتنا الفلسطينية". وذكر بأن السعودية ملتزمة بـ"الموقف التاريخي تجاه القضية الفلسطينية منذ تأسيسها"⁵⁴.

وفعلاً، استجاب كلا الطرفين الفلسطينيين لدعوة الملك السعودي، وتمّ التوقيع على اتفاق مكة في 2006/2/8؛ حيث نتج عن هذا الاتفاق تشكيل حكومة وحدة وطنية، اشتركت فيها كل من فتح وحماس، وعدد من الفصائل والمستقلين.

وبعد تجدد الاقتتال الفلسطيني الداخلي، الذي نتج عنه سيطرة حماس الأمنية بشكل كامل على قطاع غزة، أكدت القيادة السعودية على ضرورة اعتماد الأطر العربية الرسمية والتزام قراراتها. وأبدت حرصها على القضية الفلسطينية من خلال تأكيدها على شرعية المؤسسات الفلسطينية كافة؛ في إشارة إلى الرئاسة التي يمثلها محمود عباس، والتشريعي الذي تمثل

⁵⁴ الشرق الأوسط، 2007/1/29.



حركة حماس أغلبيته. وقد ظهر ذلك من خلال إعلان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بأن "القضية الفلسطينية مصدر انشغال بالنسبة لنا جميعاً، بحكم كونها قضية العرب الأولى". وأشار إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية غير العادي، الذي انعقد في 15/6/2007، لتدارس تطورات الأوضاع في فلسطين؛ مؤكداً على القرار الصادر عن هذا الاجتماع، الذي ثبت حرمة الدم الفلسطيني، وأدان الأعمال التي ارتكبت في غزة، واصفاً إياها بأنها "إجرامية". وطالب الوزير السعودي بعد ذلك بعودة الوضع في القطاع إلى ما كان عليه قبل الأحداث، ودعا الفيصل إلى دعم بلاده للجنة العربية المكلفة بمهمة القيام بتقصي حقائق ما جرى من أحداث في القطاع، جاعلاً من مهمتها التمهيد لعودة الحوار بين طرفي النزاع. كما حثَّ الطرفين إلى "احترام تعهداتهم في اتفاق مكة المكرمة"⁵⁵.

الإمارات العربية المتحدة:

نشرت جريدة الشرق الأوسط في 1/2/2007، بأن السلطات الإسرائيلية وافقت على إدخال مساعدات إماراتية مقدمة للسلطة الفلسطينية عبر معبر كرم أبو سالم الحدودي. وقالت مصادر حدودية مصرية إن المساعدات شملت 1,500 سترة واقية من الرصاص، و30 شاحنة صغيرة، و400 خيمة مجهزة، وست حافلات. وفي هذه الأوقات نشرت وكالة فلسطين برس في 2/2/2007، أن قيادة حماس وجهت اتهاماً "لدولة عربية لم تسمحها بتزويد أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للرئاسة بالأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية". وجاءت هذه الاتهامات في الوقت الذي كانت

⁵⁵ عكاظ، 2007/7/6.

القوة التنفيذية، التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة العاشرة تعترض شحنة سيارات تابعة لحرس الرئاسة تحمل معدات وتجهيزات قالت إنها إماراتية. إلا أن مصدرًا مسؤولاً في الخارجية الإماراتية نفى الأخبار التي تحدثت عن إرسال دولة الإمارات العربية أسلحة وذخائر إلى القطاع، ووصفها بأنها كاذبة وعارية عن الصحة تماماً. وبين المصدر الإماراتي المسؤول أن ما أرسل للرئاسة الفلسطينية كان عبارة عن سترات واقية، وسيارات، وخيم للحرس الفلسطيني، قدمتها الإمارات بناءً على طلب من الرئاسة الفلسطينية. ثم دعا المسؤول جميع الأطراف الفلسطينية في قطاع غزة إلى وقف الاقتتال⁵⁶.

الكويت:

لم تخرج الكويت عن السياق العربي العام الذي عبرت عنه المملكة العربية السعودية واجتماعات الجامعة العربية؛ فقد كانت تطالب الفلسطينيين بنزول الاقتتال وضرورة العودة إلى الحوار والوحدة لحماية حقوقهم الوطنية. حيث أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، إسماعيل الشطي في بيان صحفي عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء موقف حكومته، الذي عبّر فيه عن قلق بلاده البالغ تجاه الأحداث "الدامية والمؤسفة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية نتيجة استمرار الاقتتال بين الأشقاء الفلسطينيين". ودعا كافة الأطراف الفلسطينية إلى "تحكيم العقل واللجوء إلى الحوار"، كما أشاد

⁵⁶ القدس العربي، 2007/2/3.



بدعوة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها إلى الأطراف الفلسطينية⁵⁷؛ من أجل التفاوض فيما بينها على أمل التوصل إلى اتفاق في رحاب الحرم المكي الشريف، الأمر الذي نتج عنه اتفاق مكة.

5. الموقف الإسلامي:

لم تظهر المصادر الإخبارية موقفاً إسلامياً ذا شأن، يتعلق بأحداث الاقتتال الفلسطيني الداخلي، سوى بعض التصريحات والمواقف التي لم يكن لها أثر في وقف هذا الاقتتال، أو إيجاد حلٍّ للخلافات الفلسطينية.

فأما على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي فقد دعا أمين عام المنظمة، أكمل الدين إحسان أوغلو، مختلف القوى والفصائل الفلسطينية إلى التحلي بالصبر، وناشدها بضرورة ضبط النفس، وطالبها بإنهاء الاشتباكات المؤسفة التي وقعت في غزة، مؤكداً على وجوب تغليب لغة الحوار ووآد الفتنة الداخلية. ورأى أوغلو أنّ "الدفاع عن الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني يتطلب توحيد الصفّ، وتمتين الوحدة الوطنية باعتبارها السياج المنيع، الذي يصون المنجزات الوطنية للشعب". وأعرب عن أمله بأن يتمّ الإسراع في تشكيل حكومة الوحدة؛ من أجل إنهاء الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، جراء العقوبات والحصار ومنع المساعدات⁵⁸.

بينما تبنت الحكومة الإيرانية موقفاً صريحاً من التطورات الفلسطينية، أعلنت فيه دعمها للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس. ولكن

⁵⁷ وكالة وفا، 2007/2/4.

⁵⁸ الخليج، 2006/10/2.

هذا الموقف لم يتحول إلى انحياز إيراني ضدّ حركة فتح ورئيس السلطة محمود عباس، إذ بقيت خطوط الاتصال بين طهران وكلا الطرفين الفلسطينيين المتنازعين مفتوحة، ولكن بوتائر متفاوتة.

وكان وزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية العاشرة سعيد صيام، قد أعلن أنه تلقى وعوداً من طهران لـ”تدريب كوادر أمنية، وإعطاء منح لطلاب الشرطة“⁵⁹. ونُقلَ عنه أنّ إيران تعهدت له بـ”تزويد قوات الأمن الفلسطينية بعربات عسكرية“. وأُعربت جامعة الشرطة النظامية الإيرانية، ومقرّ القوات الخاصة لحفظ النظام، ومركز العمليات، ومركز الطوارئ عن استعدادها لتقديم”الدعم و[كل] إمكانيات يستطيعونها لخدمة الشعب الفلسطيني“؛ ذكرت منها منح لكليات الشرطة ودورات تدريبية وأمنية خاصة. هذا، ونُقلَ عن الرئيس الإيراني أحمدني نجاد قوله إنّه لا توجد لدى إيران أيّ تحفظات، أو حدود، تحول دون نقل إنجازاتها وتجاربها في المجالات كافة للحكومة الفلسطينية برئاسة حماس⁶⁰.

إلا أن الجمهورية الإسلامية، وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة، حافظت على دعمها لحماس، لكنها أخذت تركز بشكل أكبر على ضرورة الوحدة الوطنية والحوار، فقد شدّد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي Manouchehr Mottaki، لدى لقائه عضو المكتب السياسي لحركة حماس عماد العلمي، على الحوار بين الفصائل الفلسطينية، ورأى متكي أنّ”الحوار يمثل أفضل وسيلة للخروج من الأزمة الراهنة“. ووصف

⁵⁹ الأخبار، بيروت، 14/10/2006.

⁶⁰ السفير، 14/10/2006.



حكومة الوحدة الوطنية بأنها ”أفضل خيار لإنهاء مشكلات الشعب الفلسطيني، في حال تعاونت جميع الفصائل فيما بينها“⁶¹. ولم يمنع بُعد إندونيسيا عن فلسطين من أن تتأثر لما يحدث على الساحة الفلسطينية بين الأشقاء، بل بادرت إلى عرض وساطتها للصلح بين الفلسطينيين. فأعلن وزير خارجية إندونيسيا حسن ويراجودا Hassan Wirajuda، في اتصال مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، عن استعداد بلاده لاستضافة لقاء بين فتح وحماس تكون مهمته ”رأب الصدع“ فيما بينهما. كما أعرب عن تقديره للمبادرة السعودية، مؤكداً دعم بلاده ل”تشكيل حكومة وحدة وطنية، واحترام نتائج الانتخابات التشريعية، ورفض الحصار“⁶².

ثانياً: الموقف الدولي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

صُدمت الإدارة الأمريكية بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ودعت رئيس السلطة للبقاء في منصبه، وطالبت حماس بالالتزام بالشروط الإسرائيلية لكي تقبل التفاوض معها، وبدأت بخطوات عملية من شأنها أن تؤدي إلى إجهاض التجربة الديمقراطية الناجحة التي حققها الفلسطينيون، وإفراغها من مضمونها ودفع القضية نحو الاتجاه الخاطيء؛ حيث الرؤية الأمريكية التي تقوم على أساس المصلحة الإسرائيلية فقط. ثم اتخذت هذه الإدارة سلسلة إجراءات وتدابير في

⁶¹ المستقبل، 2007/7/8.

⁶² الحياة، 2007/2/6.

مختلف المناحي؛ السياسية والمالية والدبلوماسية والأمنية، كل واحدة منها يمكن أن تكون كفيلاً بإسقاط الحكومة، التي شكلتها حركة حماس؛ نذكر منها أهم المشاريع الأمنية التي أوردتها المصادر الإخبارية، وقد وردت على الشكل التالي:

محاولة الإطاحة بالحكومة التي شكلتها حماس:

نشرت جريدة نيويورك تايمز في 14/2/2006 تقريراً كشف عن خطة أمريكية إسرائيلية، تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية، وفرض المعاناة على الشعب الفلسطيني لتجبره على إسقاط حكومة حماس⁶³. وكشفت جريدة السبيل الأردنية في 16/5/2006 تفاصيل هذه الخطة، التي قالت إنها وزعت على عدد محدود جداً من القيادات الفلسطينية بهدف التعاون لإنجاحها، وجرى تسريبها عن طريق إحدى القيادات البارزة والمعروفة على الساحة الفلسطينية في شهر آذار/ مارس. وقد جاء في تفاصيل هذه الخطة، أنه تم تكليف طاقم أمريكي إسرائيلي مشترك، ضمّ خبراء في الأمن والمال والاقتصاد والعلاقات الدولية وخبراء استراتيجيين وعلماء نفس من البلدين؛ من أجل إعداد خطة لمحاصرة حماس. وذكرت المصادر بأنه تمت الموافقة على هذه الخطة في شهر شباط/ فبراير 2006؛ وقد تضمنت: إثارة الساحة الفلسطينية ضدّ حماس، والضغط على الدول الأوروبية لوقف إرسال المساعدات إلى الفلسطينيين، وتكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية، وخصوصاً عمليات الاغتيال، وشنّ حملة اعتقال في صفوف قادة حماس، خصوصاً أولئك الذين نجحوا في الانتخابات

⁶³ Steven Erlanger, "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster".



التشريعية، أو الذين قد يتسلمون مناصب وزارية واستشارية، والإيقاع بين رئاسة السلطة والحكومة؛ من خلال سحب الصلاحيات الفعالة من الوزارات، وشنّ حملات الادعاءات والاتهامات ضدّ حماس؛ بأنّها تقيم علاقات تحالف مع هذه الدولة أو تلك، وتخويف بعض الدول العربية من تزايد قوة حماس، وفرض حصار مشدد على الضفة الغربية، واستمرار "إسرائيل" في تجميد مستحقات السلطة الضريبية، وشلّ الحركة التجارية في الضفة والقطاع، وتوتير الوضع الفلسطيني الداخلي⁶⁴.

في الوقت نفسه أعدّ المستشار المساعد في مجلس الأمن الأمريكي إليوت أبرامز Elliott Abrams خطةً وصفها بأنّها "من أجل العمل الجاد لضمان هزيمة حماس بأيدٍ فلسطينية". جاء كلام أبرامز هذا في لقاء ضمّه مع مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين في مكتبه بالبيت الأبيض؛ حيث فاجأ الحاضرين، وأبان عن نيته في ضرورة توجيه ضربة مؤلمة ضدّ من أسماها الحكومة "الحمساوية" والإطاحة بها. ويبيّن بأنّ هذه المهمة ستنفذ بموافقة الإدارة الأمريكية، التي تعهد بتقديم مساعدات عاجلة، من الأسلحة الخفيفة، تُسلّم إلى رئيس السلطة الوطنية والأجهزة الأمنية التابعة له!! ثم أكد قائلاً: "من واجب الولايات المتحدة مدّ يد المساعدة إلى فتح"، التي قال عنها بأنها المنافس المباشر القوي لحماس؛ من خلال تزويد الحركة بالسلح والتدريب حتى تتمكن من مجابهة حماس النشطة، والسيطرة على الحكومة الفلسطينية. وعلّق حول الوتيرة التي سوف تسير وفقها عملية تسليح أجهزة أمن الرئاسة بقوله: تجهيزات البنادق والذخيرة

⁶⁴ السبيل، 2006/5/16.

التي كانت تندفق مثل القطرة في الماضي، تصاعدت وتيرتها مع الأيام لتندفق مثل السيل⁶⁵.

وفي سياق التحضيرات الأمريكية هذه، لجأت رابيس في 2006/5/18 إلى تذكير رئيس السلطة محمود عباس بأنه يحوز ثقة الشعب الفلسطيني، وبالتالي يتوجب عليه أن يكون قادراً على ممارسة صلاحياته، و”السيطرة على الموقف جراء القتال الناشب بين الفصائل الفلسطينية”⁶⁶؛ بما يعني أنها توجه له دعوة مباشرة لزعج الأجهزة الأمنية كي تقاوم الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حماس، تحت عنوان إيقاف الاقتتال. تؤكد هذا التحليل بالمعلومات التي نشرتها جريدة المنار الفلسطينية، نقلاً عن مصادر وصفتها بأنها مطلعة، قولها: إن واشنطن وتل أبيب معنيان بحدوث اقتتال داخلي فلسطيني، وإنهما تقومان بخطوات وتطرحان برنامج يدفع إلى هذا الاقتتال⁶⁷.

ومما يوحى بأن الأمريكيين لم يعودوا يستطيعون الصبر على بقاء حماس في الحكومة؛ هو ما نشرته جريدة المنار الفلسطينية في 2006/5/30 بأن ”واشنطن أبلغت حلفاء لها في الساحتين الإقليمية والدولية بأن الحكومة [الفلسطينية] سوف تسقط في شهر تموز القادم“. ونظراً لعدم

65 Mark Perry and Alastair Crooke, “Elliot Abrams’ uncivil war,” Conflict Forum, 7/1/2007, in: <http://conflictsforu.org/2007/elliott-abrams-uncivil-war/>, this article was also published in Asia Times online, 9/1/2007, titled: “No-goodniks and the Palestinian shootout,” in: http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/IA09Ak03.html

66 سي إن إن، 2006/5/19.

67 المنار، 2006/5/30.



تحقق هذا التوقع الأمريكي فإن إدارة بوش لجأت إلى اعتماد أسلوب الحسم العسكري المباشر؛ أي الانقلاب على الحكومة الشرعية. هذا ما أوضحته الجريدة ذاتها؛ أي استعداد دحلان لدفع رجاله المسلحين إلى خوض معركة ضد حماس.

وكررت واشنطن بذل المساعي والمحاولات؛ من أجل إسقاط حكومة حماس. ومن هذه المحاولات ما أورده جريدة الأخبار اللبنانية في 2006/10/15 نقلاً عن جريدة صنداى تايمز البريطانية في 2006/10/14، أن مسؤولين أمريكيين، قالت إنهم معنيون بالملف الفلسطيني الإسرائيلي، أعلنوا: أنه يمكن الاعتماد على الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة محمد دحلان، لتنفيذ خطة إطاحة حكومة حماس. وأشارت الجريدة ذاتها نقلاً عن مسؤولين أمريكيين وصفهم دحلان بأنه الرجل الذي يستطيع تنفيذ المهمة⁶⁸.

عكست جميع المخططات والمحاولات السابقة، إن صحّت، مدى تورط واشنطن في دفع الوضع الفلسطيني نحو الاقتتال الداخلي. ومع ذلك، لم تكتفِ الإدارة الأمريكية بالوقوف عند هذا الحدّ، بل لجأت إلى التحضير لما بعد التصادم بين فتح وحماس؛ فأعدت سرّاً قائمة تضمّ بضعة خلفاء محتملين لأبي مازن، الذي يعدّونه ضعيفاً ومتردداً في اتخاذ القرارات ضدّ حماس، من ضمن هؤلاء المرشحين محمد دحلان⁶⁹؛ كتعبير منها عن الوجهة التي تريد أن تدفع الساحة الفلسطينية إليها، وعن إصرارها على

⁶⁸ الأخبار، بيروت، 2006/10/15.

⁶⁹ المصدر نفسه.

إيقاع الاقتتال بين الفلسطينيين، كسبيل لإنهاء قضيتهم، على الشكل الذي يضمن لـ "إسرائيل" أمنها، ونجاح مشروعها الاستيطاني.

وبحسب جريدة الحياة اللندنية في 4/11/2006 فإن دايتون، عرض على الحكومة الإسرائيلية "خطة طموحة"، تستهدف دفع عباس لمواجهة عسكرية مع حركة حماس في القطاع، تؤدي إلى إسقاط حكومتها. ووفقاً للخطة: سيتم تدريب وتجهيز القوات الموالية لعباس بالبنادق، على أن يتولى ضباط بريطانيون ومصريون وأردنيون مهمة التدريب.

وفي نيسان/أبريل 2007 بدأت تتحدث التقارير عن مقترحات قدمتها الإدارة الأمريكية للرئاسة الفلسطينية، ضمن خطة سميت "خطة عمل الرئاسة الفلسطينية لعام 2007"، تهدف إلى تقوية فتح، والإعداد للحسم العسكري مع حماس وإسقاطها. وتضمنت هذه الخطة الدعوة لتحديد أسس العملية السلمية، وتوفير الدعم اللازم سياسياً ومالياً لعباس وفتح، وضرب قوة حماس السياسية، وتوفير ما يلزم لتمكين الرئاسة الفلسطينية من السيطرة على الأجهزة الأمنية. كما حددت الخطة فترة ما بين ثلاثة أشهر إلى تسعة أشهر، كحد أقصى، لتحقيق أهدافها⁷⁰.

وفي الموضوع نفسه نشرت مجلة فانيتي فير الأمريكية في عدد نيسان/أبريل 2008، تقريراً حول الدور الأمريكي في الصراع الفلسطيني الداخلي، وأشار كاتب التقرير إلى أن مسودات خطة عمل

⁷⁰ Mark Perry and Paul Woodward, Document Details 'U.S.' Plan to Sink Hamas, Asia Times, 16/5/2007, see:

http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/IE16Ak04.html

وكانت جريدة المجد الأردنية قد نشرت في عددها في 30/4/2007 نصّ الوثيقة، ولكن السلطات الأردنية منعت صدور هذا العدد.



الرئاسة كانت تهدف إلى إعطاء عباس "القدرة على اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية المطلوبة... مثل حل مجلس الوزراء وإنشاء مجلس طوارئ". وأشار التقرير إلى أن ضغطاً أمريكياً مارسه رابيس على الرئيس عباس في أثناء زيارتها لرام الله في 2006/11/4، من أجل حل حكومة حماس خلال أسبوعين. فقد نقل التقرير أن رابيس قالت للرئيس عباس على مائدة الإفطار؛ حيث كان شهر رمضان، "إذن فقد اتفقنا؟ ستحل الحكومة في أسبوعين أليس كذلك؟"، فردّ عباس قائلاً "ربما لن يكفي أسبوعان، امنحيني شهراً، دعينا ننتظر إلى ما بعد العيد". كما ذكر التقرير أنه كان هناك معارضة من داخل الإدارة الأمريكية لمثل هكذا مخطط؛ فقد انتقد ديفيد ويرمر David Wurmser، كبير مستشاري نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني Dick Cheney لشؤون الشرق الأوسط الذي استقال بعد شهر من سيطرة حماس على غزة، السياسة الأمريكية الهادفة لخلق حرب فلسطينية أهلية. ويتهم ويرمر إدارة بوش "بالضلوع في حرب قدرة في مسعى منها لمنح النصر لديكتاتورية فاسدة يقودها عباس". وأضاف ويرمر في تعليقه على سيطرة حماس على غزة "يبدو أن ما حدث لم يكن مجرد انقلاب من حماس، بل محاولة انقلابية من فتح جرى استبقاها قبل أن تقع"⁷¹.

تشكيل قوة تنفيذية خاصة بقيادة دحلان:

تابعت واشنطن اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إسقاط الحكومة الفلسطينية العاشرة؛ فعرضت تصوراً يقتضي تشكيل قوة تنفيذية خاصة

David Rose, The Gaza Bombshell. 71

بقيادة محمد دحلان. كما أكد مصدر كبير في مكتب رئيس السلطة بأن محمود عباس وافق على تشكيل هذه القوة، التي يصل تعدادها إلى خمسة عشر ألف فرد؛ يتم تعيينهم بعد أن يخضعوا لـ”تجريات أمنية مكثفة يشترط فيها الولاء الكامل لدحلان“. وأضاف المصدر الرئاسي، بأن اللواء عبد الرزاق المجايدة يتولى مهمة تأسيس القوة، وتجهيزها، والإشراف العام على خطط عملها، التي تدعو إلى ”محاربة حماس وامتدادها العسكري وتشكيل قوة موازية لها على الأرض“.

وتابع المصدر نفسه موضحاً: ”إن ملايين الدولارات صرفت من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية CIA إلى دحلان مباشرة لتشكيل هذه القوة“، فضلاً عن تزويدها بسيارات مصفحة وأسلحة مختلفة وقذائف ورشاشات ثقيلة؛ ”وصل جزء منها، وتم تخزينه في مقر الرئاسة بمدينة غزة“. وللتأكيد على أن هذه القوة المشار إليها قد بدأت مهمتها، بين المصدر الرئاسي بأن ”هذه الأسلحة استخدمت للمرة الأولى حين هاجمت قوات الأمن الوطني والرئاسة بسيارات مصفحة وأسلحة ثقيلة مجموعات القسام“. ومن الجدير بالذكر، أنه أبلغ عدد من الذين تم تنظيمهم في إطار هذه القوة؛ بأن ”مهمتهم الانقلاب على الحكومة وإسقاطها عسكرياً“⁷².

وفي هذا السياق بدأت تتكشف بعض الخطط الأمريكية لإسقاط حكومة حماس، فقد نشرت جريدة دي يونج فلت Die Junge Welt الألمانية، في 2007/6/14، تقريراً أعدّه معلق الجريدة فولف راينهاردت Wolf Reinhardt، اتهم فيه الرئيس الأمريكي بوش بالتخطيط منذ

⁷²الاتحاد، 2007/2/1.



فترة؛ لتفجير الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وبتحريض تيار موالٍ لها داخل فتح على القيام بتصفيات جسدية لقادة الفصائل العسكرية لحماس. وقال راينهاردت: إن هذا الاتهام مبني على اعتراف أدلى به المنسق الأمريكي كيث دايتون أواخر أيار/ مايو 2007 أمام جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس، بوجود تأثير قوي للولايات المتحدة على تيارات فتح كافة. وأضاف الكاتب أن دايتون أكد لأعضاء اللجنة بأن الأوضاع ستنفجر قريباً وبلا رحمة في قطاع غزة. وأشارت الجريدة الألمانية، إلى أن التيار الأمريكي الإسرائيلي داخل فتح، لم ينجح، على الرغم من كل الدعم السخي المقدم له، لكسر شوكة حماس، جيدة التنظيم والتسليح، عبر القتال المباشر. وإن هذا الفشل دفع الـ CIA إلى توجيه الدمى الفتحاوية، حسب قول الجريدة، لتشكيل فرق موت لاغتيال قادة حماس وكوادرها. وتحدثت عن وجود خيوط كثيرة تربط بين هذه الفرق والحرس الرئاسي، الذي يشرف عليه محمد دحلان. ونسبت الجريدة إلى خبيرة التخطيط السياسي بالجامعات الإسرائيلية الدكتورة هيجاباومجارتن Helga Baumgarten قولها، إن دحلان مكلف من وكالة الاستخبارات المركزية، وأجهزة أمريكية أخرى بتنفيذ مهمة محددة؛ هي تصفية أي قوى مقاومة لـ "إسرائيل" داخل حماس وخارجها⁷³.

خطة "حرية الحركة مقابل الأمن":

أوردت وكالة سما الإخبارية، نقلاً عن "هآرتس" أن مصادر إسرائيلية قالت: إن الإدارة الأمريكية قدمت خطة لـ "إسرائيل" وتل أبيب، أسمتها

⁷³ عرب 48، 2007/6/15، ترجمة عن جريدة دي يونغفلت، ألمانيا، انظر:

<http://www.jungewelt.de/2007/06-14/020.php?sstr=dayton>

نموذج "امتحانات التنفيذ"؛ يلتزم بموجبها الاحتلال الإسرائيلي تسهيل حركة الفلسطينيين على معابر قطاع غزة، إضافة إلى إزالة عدد من الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية. واشترطت على الفلسطينيين مقابل ذلك إعادة تنظيم قوات الأمن، ووقف إطلاق الصواريخ، والعمل على إعادة النظام والاستقرار إلى قطاع غزة. وأشارت هذه الخطة إلى إصرار واشنطن على أن الدور المطلوب من أجهزة الأمن الفلسطينية لعبه هو "قيام السلطة الفلسطينية بالإجراءات الأمنية الضرورية"⁷⁴؛ أي سحب سلاح فصائل المقاومة مقابل السماح بإعادة بنائها.

استقدام قوات دولية إلى قطاع غزة:

ما إن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، وأعلن عباس نيته دعوة قوات دولية إلى القطاع بذريعة إمساك الأمن فيه وحماية الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ قالت مصادر أمريكية إن حكومة الرئيس جورج بوش التقطت هذه الدعوة، وبدأت الترويج لها بهدف "إفشال سيطرة حماس على الوضع في قطاع غزة، وإسقاط نفوذها هناك"⁷⁵. من الجدير بالذكر أن هذه الخطة كانت الإدارة قد أعدتها خلال حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في رام الله، بعد أن أعادت "إسرائيل" احتلال الضفة الغربية، وهي تقتضي، كذلك، نشر قوات دولية في القطاع.

⁷⁴ وكالة سما، 2007/4/27.

⁷⁵ الدستور، 2007/7/2.



دعم إعادة بناء الأجهزة الأمنية:

بالرغم من كل ماسبق، فقد لجأ دايتون إلى تعزيز قوة عباس؛ فقد نشرت جريدة هآرتس الإسرائيلية في 31/10/2006 أن المنسق الأمريكي أعد خطة تقضي بزيادة عناصر الأجهزة التابعة لحرس الرئاسة الفلسطينية من 3,500 عنصر إلى 6,000 عنصر وتدريبها، وقد رصد مبلغ اثنان مليون دولار لهذه الغاية⁷⁶.

ونظراً لكون هذه الإجراءات لم تؤدِّ الأغراض المرجوة منها، اعتمدت الإدارة الأمريكية، حسب وثيقة أمريكية، قالت وكالة رويترز إنها حصلت على نسخة منها في 2007/1/5، خطة أمنية مطورة قدمها دايتون نفسه، بلغت ميزانيتها 86.4 مليون دولار، مهمتها المعلنة "دعم قوات الأمن الفلسطينية الموالية لرئيس السلطة محمود عباس"؛ بشكل يعكس الاهتمام الأمريكي المتزايد بالصراع القائم بين عباس وحماس، ويؤكد بأن الأموال الأمريكية ستستخدم في مساعدة رئاسة السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزامات خطة خريطة الطريق؛ من أجل تفكيك البنية الأساسية لما أسمته الوثيقة "الإرهاب"، و"إقامة القانون والنظام في الضفة الغربية وقطاع غزة"⁷⁷.

وإضافة إلى كل الدعم المالي والاقتصادي الذي قدمته واشنطن لرئيس السلطة، جدد الرئيس الأمريكي بوش التزامه بزيادة المساعدات الأمريكية لحكومة فياض؛ من أجل التأثير في بناء الأجهزة الأمنية التابعة لرئيس

76 Aluf Benn, U.S. Preparing Abbas Guard to Take on Hamas.

77 رويترز، 2007/1/5.

السلطة محمود عباس وتوجيهها، لتنفيذ المهام التي يراها هو ضرورية. فأوضح بأن حكومته ستقدم نحو 190 مليون دولار. كما أعلن عن عزمه تقديم مبلغ 80 مليون دولار مساعدات مباشرة لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ وتكلم بوش عن هذه المساعدة الأمنية خلال حديثه عن أن الفلسطينيين يقفون أمام خيار تاريخي واضح، وصف فيه حركة حماس بأنها ملتزمة بالتطرف والقتل⁷⁸.

2. أوروبا:

بقيت مواقف الدول الأوروبية مترددة بين الاستجابة الكاملة للطلبات الأمريكية وبين المتهملة أو المتباينة معها ضمن الهوامش المسموح بها. وبالتالي بقيت المواقف الأوروبية ضمن حدود التبريد والدعم لمواقف واشنطن، أو استكشاف الطريق لها والتبشير بها.

ولم يكن الحصار السياسي والمقاطعة الاقتصادية والتحرير الأمني الداخلي ليدفع الساحة الفلسطينية الداخلية إلى أتون الانفجار، لولا تنسيق طرف فلسطيني مع بعض هذه القوى الدولية. وقد أكد ذلك وبيّنه تقرير بريطاني شبه حكومي، أعدّه المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية شاتم هاوس Chatam House، بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية ووزارة التعاون الدولي Ministry of International Cooperation، كاشفاً: أنّ السلطة الفلسطينية لعبت دوراً في فشل حماس، بسبب عدم تعاون الرئيس محمود عباس وموظفي حركة فتح مع الحكومة التي

⁷⁸ النهار، 2007/7/17.



شكلتها حماس، بالإضافة إلى قلة التعاون الدولي معها. وحذر التقرير من أن "إجبار حماس على ترك الحكم سيؤدي إلى حرب أهلية"⁷⁹. وقد أحصت المصادر الإخبارية مواقف بعض هذه القوى والمنظمات الدولية، والدور الذي أدته في سياق تطورات الملف الأمني الفلسطيني.

فقد دعا الاتحاد الأوروبي اللجنة الرباعية للتوصل إلى اتفاق نهائي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، محذراً من نشوب حرب أهلية في المناطق الفلسطينية، في حال عدم حصول هذا الاتفاق. في حين رأت مفوضة الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية، بنيتا فيريرو فالندر Benita Ferrero-Waldner، ضرورة "أن يحظى محمود عباس بالدعم العسكري"، معللة بأن هذا الدعم سيجعله قوياً سياسياً؛ لأنها تعد ذلك ضماناً "بناء دولة فلسطينية في المستقبل"⁸⁰.

ولمجرد أن حسمت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، بادر منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا Javier Solana، إلى اتهام حركة حماس والتحريض عليها من خلال الإشارة إلى أن إيران ربما تكون لها صلة بهذا التطور، وظهر ذلك من خلال موقفه الذي قال فيه: سيكون من الصعب فهم ذلك دون أن ترى لاعبين إقليميين وراء ذلك. وتبنى دعوة محمود عباس المتعلقة باستقدام قوات دولية إلى القطاع، ملمحاً بأنه "على المدى البعيد سيكون من الضروري وجود قوة

⁷⁹ الشرق، 2006/11/18.

⁸⁰ رويترز، 2007/2/2.

حفظ سلام دولية في الضفة الغربية وقطاع غزة⁸¹. وبما أن سولانا يدرك صعوبة حصول ذلك في الوقت الراهن، فقد صرح بأن "التساؤلات لا تتركز على الموقف المبدئي من القوات الدولية، وإنما على كيفية نشر هذه القوات، والمهمات التي تستعد إليها، والنطاق الجغرافي الذي ستتحرك داخله". وأكد تبنيه لآلية التي اقترحها رئيس السلطة للخروج من ما أسماه المأزق، معتبراً أن مسيرة "المصالحة بين الفلسطينيين ستمّ حتماً عبر الانتخابات المبكرة التي أشار إليها عباس"⁸².

وأما فرنسا، فلم تُظهر التقارير أي موقف لها بخصوص الملف الأمني الفلسطيني، إلا بعد أن أحكمت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة؛ حيث اتخذ وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير Bernard Kouchner موقفاً متذبذباً من حركة حماس، فتارة ادعى ارتباطها بتنظيم القاعدة. وأحياناً أخرى حاول أن يفهم الأسباب الكامنة وراء خطواتها، خصوصاً عندما قال: "إنّ المجتمع الدولي هو المسؤول عن تحول حماس نحو التطرف". ثم عاد وشكك في توجهاتها، حيث ظهر ذلك من خلال تعليقه الذي قال فيه: "لا أظن أنّ حماس انتظرت حدوث هذا الوضع القاسي في غزة كي تجري اتصالات مع القاعدة". ثم حاول التخفيف قليلاً من حدة الموقف الذي كان قد ذهب إليه، فأعلن: "إنّ سياسة عزل الفلسطينيين في غزة إذا قُدر لها أن تستمر ستكون سياسة خطيرة للغاية حقاً"⁸³. جاء تحذيره هذا، ليس بدافع الحرص على إنصاف حركة حماس، وإنما بدافع

⁸¹ رويترز، 2007/7/2.

⁸² الحياة، 2007/7/4.

⁸³ رويترز، 2007/7/18.



الخوف على أمن المنطقة وسلامة مسيرة التسوية عموماً.

وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا التي أكدت دعمها لحكومة الطوارئ الفلسطينية برئاسة سلام فياض؛ حيث كشف المتحدث باسم الوفد البرلماني، الذي كان في زيارة رام الله، ولتر هلبويو، بعد لقائه فياض، النقاب عن برنامج مساعدات أوروبي، وقال إنه قيد التطوير لدعم السلطة الوطنية. ثم أكد هلبويو دعم ألمانيا والاتحاد الأوروبي لفياض وخططه؛ من أجل ضبط الأوضاع الأمنية، متجاهلاً الحكومة الفلسطينية المقالة. كما أشار إلى ضرورة استلام الأجهزة الأمنية ذاتها "زمام المبادرة في السيطرة على قطاع غزة"⁸⁴. جاء الموقف الألماني هذا ليؤكد بشكل واضح بأن برلين تتبنى المخطط الأمريكي الداعي إلى دعم أجهزة الأمن التابعة لرئيس السلطة؛ من أجل ضمان بقائها مسيطرة على الأمن في كافة أراضي الخاضعة لها.

في حين أيد وزير الخارجية الإيطالية، ماسيمو داليفا Massimo D'Alema، إرسال قوات دولية إلى قطاع غزة، بذريعة الإسهام في تهدئة الوضع هناك، وإيقاف المواجهات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وشدد على أن هذا الأمر سيساعد على خلق الاستقرار، وعلى تفعيل عملية السلام بشكل أسرع بين الطرفين. ولكنه تراجع عن موقفه هذا؛ من خلال التأكيد على أهمية الموافقة الدولية على هذه الخطوة بقوله: "بطبيعة الحال فإن إرسال هذه القوات يجب أن يتم بموجب قرار دولي، ليكتسب غطاءً شرعياً ودولياً"⁸⁵.

⁸⁴ الدستور، 2007/7/9.

⁸⁵ الوطن، السعودية، 2007/1/13.

وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة أعرب رئيس الوزراء الإيطالي، رومانو برودي Romano Prodi، عن قلقه البالغ، لافتاً إلى أنه طالب وزير دفاع بلاده العمل بسرعة للخروج من هذا الوضع، كي "لا يتحول قطاع غزة لمكان مرعب ومخيف، والولوج بحرب أهلية داخلية"⁸⁶.

وتبنى برودي موقف عباس الداعي إلى وجوب نشر قوات دولية في قطاع غزة، كآلية تعبر عن إرادة المجتمع الدولي في "وضع حدّ لقدرة حماس العسكرية"، ومساعدة أجهزة أمن السلطة لفرض الأمن على طريقتها؛ لكي تحقق المهمة المطلوبة منها. لم يمنع برودي من الاستمرار في دعم فكرة دخول قوات دولية وتفعيل دور بلاده فيها، لولا اقتناعه بأنه: لا بدّ من اتفاق واضح بين مختلف الأطراف على نشر القوات الدولية وتعريف دورها. وإدراكه بأننا "لم نصل بعد إلى اتفاق حول هذه الأمور، ولسنا قريبين جداً منه"⁸⁷.

وأما إسبانيا، فلم تكن بعيدة عن مشاريع التمويل الغربية؛ حيث أوردت جريدة القدس العربي في 2007/5/17، ما أشار إليه دبلوماسيون غربيون حول وصول أسطول من السيارات رباعية الدفع، قبل نحو شهر من تاريخه، إلى ميناء أسدود الإسرائيلي وأنّ "الحكومة الإسبانية أرسلتها لتكون تابعة لحرس الرئاسة الفلسطيني". وهذه الشحنة ستكون بداية برنامج تمويله أوروبا وتشجعه الولايات المتحدة لتحسين أمن عباس، وتزويد الحرس الرئاسي بتجهيزات تمكنه من "تولي جميع المعابر الحدودية في قطاع غزة"⁸⁸.

⁸⁶ الدستور، 2007/7/10.

⁸⁷ الحياة، 2007/7/11.

⁸⁸ القدس العربي، 2007/5/17.



3. روسيا:

كانت المواقف الروسية في الغالب لا تستجيب للاندفاع الأمريكي في حصار الشعب الفلسطيني ومحاوله إسقاط حكومة حماس، إلا أنها لم ترتقِ إلى حدّ تعطيلها أو تقييدها، أو حتى تهديدها.

وقد عبّرت روسيا عن انزعاجها من حالة الاقتتال الفلسطيني الداخلي؛ فدعا المتحدث باسم خارجيتها، ميخائيل كامينين Mikhail Kamynin، القوى الفلسطينية ذات التفكير السديد إلى وضع حدّ لما أسماه فتنة الإخوة، وقال: إنّ الخارجية الروسية على قناعة بأنّ هذا الاقتتال يتعارض مع مصالح الفلسطينيين، ويصرفهم عن المهمة الاستراتيجية الرئيسية، ألا وهي إقامة دولتهم المستقلة⁸⁹.

وفي الوقت نفسه تقريباً، أوقفت السلطات الروسية صفقة سلاح عسكرية مع السلطة الفلسطينية، وقالت موسكو إنّ الإجراء تمّ "خوفاً من أن يُستعمل هذا السلاح في إذكاء نار الصراع المستمر بين الرئاسة ومن ورائها فتح، وبين الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس". وقد أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، هذه التصريحات بقوله: كان من المفترض أن يتسلم حرس عباس بموجب هذه الصفقة مدرعات مصفحة⁹⁰.

⁸⁹ الخليج، 2007/2/4.

⁹⁰ قدس برس، 2007/1/4.



4. الأمم المتحدة:

كانت نظرة الأمم المتحدة إلى الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني، وتطورات الملف الأمني عموماً، محكومة برؤية هذه المنظمة لطبيعة الحل السياسي للصراع العربي الإسرائيلي؛ فمنظمة الأمم المتحدة هي إحدى أطراف اللجنة الرباعية، التي تشكل المرجعية الدولية لتطبيق خطة خريطة الطريق. لذلك فقد طالب مجلس الأمن، في بيان له صدر في 2006/2/3 الأعضاء الذين سيشاركون في الحكومة المقبلة للسلطة الفلسطينية، الالتزام بمبادئ ما دعاه "بند العنف [المقاومة]، وبالاعتراف بإسرائيل"، كما شدد البيان على ضرورة احترام الاتفاقات السابقة، التي وقعتها السلطة الفلسطينية والالتزام بها، ومن ضمنها "خريطة الطريق"، وشدد المجلس على ضرورة أن تؤدي السلطة الفلسطينية واجباتها في "تفكيك الهياكل الأساسية" لما أسمته الإرهاب واعتماد "التفاوض لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني"⁹¹؛ مما يعني، سلفاً، بأن مواقف الأمم المتحدة وجميع المؤسسات التابعة لها سوف تسير بالاتجاه الذي يحقق هذه النتائج، وبالتالي ستقف إلى جانب الطرف الفلسطيني الذي يتبنى هذه الرؤية الدولية. ودعا مسؤولو المنظمة الدولية الفلسطينيين للمصالحة، إلا أن دعواتهم هذه جاءت لكونهم يرون بأن "الوحدة الوطنية الفلسطينية أفضل سبيل لبدء النهوض بالوضع" في المنطقة، وتحول دون أي انفجار "قد يشكل خطراً على إسرائيل"؛ كما ورد عن المنسق الخاص للسلام في الشرق الأوسط الفارو دي سوتو Alvaro de Soto⁹².

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/233/02/PDF/N0623302.pdf?OpenElement> ⁹¹

⁹² الأيام، فلسطين، 20/10/2006.



ومع أن حركة حماس تقدمت أشواطاً نحو تحقيق التفاهم الفلسطيني على برامج سياسي، اقترب من رؤية رئاسة السلطة وفتح حول مسيرة التسوية ومتطلبها، ووقعت على وثيقة الوفاق الوطني، إلا أن ذلك لم يمنع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan من أن يدعو، في تقريره الأخير عن فترة توليه الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى معالجة الوضع الفلسطيني الداخلي من خلال وضع حدٍّ لوقف الميل نحو انقسام المجتمع الفلسطيني، جاعلاً الأولوية لمعالجة ما رآها "المشكلة التي تمثلها حركة حماس"⁹³؛ على اعتبار أن ذلك هو الخطوة الأولى نحو الحل.

وعندما بدأ أمين عام الأمم المتحدة الجديد، بان كي مون Ban Ki-moon، التعامل مع تطورات القضية الفلسطينية ومن ضمنها الوضع الأمني الفلسطيني الداخلي، دعا "الفلسطينيين إلى وقف المواجهات الداخلية"؛ باعتبارها خطوة ضرورية من أجل "استئناف عملية السلام" وفق خريطة الطريق⁹⁴.

وعندما توصلت حركتنا فتح وحماس إلى اتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، أعربت المتحدثة باسم الأمم المتحدة، ميشيل مونتاس Michele Montas، على لسان بان كي مون إنه يأمل في "أن يؤدي هذا الاتفاق إلى كبح العنف، وإيجاد مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني"⁹⁵.

ومع ذلك فإن هناك مؤشرات تدلّ، إن صحّحت، على تدخل منظمة

⁹³ الحياة، 2006/12/12.

⁹⁴ المستقبل، 2007/2/6، خلال كلمة ألقته باسمه مساعدته للشؤون السياسية، أنجيلا كاين Angela Kane، في حفل افتتاح ندوة دولية لمساعدة الشعب الفلسطيني في الدوحة.

⁹⁵ رويترز، 2007/2/12.

الأمم المتحدة بشكل مباشر في الملف الأمني الفلسطيني، لمساندة طرف فلسطيني على طرف آخر. وجاء هذا التدخل تحت ستار دعم أجهزة أمن الرئاسة الفلسطينية؛ حيث نشرت جريدة الخليج الإماراتية في 2007/2/22 ما أورده الديلبي تليجراف البريطانية The Daily Telegraph في 2007/2/21 "أن ضابطاً بريطانياً سابقاً في سلاح البحرية الملكية يقود عملية للأمم المتحدة لتدريب قوات حرس الرئيس محمود عباس". وأفادت الجريدة أن هذا المخطط، الذي يحمل اسم "مشروع كارني"، وتموله كل من بريطانيا وكندا وهولندا، سيتولى "تدريب عناصر من قوات فتح، قيل إنَّها من أجل تحسين الإجراءات الأمنية حول معبر كارني".

وأشارت الجريدة إلى وجود قلق من وقوف بعثة الأمم المتحدة إلى جانب طرف ضد آخر في النزاع، وأظهرت حقيقة أن المشروع ابتدعه منسق الأمن الإقليمي للولايات المتحدة الجنرال الأمريكي كيث دايتون. كما نسبت الجريدة إلى مسؤول في الأمم المتحدة ارتيابه من النوايا خلف هذا المشروع؛ حيث قال: من المفترض أن تكون الأمم المتحدة حيادية بكل ما في الكلمة من معنى، وفوق السياسات والصراعات الحزبية، لذا فإن قيام الأمم المتحدة بحصر مساعداتها بالحرس الرئاسي المرتبط بفتح "يثير مخاطر حقيقية"⁹⁶.

وبسبب استمرار حالة التوتر والقتال الفلسطيني الداخلي، أعرب كي مون عن خيبة أمله من فشل الحكومة الفلسطينية في توحيد القوى الفلسطينية المختلفة، في حكومة وحدة وطنية، في حين أعلن عن استيائه من "أعمال العنف" الجارية، مؤكداً تأييده للرئيس الفلسطيني محمود

⁹⁶ الخليج، 2007/2/22.



عباس، الذي رأى بأنه "يمثل الشرعية الفلسطينية"⁹⁷. وكان المنظمة الدولية تسعى؛ لكي تصبغ الشرعية على موقفها من رئيس السلطة، ودعم الأجهزة الأمنية التابعة له، حتى ولو كان ثمن هذا الدعم هو نشوب حرب أهلية بين الفلسطينيين أنفسهم.

وفي موقف خارج عن السياق، جاء بمثابة صحوة ضمير مسؤول أممي كبير، تولى منصباً رفيعاً في المنظمة الدولية أطلع من خلاله على الملفات السرية المتعلقة بالوضع الأمني الفلسطيني؛ أعلن الموفد الخاص من قبل الأمم المتحدة ألفارو دي سوتو في تقرير نهاية خدمته، "أنه منذ تشكيل حكومة حماس وحتى التوصل إلى اتفاق مكة بعد عام، دفعت الولايات المتحدة بوضوح، إلى مواجهة بين فتح وحماس"⁹⁸. هذا التقرير من قبل دي سوتو لا يعبر، بالتأكيد، عن موقف الأمم المتحدة، بقدر ما كان موقفاً إنسانياً، أراد من خلاله هذا المسؤول أن يرى ذمته بالإعلان عن الجهات الضالعة في تأجيج الصراع الفلسطيني الداخلي. وكان من ضمن الذين أشار إليهم دي سوتو بإصبع الاتهام؛ المندوب الأمريكي في اللجنة الرباعية؛ حيث نقل عنه قوله: "أحب هذا العنف؛ لأنه يعني وجود فلسطينيين يقاومون حماس". واتهم دي سوتو المستشارين المقربين من عباس بقوله إنهم: "كشفوا لنا على نحو خاص عن أنهم صاغوا مبادرة لحل حكومة حماس"⁹⁹.

وبالرغم من مواقف دي سوتو هذه، دعا مبعوث الأمم المتحدة

⁹⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/6.

⁹⁸ الدستور، 2007/7/8.

⁹⁹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/19.

الجديد لعملية السلام، في الشرق الأوسط، البريطاني مايكل وليامز Michael Williams، إلى إدانة ما وصفه ”العنف الذي تشهده الأراضي الفلسطينية“، بعد تمكن حماس من السيطرة على قطاع غزة، وأيد ”أبو مازن و حكومته الجديدة القائمة في الضفة برئاسة سلام فياض“¹⁰⁰.

خلاصة:

منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في منتصف نيسان/ أبريل 2007، اتخذ عدد من كبار المسؤولين العرب مواقف متوازنة؛ فطالبوا حركتي فتح وحماس بالمصالحة والعودة إلى الوحدة الوطنية. كانت السعودية أبرز المطالبين بعودة أطراف النزاع إلى الحوار، ولقد تبعها بعد ذلك دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية. ثم ما لبثت الدول العربية أن عدّلت مواقفها؛ فأيدت محمود عباس باعتباره رمز الشرعية الفلسطينية. في حين لم توقف القاهرة مساعيها من أجل رآب الصدع الفلسطيني، على أمل إعادة الهدوء إلى القطاع والضفة، وصولاً إلى الوحدة الفلسطينية، التي بدونها يمكن أن تضيع القضية ويتبدد حلم الدولة.

وفي المقابل، تواترت الروايات التي تحدثت عن اتفاقات أمنية سرية اشتركت فيها كل من مصر والأردن وإحدى الدول الخليجية، إضافة إلى فريق الرئاسة الفلسطينية و”إسرائيل“؛ من أجل إسقاط الحكومة العاشرة التي تشكلها حماس؛ من غير أن تحقق غايتها.

في حين، اختفى الموقف الإسلامي، لولا إعلان إندونيسيا استعدادها لاستقبال مصالحة فلسطينية - فلسطينية، وتبني إيران الموقف العربي العام،

¹⁰⁰ رويترز، 2007/6/20.



الذي دعا إلى المصالحة الفلسطينية، وضرورة العودة إلى حكومة الوحدة الوطنية.

وعلى المستوى الدولي، فقد تميز الموقف الأمريكي بكثير من الوضوح والعدائية؛ حيث عبر أكثر من مسؤول في إدارة بوش عن رفض بلاده بقاء حركة حماس في سدة الحكم، وأن بلاده تبنت إطلاق برامج لدعم فريق رئاسة السلطة مالياً وعسكرياً؛ بهدف تعزيز الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس محمود عباس، والسعي لضرب قدرة حماس العسكرية، وإسقاط حكومة هنية. فتحدثت التقارير عن عدد كبير من المشاريع المختلفة، التي كانت تطلقها واشنطن للنيل من حركة حماس، وبهدف إجبارها على الاستجابة لمطالب الرباعية أو التنحي عن السلطة، وترك الشرعية الفلسطينية لمحمود عباس.

أما الدول الأوروبية فلم تعلن أي منها عن مشاركتها في البرامج الأمنية الهادفة إلى إسقاط الحكومة الفلسطينية، التي شكلتها حماس، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي الأساسية، مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا، أعلنت تأييدها لشروط الرباعية الدولية، وأدانت سيطرة حماس على قطاع غزة، ورفضها الاعتراف بـ"إسرائيل" وعدم الالتزام بالاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وأصرّت على أن تنبذ حماس "العنف". فيما اكتفت موسكو بتذكير الفلسطينيين بأن الاقتتال يضرب مصالحهم، ويصرفهم عن مهمتهم الاستراتيجية المتمثلة بإقامة الدولة. وطالبت منظمة الأمم المتحدة حركة حماس بضرورة الالتزام بشروط الرباعية والاتحاق بمسيرة التسوية، ودعت الفلسطينيين للعودة إلى الوحدة الوطنية، باعتبارها السبيل الأمثل للنهوض بالوضع في المنطقة.

صراع الإرادات

السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية

هذا الكتاب

هذا هو الجزء الثاني من دراسة تعالج الملف الأمني للسلطة الفلسطينية. وهو يسلط الضوء على فترة بالغة التعقيد والحساسية، بالنسبة للجانب الأمني في السلطة، وبالنسبة لقضية فلسطين بشكل عام، حيث يتناظر هذا الملف منذ أن فازت حماس في الانتخابات في أوائل سنة 2006 وحتى آذار/ مارس 2008.

والكتاب يركز على السلوك الأمني لكل من حركتي فتح وحماس في فصلين كبيرين. كما يتعرض للسلوك الأمني الإسرائيلي، والسلوك الأمني العربي والدولي فيما يتعلق بالتعامل مع الملف الفلسطيني.

وبلا شك فإن مثل هذه الدراسات تتميز بالكثير من الحساسية، خصوصاً عندما تصدر في ظروف من الاتهامات والانتهاكات المتبادلة بين الأطراف الفلسطينية. غير أن هذه الدراسة سعت قدر الإمكان لتقديم دراسة علمية موضوعية موثقة للسلوك الأمني للأطراف المعنية في هذه الفترة للهمة من التاريخ الفلسطيني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 303 644 | تليفاكس: +961 1 303 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

